الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم اجتماع

عنوان المذكرة

دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي

– دراسة ميدانية لعينة من المقاولات لولاية بسكرة –

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة:

- عثماني سارة

تحت إشراف الدكتورة:

– أد. عزيز سامية

اللجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة

السنة الجامعية: 2024–2025

((وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ
إِلَّا قَلِيلًا))

الآية 85 سورة الإسراء

إهداء

إلى والديا:

العزيزان حفظهما الله ورعاهما

إلى أخوتي وأخواتي وكل عائلتي

والى صديقتي الغالية:

دون أن أنسى كل من ساعدني من بعيد

أو من قريب ولو بدعاء.

شكرا للجميع.

شكر وعرفان:

رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

تباركت يا ربي وتعاليت سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم.

ونصلي ونسلم على خير خلق الله سيدنا مُحَمَّد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم

وعلى آله وصحبه الطاهرين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذة المشرف

الأستاذة الدكتورة " **سامية عزيز**"

التي بدورها ذللت لنا كل الصعاب وسهلت علينا تقديم هذه الدراسة

وكل أساتذتنا الكرام على دعمهم ونصحهم وخصوصا الأستاذة **"سميرة مشري"**

موسوعة علم الإجتماع.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة

نصيحة أو بكلمة طبية في أي مكان...

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي في الجزائر (بسكرة) تحديدا، من خلال الوقوف على آليات تدخلها في تحسين جودة المنتج وإعادة تصميمه داخل وحدات إنتاجية حرفية نسوية. وتم ذلك بالتركيز على أبعاد التنظيم، التقييم، والإبداع، باعتبارها مؤشرات تُعبر عن فعل تطويري واعٍ داخل النسق المهني الحرفي

وانطلاقًا من هذا الهدف، طُرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل تسهم المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي؟

وقد انبثقت عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. كيف تسهم المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج؟
2. كيف تسهم المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج؟

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، لأنه المنهج المناسب لهذه الظاهرة، حيث يتم فيه وصف ظاهرة مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي، وذلك باستخدامه في وصف الظاهرة وفهمها نظريًا وميدانيًا.كما تم استخدام أداتي الملاحظة والمقابلة المقننة لجمع البيانات من الميدان، مع اختيار عينة بطريقة كرة الثلج، نظرًا للطبيعة المغلقة للمجتمع الحرفي النسوي وصعوبة الولوج المباشر إليه.

وقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على النسب المئوية، وقراءة المعطيات قراءة علمية ممنهجة، مما أتاح الوصول إلى استنتاجات تعكس بوضوح واقع الدور الذي تؤديه المرأة الحرفية في تطوير النشاط الحرفي وقد أسفرت النتائج عن النقاط التالية:

- أن المرأة الحرفية أصبحت تُمارس أدوارًا تنظيمية فعلية داخل وحدات الإنتاج، من خلال اعتماد معايير واضحة للجودة، وتوظيف تقنيات حديثة لضبط العمل.
- أن التفاعل مع الزبائن في شكل شكاوى أو ملاحظات يُعد من أبرز الوسائل الرقابية الذاتية المعتمدة لضمان جودة المنتَج، ما يدل على نضج مهني متزايد.
- أن استخدام الوسائل التكنولوجية داخل العملية الإنتاجية ساعد في تقليص نسبة الخطأ، ورفع مستوى الاتساق والدقة في المنتجات.
- أن إعادة تصميم المنتَج تحوّلت إلى ممارسة دورية واعية لدى عدد كبير من النساء، وتُمارس بدوافع تتعلق بتحسين المظهر والتسويق والتكيّف مع متطلبات السوق.
- أن التصميم بات يُستمد من مصادر متعددة، أبرزها الإنترنت، الزبائن، السوق والخبرة الذاتية، مما يدل على حركية فكرية مهنية تتفاعل مع المحيط.
- أن الحرفية لم تعد تعتمد على الإبداع الشخصي فقط، بل أصبحت تُزاوج بين إنتاجيتها الذاتية والتعاون مع مختصين، في إطار دينامية تنظيمية تعكس مهنية متزايدة.

Study Summary:

This study aimed to explore the extent to which women entrepreneurs contribute to the development of traditional handicraft work in Algeria specifically(biskra). The research focused on identifying the mechanisms through which they intervene in improving product quality and redesigning it within female-led artisanal production units. Particular attention was given to the dimensions of organization, evaluation, and creativity, as indicators of a conscious developmental act within the professional craft system.

Based on this objective, the following main research question was posed:

- To what extent do women entrepreneurs contribute to the development of traditional handicraft work?

From this central inquiry, the following sub-questions emerged:

1. How do women entrepreneurs contribute to ensuring product quality in the handicraft sector?
2. How do women entrepreneurs contribute to the redesign of handicraft products?

The study adopted the descriptive approach, as it is the most suitable for exploring this phenomenon by providing a comprehensive account of women's contributions to the development of traditional handicrafts, both theoretically and empirically.

Data collection was conducted through structured interviews and systematic observation, and the sample was selected using the snowball sampling technique, due to the closed nature of the female artisanal community and the difficulty of direct access.

The data were analyzed using percentage-based statistical methods, and the findings were interpreted through a systematic scientific reading, which led to conclusions that clearly reflect the reality of women's roles in developing the handicraft sector.

The study yielded the following key findings:

-Women artisans have begun to assume actual organizational roles within production units, through the adoption of clear quality standards and the use of modern techniques for process control.

- Interaction with customers—through complaints and feedback—has become one of the most prominent self-regulatory mechanisms for ensuring product quality, reflecting increasing professional maturity.
- The use of technological tools within the production process has helped reduce error rates and improve consistency and accuracy in output.
- Product redesign has become a deliberate and regular practice among many women, driven by motives related to aesthetic improvement, marketing, and adapting to market demands.
- Design inspiration now stems from various sources, most notably the internet, customers, the market, and personal experience, indicating a dynamic intellectual engagement with the surrounding environment.
- Craftswomen no longer rely solely on personal creativity but have begun to integrate their own productivity with collaboration from specialists, within an organizational dynamic that reflects growing professionalism.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	---
الإهداء	---
ملخص بالعربية	---
ملخص بالانجليزية	---
فهرس المحتويات	---
فهرس الجداول	---
فهرس الأشكال	---
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	4
أولا: تحديد الإشكالية	5
ثانيا أسباب اختيار الموضوع	6
ثالثا: أهمية الدراسة	7
رابعا: أهداف الدراسة	7
خامسا: تحديد المفاهيم	8
سادسا: الدراسات السابقة	16
سابعا: المقاربة النظرية– المقاربة البنائية الوظيفية	24
خلاصة الفصل	28
الجانب النظري	
الفصل الثاني: سوسيولوجيا المرأة المقاولة	
تمهيد	31
أولا: التطور التاريخي لخروج المرأة للميدان	32

ثانيا: أهمية المقاولة النسوية	33
ثالثا: الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية	35
رابعا: العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة	37
خامسا: آليات دعم الدولة المقاولة النسوية	38
سادسا: أهم النظريات المفسرة لعمل المرأة	41
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: العمل الحرفي	
تمهيد	47
أولا: التطور التاريخي لمفهوم العمل الحرفي	48
ثانيا: أهمية العمل الحرفي	52
ثالثا: مميزات العمل الحرفي	55
رابعا: الإجراءات الأساسية لممارسة العمل الحرفي	57
خامسا: سياسة الدعم والمرافقة لقطاع الصناعة التقلدية والحرف	59
سادسا: النظريات المفسرة للعمل الحرفي	63
سابعا: واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر	66
ثامنا: دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي	67
خلاصة الفصل	71
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	74
أولا: مجلات الدراسة	75
ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة	78
ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة	79
رابعا: أدوات جمع البيانات	80
خامسا: أساليب تحليل البيانات	83
خلاصة الفصل	84

الفصل الخامس: عرض وتحليل البيانات الميدانية	
تمهيد	86
أولا: تحليل وتفسير البيانات	87
1- تحليل بيانات المحور الأول	99
2- تحليل بيانات المحور الثاني	99
ثانيا: عرض نتائج الدراسة	111
خلاصة الفصل	119
خاتمة	121
قائمة المراجع	125
الملاحق	133

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	23
02	يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية	36
03	يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب طبيعة النشاط الحرفي	77
04	يبين لنا نتائج ثبات مقياس المرأة المقاولة وتطوير العمل الحرفي	82
05	يبين لنا نتائج تحقيق جودة المنتوجات	87
06	يبين لنا نتائج إلتزام المقاولات بتطبيق معايير الإنتاج	88
07	يبين نتائج تلقي التكوين لمراقبة الجودة	89
08	يبين نتائج استخدام عينة الدراسة للتقنيات لتحسين جودة منتجاتها	90
09	يبين لنا نتائج استخدام الإنترنت للتعرف على معايير الجودة	91
10	متعلق بنتائج التحقق من مدى الرضا	92
11	يوضح نتائج الجودة والتنافس في السوق	94
12	يوضح نتائج رفض المنتج لمشكلات في الجودة	95
13	متعلق بنتائج تساؤل جوانب تحسين جودة المنتج	96
14	يبين نتائج إجراء تحسين في المنتج بناء على طلب الزبائن	98
15	يبين نتائج تساؤل إعادة تصميم المنتجات	99
16	يبين نتائج أسباب إعادة تصميم المنتجات	101
17	يبين نتائج أفكار إعادة التصميم	102
18	يبين لنا نتائج الإبداع الشخصي للمقاولة في تصميم منتجاتها	103
19	يوضح نتائج استعانة عينة الدراسة بمصممين مختصين لتحسين منتجاتهم	104
20	يبين نتائج إعادة التصميم وتحسين صورة المنتج لدى الزبائن	105
21	يبين نتائج التعديلات على تصميمات المنتج	106
22	يبين نتائج اعتماد المقاولة على الإنترنت والبرامج لتحسين منتجاتها	108
23	يبين نتائج الصفحة أو المتجر الإلكتروني	109
24	يبين نتائج تساؤل مساعدة الإنترنت والتقنيات الحديثة على الإبتكار	110

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح نموذج الدراسة	8
02	العلاقة الثلاثية بين الزبون، المنتوج، والسيرورة الإنتاجية	15
03	يوضح النظريات المفسرة لعمل المرأة	44

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة حركية اجتماعية واقتصادية لافتة، كان من أبرز ملامحها إعادة النظر في موقع المرأة داخل المنظومات الإنتاجية. فبعد أن ظلت طويلاً حبيسة أدوار تقليدية، أصبحت اليوم حاضرة في مجالات متعددة، تؤدي فيها أدوارًا تتسم بالاستقلالية والفعالية، وهو ما تجلّى بوضوح في اندماجها المتزايد ضمن الاقتصاد غير الرسمي، لاسيما في الحرف والصناعات التقليدية، التي لطالما مثّلت فضاءً خصبًا لممارسة العمل الذاتي

ضمن هذا التحول، برزت مبادرات نسوية أخذت طابعًا مقاولاتيًا، تجاوزت البعد المعيشي، لتُعبّر عن وعي متقدّم بمكانة المرأة كمنتجة ومنظمة في آن واحد. ولم تعُد الحرفة مجرّد نشاط تقني موروث، بل أضحت مشروعًا اقتصاديًا قائمًا على عناصر التنظيم، الجودة، التصميم، والتسويق. هذا التغير النوعي في دور المرأة فرض نفسه كظاهرة اجتماعية تستحق التناول والتحليل، خاصة وأنه يمسّ أحد القطاعات الحيوية ذات الأبعاد الاقتصادية والثقافية

فالممارسة الحرفية اليوم لم تعُد قائمة على التكرار والمحاكاة فقط، بل أصبحت تستند إلى منطق عقلاني يُعيد ضبط عمليات الإنتاج من خلال اعتماد أدوات تقييم وتحسين مستمر. كما بدأت المرأة الحرفية تستثمر في مهارات التصميم، وتُدخل تعديلات مبتكرة تراعي أذواق المستهلكين وتحولات السوق، ما يعكس انتقالًا في وظيفتها من منفّذة إلى مطوِّرة للمنتج. وهي بذلك لا تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي فحسب، بل تساهم في حماية الذاكرة الثقافية، وإعادة إنتاجها ضمن سياقات جديدة

ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة نظرًا لتقاطعه مع عدة أبعاد، فهو يربط بين تمكين المرأة، وتطوير الصناعات التقليدية، وتفعيل الاقتصاد المحلي. كما أن التناول السوسيولوجي له يسمح بفهم أعمق للديناميات الاجتماعية والتنظيمية التي تُعيد تشكيل موقع المرأة داخل النسيج المهني

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتحليل مساهمة المرأة الحرفية في تطوير العمل الحرفي، لا من باب الوصف فقط، بل من خلال التعمق في آليات تدخلها، ومدى نجاعة الوسائل التي تعتمدها، ودرجة تكيّفها مع التحديات المعاصرة، بما فيها رهانات الجودة، التصميم، والتسويق الرقمي

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى شقين متكاملين:

الشق النظري: ويتضمن ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للدراسة، ويعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحرفة والمقاولة، مع تقديم خلفية حول الدراسات السابقة التي قاربت الموضوع.

- **الفصل الثاني:** مدخل سوسيولوجي للمرأة المقاولة، ويتناول التطور التاريخي للمقاولة النسوية، وأهم العوامل التي ساهمت في بروزها، وآليات الدعم الرسمية، إضافة إلى عرض النظريات المفسّرة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير الرسمي.
- **الفصل الثالث:** العمل الحرفي، ويستعرض تطور المفهوم، أهميته ومميزاته، الإجراءات المرتبطة بممارسته، والسياسات الداعمة له، مع التركيز على دور المرأة المقاولة في تطوير هذا القطاع في السياق الجزائري

الشق التطبيقي: ويتضمن فصلين:

- **الفصل الرابع:** الإجراءات المنهجية للدراسة، ويشمل منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، خصائص مجتمع البحث، والعينة المختارة، إضافة إلى أساليب التحليل.
- **الفصل الخامس:** عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة، حيث يتم تحليل المخرجات الميدانية المرتبطة بمساهمة المرأة في جودة المنتج وإعادة تصميمه، مع ربط النتائج بالمقاربة النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة.

الفصل الأول:

موضـــوع الدراســـــة

أولا: تحديد الإشكالية

ثانيا أسباب اختيار الموضوع

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: أهداف الدراسة

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: الدراسات السابقة

سابعا: المقاربة النظرية– المقاربة البنائية الوظيفية

تمهيد:

يعد الإطار النظري من أهم الفصول التي يعتمد عليها أي باحث في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. فقبل الشروع في عملية البحث والتقصي، يجب أن يقوم الباحث بتحديد الظاهرة التي يرغب في دراستها، وتحديد إشكالية البحث التي ستدور حولها تساؤلاته. ويتطلب ذلك تحديد الجوانب الأساسية للموضوع وتوضيح المتغيرات المؤثرة فيه وفي هذا السياق، فإن تحديد إشكالية البحث يعد خطوة جوهرية، حيث تساهم في بناء البحث وصياغة فرضياته وتحليل نتائجه. كما يتم التمهيد من خلال استعراض أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث، وأهمية الدراسة في توفير إجابات على التحديات المطروحة. ولذا، يكتسب هذا الفصل أهمية خاصة لما يتضمنه من خلفية نظرية أساسية تساهم في تطوير الفهم الشامل للموضوع المدروس. فلا يمكن لأي معرفة علمية أن تنشأ من فراغ، بل إن كل دراسة ترتكز على مفاهيم ومقاربات تمت دراستها وتحليلها في أبحاث سابقة.

أولا: تحديد الإشكالية:

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البنى الاجتماعية والاقتصادية، لم يعد ممكنًا تجاهل الأدوار الجديدة التي باتت تلعبها فئات كانت لوقت طويل على هامش الدينامية الإنتاجية، وفي مقدمتها المرأة. فقد أصبح حضورها الاقتصادي متناميًا بشكل لافت، لا بوصفها فقط عنصرًا مساعدًا، بل كفاعل مستقل قادر على تجاوز الأدوار التقليدية، وابتكار مسارات إنتاجية تعكس وعيًا متجددًا بذاتها ومحيطها.

وقد أفرز هذا الحضور نماذج نسائية استطاعت أن تنخرط في مشاريع ذاتية من موقع المبادرة لا التلقي، فأعادت بذلك تشكيل علاقتها بالمجتمع، ووسّعت من مساحات تأثيرها ضمن منظومته القيمية والإنتاجية. ولم يعد دورها محصورًا في الامتداد الأسري أو الوظائف النمطية، بل أصبحت شريكًا حقيقيًا في إنتاج الثروة وإعادة توزيعها، من خلال أنشطة تزاوج بين المهارة اليدوية والوعي التجاري والثقافي.

ويُعدّ العمل الحرفي من أبرز المجالات التي وجدت فيها المرأة فضاءً يسمح لها بتوظيف خبراتها ومهاراتها، وتحويلها إلى رأسمال منتج يتجاوز البعد الاقتصادي، ليمتد إلى مستويات ثقافية ورمزية. فالأنشطة الحرفية، التي تقوم على التراكم المعرفي والخبرة المتوارثة، لا تلبّي فقط حاجة السوق، بل تُسهم أيضًا في صون الهوية الجماعية وتجديد علاقتها بالمعاصرة. وقد برزت في هذا السياق مبادرات نسائية حرصت على الرفع من جودة المنتجات وتقديمها في صور تتماشى مع متطلبات الذوق الحديث، ما يعكس سعيًا مزدوجًا للحفاظ على الأصالة والانفتاح على التجديد.

هذا التفاعل بين المبادرة الفردية والوظيفة الاجتماعية جعل من مساهمة المرأة في الحرف أكثر من مجرد نشاط اقتصادي. فهي تسد من خلاله فراغات خلفتها تحولات المجتمع، وتؤدي أدوارًا جديدة تُعيد من خلالها ترتيب مواقع الفاعلين.

وهو ما أشار إليه عدد من المفكرين، مثل "إميل دوركايم" الذي ربط بين تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي، و"تالكوت بارسونز" الذي أبرز دور كل فرد في المحافظة على تماسك النسق من خلال الوظائف التي يؤديها.

كما يمكن الإشارة إلى ما قدّمه "روبرت ميرتون" من تمييز بين الوظائف الظاهرة والكامنة، حيث يُظهر انخراط المرأة في العمل الحرفي أثرًا اقتصاديًا مباشراً، فيما يحمل في العمق أثرًا رمزيًا يُعيد صياغة موقعها الاجتماعي. من جهة أخرى، يوضح "برونسلاف مالينوفسكي" أن كل عنصر ثقافي إنما يؤدي وظيفة تلبي حاجة أساسية، وهو ما يجعل من العمل الحرفي ممارسة تسدّ حاجة الانتماء والهوية، إلى جانب قيمته الإنتاجية.

ورغم كل هذا الحراك السوسيومهني المتنامي إلا أن مشاركة المرأة في تطوير الحرف تواجه تحديات عدّة، يتداخل فيها ما هو اقتصادي بما هو اجتماعي. فالانتقال من الطابع التقليدي إلى رؤية أكثر احترافية، والمواءمة بين خصوصية المنتج الحرفي ومتطلبات الجودة المعاصرة، يضع النساء الحرفيات أمام مسؤوليات مزدوجة. وهنا تبرز عقدة هذه الدراسة، حيث تقف المرأة بين طموح التجديد والمحافظة على جوهر الحرفة، في ظل تحولات لا تتوقف، وانتظارات اجتماعية واقتصادية متنامية.

وبناءً على ما تم إستعراضه يتجسد التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في: **كيف تسهم المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي ؟**

بناءً على هذه الإشكالية، تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية:

التساؤلات الفرعية:

1. كيف تسهم المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج؟
2. كيف تسهم المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج؟

ثانيًا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

كل موضوع بحثي لا بد أن يكون مدفوعًا بمجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تؤسس قناعة الباحث بأهمية دراسته لهذا الموضوع. وفيما يخص اختياري لدراسة "دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي"، فقد تحكمت في هذا الاختيار عدة أسباب تتراوح بين الذاتية والموضوعية، ويمكن تلخيصها كمايلي:

1. الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للعمل الحرفي وللحرفين.
- الرغبة الذاتية في دراسة موضوع المرأة المقاولة ودورها في ترقية العمل الحرفي.
- باعتباري طالبة أرغب في فهم هذا الموضوع وممارسة هذا النشاط مستقبلا.
- كوني انتمي إلى بيئة محلية تشهد انتشار للحرف اليدوية التي تديرها النساء شعرت بضرورة دراسة كيفية تطوير هذا القطاع.

2. الأسباب الموضوعية:

- قابلية الموضوع لدراسة والبحث فيه منهجيا ومعرفيا.
- تزايد دور المرأة المقاولة في تنشيط قطاع العمل الحرفي وتطويره.
- أهمية تحسين جودة المنتجات الحرفية لمواكبة متطلبات السوق المحلية والدولية.

- قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت المرأة المقاولة في المجال الحرفي من زاوية تصميم وجودة المنتج.
- الحاجة إلى فهم العلاقة بين ريادة الأعمال النسوية والتنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثا: أهمية الموضوع:

* أهمية المرأة في المجتمع وخاصة إذا ما أصبح لها دور إنتاجي إضافة إلى دورها في المحافظة على الهوية الثقافية والتقاليد المجتمعية من خلال تعزيز وتطوير العمل الحرفي والمحافظة على استدامتة.
* يسلط الموضوع الضوء على الدور الإبداعي للمرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتجات الحرفية بما يتماشى مع أذواق الزبائن وتطورات السوق.
* يُظهر كيف تساهم المرأة في رفع جودة المنتج الحرفي، سواء من حيث المواد الأولية أو التقنيات المعتمدة في التصنيع.
* يُبرز مساهمة النساء المقاولات في الحفاظ على الهوية الثقافية عبر تطوير منتجات تراثية بأساليب عصرية دون فقدان قيمتها الأصلية.
* يعكس أهمية تشجيع ريادة الأعمال النسوية في القطاعات الحرفية، لما لها من أثر في تنشيط الدورة الاقتصادية محليًا وتوفير مناصب شغل.
* يوفر أرضية علمية لفهم العلاقة بين الإبداع النسوي والجودة الحرفية، ما يفتح المجال أمام دراسات أعمق حول مساهمة المرأة في القطاعات الإنتاجية غير التقليدية
* إثراء البحث العلمي السوسيولوجي في مجال المقاولة النسوية والعمل الحرفي.

رابعا: أهداف الموضوع:

- التعرف على دور النساء في الحفاظ على الحرف التقليدية وتطويرها بما يتماشى ومتطلبات السوق.
- تشجيع النساء على قيادة المشاريع الحرفية وتحفيز المزيد من النساء للدخول في هذا المجال.
- تحديد الإسهامات الفعلية للمرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي عبر ممارسات مباشرة وميدانية.
- تحليل كيفية قيام المرأة المقاولة بإعادة تصميم المنتجات الحرفية بما يواكب متطلبات الذوق العصري.
- بيان الطرق التي تعتمدها المرأة المقاولة في تحسين جودة المنتج الحرفي من حيث المواد والتقنيات.
- فهم العلاقة بين تدخلات المرأة في التصميم والجودة النهائية للمنتج الحرفي.
- رصد التحولات التي طرأت على المنتوج الحرفي بفعل تدخل المرأة المقاولة في عمليتي التطوير والجودة.

- الدراسة العلمية التطبيقية لموضوع دور المقاولة النسوية في تطوير العمل الحرفي من خلال توظيف ما تم إكتسابه خلال المسار الدراسي النظري والميداني وإثراء المكتبة بمذكرة ماستر تخصص علم الإجتماع تنظيم وعمل في مجال المقاولة النسوية.

الشكل (01): يوضح نموذج الدراسة

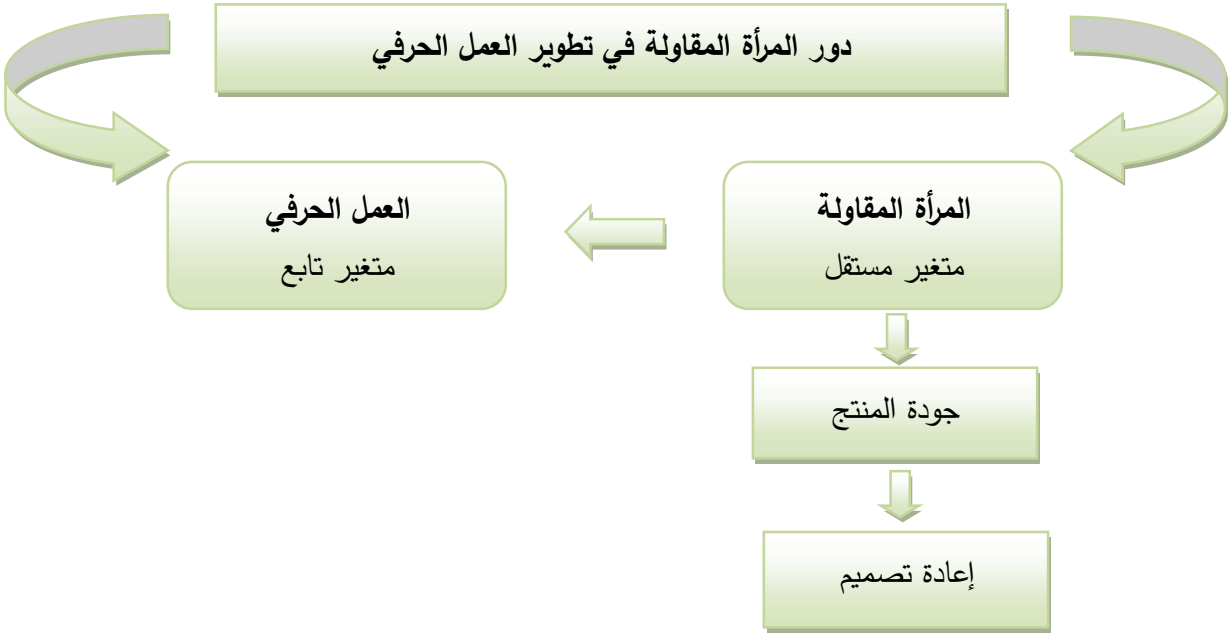

المصدر: من إعداد الطالبة.

خامسا: تحديد المفاهيم:

1- المرأة المقاولة:

1-1- المرأة:

- **التعريف اللغوي:**

تطلق عند تعريفها بـ "ال" بمعنى أنثى الرجل، وأعطى الإسلام المرأة جميع حقوقها، الدنيا متاع، وخير متاع الزوجة الصالحة. (عمر عبد المختار، 2008، صفحة 2082)

المرأة هي أنثى الرجل، ويقابلها الرجل فهما يكملان بعضهما البعض.

جاء في معجم اللسان تحت مادة أنثى ما يلي: أنث، أنوثة وأناثة لأن الحامل إناثا ولدت أنثى فهي مؤنث، أنث في الأمر: لان ولم يتشدد تأنث: طاوع ولان ولم يتشدد وتشبه بالأنثى. (جمانة طه، 2004، صفحة 14)

يطبق على المرأة الأنثى التي تطاوع وتلين ولا تتشدد.

- **التعريف الاصطلاحي:**

حاول الكثيرون تعريف المرأة لكونها المخلوق الذي يشغل الجميع أينما وجدت، فمنهم من ذهب إلى المجتمع والواقع وموقع المرأة في هذا، ومنهم من ذهب إلى العلم ليدرس التكوين السوسيولوجي والنفسي والعضوي للمرأة واستعملها لغرض تعريفها.

فاختصرها شكسبير في قوله: " المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في الظلام ". (هيثم الباقر، https://m.ahewar.org)

المرأة من بين الكواكب المضيئة التي تنير حياة الرجل.

أما الواقعيون والاجتماعيون فقد اختلفت رؤيتهم لها، فمثلا حسين عبد الحميد رشوان فيرى بأن المرأة: هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، فهي الزوجة والأم والبنت.

المرأة هي الجنس المكمل للرجل وتمثل له الأم والزوجة والبنت. (هيثم الباقر، https://m.ahewar.org)

تعرفها كاميليا عبد الفتاح: المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل علها وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة المنزل ودور الموظفة. (حسان تريكي والعربي حجام، 2015، صفحة 02)

للمرأة وظيفتين مهمتين وهما ربة منزل وموظفة، وهذا ما يجعلها تحصل على أجر مقابل الأعمال التي تقوم بها.

ويعرف إبراهيم جوير المرأة بأنها: "التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل ". (معن خليل عمر، 2002، صفحة 170)

المرأة هي الفرد الذي يمارس نشاطاته ومسؤولياته الأسرية داخل المنزل وخارجه.

المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض. (حسان تريكي والعربي حجام، 2015، صفحة 03)

- **التعريف الإجرائي:**

المرأة هي الفرد الأنثوي في المجتمع، تُحدَّد أدوارها ومكانتها بناءً على مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتُقاس من خلال أدوارها الأسرية، المهنية، والرمزية، وكذلك من خلال تأثيرها في البناء الاجتماعي وتفاعلها ضمن المنظومة القيمية للمجتمع.

1-2- المقاولة:

- **التعريف اللغوي:**

المقاولة هي كلمة انجليزية الأصل، مشتقة من الكلمة الفرنسية Enrepreneur فهي تعني حاول، بدأ، خاض وتتضمن التجديد والمغامرة، فالمقاولة هنا هي البدء أو الخوض والتجديد والمغامرة. (حمزة الفقير، 2015، صفحة 119)

المقاولة مصدر قاول اتفاق بين طرفين أو أكثر على تنفيذ عمل مقابل كمية من المال تحدد في عقد الالتزام التعهد بموجب عقد. (قاموس الطالب، 2002، صفحة 590)

هنا المقاولة هي مشاركة أطراف متعددة للمفاوضة والمجادلة لتنفيذ عمل معين بمقابل معين.

- **التعريف الاصطلاحي:**

عرفها روبرت هيسريه: هي السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة، وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها، سواء كانت مالية أو نفسية أو اجتماعية، بمقابل الحصول ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي. (مولاي أحمد صالحي، 2022، الصفحات 483-482)

هنا المقاولة تعني تحمل الأخطاء بهدف إنتاج منتج جديد غير نمطي، ويتم بفضلها الحصول على الإشباع المادي والمعنوي.

المقاولة في بعدها السوسيولوجي هي تجمع جوانب اجتماعية متمثلة في النسيج الاجتماعي للمقاولة، من علاقات اجتماعية تبنى إلى منطق التضامن والتآزر، أو على منطق التباعد والتقاطب، وجوانب ثقافية متنوعة تتجلى في مختلف الأفكار والتصورات في مجموع القيم والعادات داخل نفوس الأفراد الفاعلين في أركان المقاولة. (مولاي أحمد صالحي، 2022، صفحة 483)

فالمقاولة هي مجموع الجوانب الاجتماعية من نسيج اجتماعي وعلاقات اجتماعية، وهي مجموعة القيم والعادات التي يلتف بها الأفراد الفاعلين في مجال المقاولة.

" المقاولة هي عملية إنشاء منظمة (منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل أو هنا المقاولة هي إنشاء أعمال جديدة أو تطوير منظمات قائمة. لأعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة ". (عامر خربوطلي، 2018، صفحة 05)

هي عملية إنشاء شيء ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال ثثثثً اللازم للمشروع وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال الكفاءة الناتجة، فهي عملية ديناميكية لتأمين الثروة، وخذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذوا المخاطرة في رؤوس أموالهم والالتزام بالتطبيق، لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات، وقد تكون جديدة أو فريدة أو لا تكون، ولكن يجب أن يضيف لها المقاول قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية. كما أن الريادة هي التفرد، فهي تعتمد بشكل رئيسي على الاختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرق الجديدة. (مصطفى كافي ويوسف كافي، 2020، صفحة 19)

فالمقاولة هي عملية إنشاء مشروع لتأمين ثروة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة، وتعتمد على الاختلاف والتنويع في المنتجات والخدمات.

- **التعريف الإجرائي:**

المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية وذات طابع غير متكرر، يتميز صاحبها بروح المخاطرة والإبداع والابتكار، ويعتمد في إنشاء هذه المؤسسة على موارد محلية متاحة.

1-3- المرأة المقاولة:

- **التعريف الاصطلاحي:**

" المرأة المقاولة هي المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء مؤسسة حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في التسيير الجاري. كما أنها هي الشخص الذي يتحمل المخاطرة المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية، وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة ". (الهادي براي، 2020، صفحة 149)

مما سبق المرأة المقاولة هي التي تملك مؤسسة وتتحمل مسؤولياتها وادارتها بطريقة إبداعية، وتعمل على تطوير منتجاتها وإدخالها أسواق جديدة.

" المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة، تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تحمل روح الإبداع والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق ". (بلقاسم بودالي، 2021، صفحة 42)

فالمرأة المقاولة هي التي تملك خصائص معينة مثل المبادرة وروح المخاطرة، والواثقة من قدراتها، كما أن لها القدرة على تحمل المسؤولية، وتهدف للنجاح والتفوق في إدارة مشروعها.

المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال خلقها لمقاولتها الخاصة، بحيث تكون مؤهلة لإدارتها واتخاذ القرارات، وتمتلك مميزات ومرونة وثقة في النفس ومهارة في التنظيم الإداري وتمارس نشاطها المقاولاتي لحسابها الخاص وبشكل قانوني. (أمينة أبو الرب، 2019، صفحة 07)

هنا المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على خلق مشروع خاص ذو طابع قانوني لها القدرة على اتخاذ القرارات، كما أن لها مميزات خاصة تمكنها من ممارسة نشاطها الخاص.

هي العملية التي يتم من خلالها قيام امرأة بشكل أساسي بإنشاء أو تطوير هيكل اجتماعي أو اقتصادي، يتكون من وسائل مالية ومادية وتعمل بطريقة منظمة لتوفير السلع والخدمات المخصصة للسوق بهدف تحقيق الربح. (Bizo fatimatou, 2009, p. 19)

فالمرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على تأسيس أو تطوير هيكل اجتماعي أو اقتصادي بهدف تحقيق أرباح.

- **التعريف الإجرائي:**

المرأة المقاولة هي المرأة التي تملك فكرة إبداعية ابتكارية تعمل على تجسيدها في الواقع، كما أنها تعمل على خلق ثروة وفرص عمل من خلال إنشاء مؤسسة جديدة بهدف تحقيق الذات، وإحداث التنمية في مختلف المجالات مثل مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- الدور:

- **التعريف اللغوي:**

أدوار: الحركة عودة الشيء إلى ما كان عليه أو إلى حيث كان. (قاموس الطالب، 2002، صفحة 278)

الدور هنا هو عودة الشيء لمكانه.

الدور مصطلح علائقي، لأن المرء يؤدي دورا في مواجهة دور شخص آخر مرتبط بوضع مضاد، فالطبيب يلعب دوره كطبيب بالنسبة لدور المريض، وهو من الناحية العلاقية تركز على فكرة الاضطلاع بالدور. (عبد الهادي الجوهري، 1999، صفحة 94)

فالدور هو الوضع الذي يلعب شخص معين في موقف معين.

- **التعريف الاصطلاحي:**

الدور هو الأسلوب الذي يؤدي به الشخص السلوك المطلوب منه في موقف ما حسب المعايير المرسومة. (إسماعيل محمد الزيود، 2010، صفحة 126)

فالدور هو السلوك الذي يمارسه الفرد حسب معايير محددة.

الدور عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي يتوقع من الفرد الذي يشغل وظيفة معينة تأديتها.

الدور هنا هو السلوك الذي يشغله الفرد في تأدية وظيفة معينة.

الدور هو الحقوق والواجبات والالتزامات التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص، فالدور ليس مرد فعل وإنما في واقع الأمر توقعات الفعل والسلوك الذي يصدر عن الآخرين.

فالدور هو مجموع الحقوق والواجبات التي تميز الفرد، والتوقعات والسلوكات الصادرة عن الأفراد.

- **التعريف الإجرائي:**

الدور هو الفعل والسلوك الذي يصدر عن الفرد عند شغله لوظيفة أو موقف معين. "

3- مفهوم الحرفة:

هو كل عمل يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد باستخدام وسائل بسيطة بهدف إشباع حاجة وتقديم خدمة أو منفعة للآخرين.

4- مفهوم المشروع المقاولتي: (مومنة موحاد ونور الدين بولعراس، 2022، صفحة 366)

هو مجموعة من الموارد والأنشطة والمخططات التي تهدف إلى تحقيق هدف محدد أو حل مشكلة اجتماعية أو تحقيق تغير اجتماعي. يتم تنفيذه من قبل هيئات خاصة مكلفة بالتمويل أو بالاعتماد على التمويل الشخصي.

5- مفهوم الصناعة التقليدية والحرف:

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** تم تقديم سنة 1969 تعريفا ميزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي: يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بالطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج، وبمنتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNISCO**) والمركز العالمي للتجارة (**CCI**) عرفت الصناعة التقليدية في ندوة (الحرف والسوق العالمي) المنعقدة في أكتوبر 1997 بمانيلا بالفليبين الحرف التقليدية كالآتي: "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي؛ هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سما المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا". (جليلة بن العمودي، 2012، صفحة 27)

6- جودة المنتج (Prduct Quality):

تعددت تعاريف مفهوم الجودة واختلف الباحثون في تحديد تعريف موحد ودقيق لها غير أن هناك اتفاقًا شبه شامل على أن الزبون يُعد المرجع الأساسي والوحيد في الحكم على جودة المنتج. وفيما يلي أبرز التعاريف المتداولة:

- **Teboul James:** يعرف هذا الكاتب الجودة بأنها القدرة على تلبية حاجات الشراء والاستخدام بأقل تكلفة ممكنة، مع تقليل الخسائر والتفوق على المنافسين. (James Teboul, 1990, p. 07)
- **Grosby:** يرى أن الجودة تعني مدى تطابق المنتوج مع متطلبات الزبائن، مع التأكيد على أهمية سهولة الاستخدام وليس فقط الخصائص التقنية. (W.A. Sussland, 1996, p. 16)
- **الجمعية الفرنسية للمعيارية (Afnor):** تعرف الجودة بأنها قدرة المنتوج أو الخدمة على إشباع الحاجات المعلنة والكامنة للمستخدمين، أي قبل وبعد الشراء. (C. Bussenaul et M. Prêtet, 1991, p. 03)
- **Reynier R:** يعتبر الجودة حكمًا يصدر بناءً على مظهر المنتوج ومدى توافقه مع رغبات الزبون، ويشمل عناصر المظهر، الرغبة، والحكم.

لا تُقاس جودة المنتوج فقط بخصائصه التقنية، بل أيضًا بمدى توافقه مع توقعات الزبون. فالمنتوج، سواء كان سلعة أو خدمة، يُقيَّم وفق طبيعته، سعره، وسياق استخدامه مثل سرعة التسليم والضمانات. وفي حال عدم تلبية هذه التوقعات، يظهر خلل ناتج عن نقص أو زيادة في الجودة، كما يوضح:

الشكل (2): العلاقة الثلاثية بين الزبون، المنتوج، والسيرورة الإنتاجية

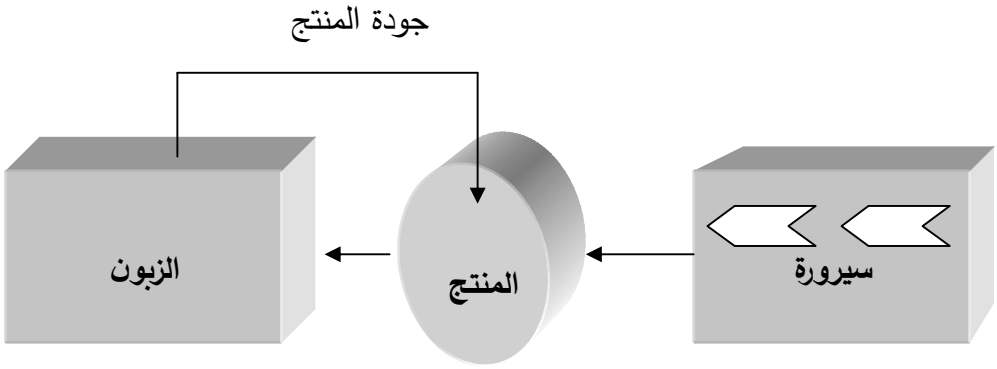

Source: Claude Jambert, Op. cit, p11

- **التعريف الإجرائي:**

هي مدى مطابقة المنتج للمعايير المحددة من حيث الخامة، الشكل، المتانة، والدقة في التصنيع ويقاس ذلك من خلال مؤشرات التي تعكس رضا المستهلك وتقييمه لمستوى الجودة.

7- إعادة تصميم (Product Redesign):

تشير إعادة التصميم إلى إجراء تغيير جوهري يتجاوز حدود المظهر الخارجي أو السمات الشكلية للمنتج، حيث يهدف هذا النوع من التعديل إلى تبسيط تجربة المستخدم، أو إضافة وظائف وميزات جديدة، كما قد يشمل تغييرات أساسية في بنية المنتج ووظائفه لتحسين كفاءته وأرغونوميته. (Definitions, https://www.definitions.net/definition/redesig)

وتُعرّف إعادة التصميم أيضًا بأنها عملية التخطيط لإصدار جديد من منتج أو نظام تم تصميمه مسبقًا، وتشمل مراجعة شاملة لمظهره، وظائفه، ومحتواه. (Merriam-Webster, webster.com/dictionary/redesign)

كما يُنظر إليها على أنها خطة لإجراء تعديلات على الهيكل العام ووظائف منتج أو مبنى أو نظام، بهدف خدمته بشكل أفضل ضمن غرض التصميم الأصلي، أو تكييفه لأغراض جديدة تختلف عن تلك التي خُطط لها سابقًا. (Your Dictionary, https://www.yourdictionary.com/redesign)

وتؤكد بعض الأدبيات أن إعادة التصميم تتعدى مجرد تغيير مرئي سطحي، فهي قد تستلزم إعادة تشكيل كاملة لبنية المنتج، على عكس التحديث الذي غالبًا ما يقتصر على تغييرات طفيفة في المظهر الخارجي دون أن يمسّ البنية أو الوظائف الجوهرية. (Your Dictionary، https://www.yourdictionary.com/redesign)

وفي السياق نفسه، تُعد إعادة التصميم وسيلة لإحداث تغييرات هيكلية ووظيفية تسمح للمنتج بأداء مهمته الأصلية بصورة أفضل، أو التأقلم مع متطلبات وأهداف جديدة لم تكن موجودة في النموذج الأولي. (Wiki Diff, https://wikidiff.com/design/redesign)

- **التعريف الإجرائي:**

هي عملية تعديل أو تطوير في الشكل أو الوظيفة أو الخامات المستخدمة في المنتج الحرفي، بهدف تحسين جودته أو مواكبته لإحتياجات المستهلك وذوقه، ويتم قياسها من خلال تحليل آراء المستفيدين حول التغيرات التي أدخلت على المنتج.

سادسا: الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: (رقاني الزهراء، بوكميش لعلى 2017):**

العنوان: دور العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي للمرأة بالجزائر– دراسة ميدانية للعاملات في حرفة الخياطة بولاية أدرار.

تناولت هذه الدراسة موضوع دور العمل الحرفي في تمكين المرأة الجزائرية، من خلال تسليط الضوء على مدى مساهمة حرفة الخياطة في تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي للنساء الحرفيات

1. **التساؤل الرئيسي:** ما مدى مساهمة العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي للعاملات في حرفة الخياطة؟

2. **التساؤلات الفرعية:**

- ما مدى مساهمة العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال الاجتماعي للعاملات في حرفة الخياطة؟
- ما مدى مساهمة العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال المادي للعاملات في حرفة الخياطة؟

3. **فرضيات الدراسة:**

الفرضية العامة: يساهم العمل الحرفي في تحقيق استقلالية اجتماعية ومادية نسبية للمرأة العاملة في حرفة الخياطة.

الفرضيات الجزئية:

- يزيد وينقص الاستقلال الاجتماعي للحرفية تبعًا لمدى ارتباطها بمجتمعها ودرجة تأثرها بمعتقداته اتجاهها كامرأة.
- يزيد وينقص الاستقلال المادي للحرفية تبعًا لمدى اعتمادها على الغير ماديًا.

4. **أهداف الدراسة:**

- تقديم قراءة مستقبلية عن واقع العمل الحرفي النسوي بولاية أدرار، خاصة حرفة الخياطة.
- توجيه الجهات المعنية لتقديم الدعم المادي والمعنوي للنساء الحرفيات وتحفيزهن على مواصلة العمل.
- إثراء المكتبة الأكاديمية الجزائرية بدراسة ميدانية متخصصة في مجال الحرف النسوية.

5. **المنهج وأدوات الدراسة:**

المنهج: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحثتين.

6. **أدوات جمع البيانات:**

- الاستبيان.
- الملاحظة.
- المقابلات الشخصية.

7. **مجتمع الدراسة وعينتها:**

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من العاملات في حرفة الخياطة بنوعيها (الجاهزة والتقليدية) ببلدية رقان وبعض الجمعيات النشطة في هذا المجال بولاية أدرار، نظرًا لأصالة وانتشار الحرفة بالمنطقة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة قصدية مكونة من 102 حرفية، تم توزيع الاستبيان عليهن، وقد استُرجعت 80 استمارة صالحة للتحليل والدراسة.

8. **نتائج الدراسة:**

الاستقلالية الاجتماعية والمادية للمرأة الحرفية تتفاوت حسب ارتباطها بالمجتمع ومدى اعتمادها على مصادر دخل إضافية.

- تواجه الحرفيات تحديات اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد والنظرة المجتمعية للمرأة.
- قيود التنقل وضعف مشاركة النساء في المعارض الوطنية تُقلل من فرص التسويق والتوسع.
- دخل الحرفة غير ثابت؛ مما يدفع الكثيرات إلى اللجوء لمصادر دخل موازية أو الدعم الأسري.
- بالرغم من الصعوبات، عبّرت غالبية الحرفيات عن شعورهن بتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي وتحسين وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية.
- الحرفة أصبحت تمثل بديلاً نسبيًا عن دخل الرجل، وساهمت في تغيير النظرة المجتمعية نحو المرأة من "ربة بيت" إلى "منتجة ومساهمة في دخل الأسرة".

- **الدراسة الثانية: (مومنة موحاد، نور الدين بولعراس، 2022):**

(مومنة موحاد، نوردين بولعراس) تجربة المشروع المقاولاتي الحرفي عند المرأة الجزائرية: قراءة سوسيولوجية في العوامل والمؤثرات لعينة من الحرفيات في المجتمع المحلي بمدينة أدرار.

تناولت هذه الدراسة طبيعة الأسباب والعوامل التي تدفع المرأة نحو المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالمجتمع المحلي الإداري.

1. **التساؤل الرئيسي:**

ما طبيعة العوامل السوسيو–اقتصادية والمهنية التي تدفع المرأة في المجتمع المحلي الأدراري نحو ممارسة المقاولة الحرفية؟

2. **التساؤلات الفرعية:**

- هل للمكانة الاجتماعية والعوامل المادية دور في توجيه المرأة نحو ممارسة المقاولة الحرفية في المجتمع المحلي الأدراري؟
- هل للمرونة المهنية التي يوفرها هذا النشاط دور في توجه المرأة لممارسته؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة: توجد عوامل سوسيو–اقتصادية ومهنية تدفع المرأة في المجتمع المحلي الأدراري نحو ممارسة المقاولة الحرفية.

الفرضيات الفرعية:

- للمكانة الاجتماعية والعوامل المادية دور في توجه المرأة نحو ممارسة المقاولة الحرفية.
- للمرونة المهنية التي يوفرها النشاط الحرفي دور في هذا التوجه.

4. **أهداف الدراسة:**

- التعرف على الدوافع السوسيو–اقتصادية والمهنية التي تشجع المرأة على إنشاء مشروع مقاولاتي حرفي.
- فهم طبيعة التأثير الاجتماعي للمجتمع المحلي في توجه النساء نحو العمل الحرفي.
- تحليل العلاقة بين مرونة العمل الحرفي وارتفاع الطلب عليه وبين الإقبال النسوي عليه.
- تقديم رؤية علمية حول العوامل الدافعة للمقاولة الحرفية النسوية في ولاية أدرار.

5. المنهج وأدوات الدراسة:

المنهج: المسح الاجتماعي.

6. **أداوات جمع البيانات:**

استبيان: تم تقسيمه إلى خمسة محاور: بيانات شخصية – بيانات خاصة بالمهنة – الدوافع – نوع الحرفة – ظروف الممارسة.

7. **مجتمع وعينة الدراسة:**

مجتمع الدراسة: الحرفيات المسجلات بغرفة الصناعات التقليدية والحرف بمدينة أدرار.

عينة الدراسة:. تم اعتماد عينة طبقية عشوائية مكونة من 60 امرأة حرفية مقاولة، تم اختيارهن بشكل عشوائي من داخل طبقات محددة تم تقسيم مجتمع الدراسة إليها، وذلك من أصل 124 امرأة مسجّلة في قاعدة بيانات الحرفيات المقاولات. ويُعد هذا النوع من العينات مناسبًا لضمان تمثيل كل طبقة من طبقات المجتمع الأصلي وفقًا لحجمها النسبي، مما يعزز من دقة النتائج وقابليتها للتعميم

8. **نتائج الدراسة:**

- ارتفاع الطلب على المنتجات الحرفية أبرز دافع لاختيار المشروع.
- الدخل المستقر ومرونة توقيت العمل يشجعان النساء على الانخراط في المقاولة الحرفية.
- عامل "الاعتراف الاجتماعي" و"المكانة" مهم في دعم المرأة الحرفية.
- معظم النساء الحرفيات اخترن المهنة بدافع الموهبة أو نتيجة لتكوين مهني.
- هناك تأثير كبير للحالة الاجتماعية على اختيار المشروع (خصوصًا النساء المتزوجات).
- المؤسسات العائلية والدعم المحلي يلعبان دورًا أساسيًا في التوجيه نحو هذا النشاط.
- ظروف العمل المناسبة داخل البيت كانت مشجعًا على إنشاء مقاولة.

- **الدراسة الثالثة: (بايوسف مسعودة، عمران نورة، لعمى ياسمينة 2023)**

العنوان: دور التجارة الإلكترونية في استمرارية المشاريع الحرفية النسوية – دراسة ميدانية على حرفيات منتسبات لغرفة الصناعة التقليدية والحرف – ورقلة أنموذجًا

تناولت هذه الدراسة مسألة في غاية الأهمية، تتمثل في محاولة الكشف عن مدى مساهمة التجارة الإلكترونية في دعم استمرارية المشاريع الحرفية النسوية. وقد ركزت الباحثات على حرفيات منتسبات لغرفة الصناعة التقليدية والحرف بورقلة، في ظل الانتشار الواسع لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق والترويج. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استبيانات وملاحظة مباشرة لواقع الممارسة لدى النساء الحرفيات.

1. **التساؤل الرئيسي:**

ما مدى مساهمة التجارة الإلكترونية في دعم استمرارية المشاريع الحرفية النسوية؟

2. **التساؤلات الفرعية:**

- ما مدى استخدام الحرفية لمواقع التواصل الاجتماعي في تسويق المنتوج الحرفي؟
- ما العراقيل التي تواجهها المرأة الحرفية في استخدام التجارة الإلكترونية؟
- هل تسهم التجارة الإلكترونية فعلاً في تحسين دخل الحرفية وضمان استمرارية مشروعها؟

3. **فرضيات الدراسة:**

الفرضية العامة: يوجد أثر إيجابي للتجارة الإلكترونية في استمرارية المشروع الحرفي النسوي.

الفرضيات الجزئية:

- تواجه الحرفيات صعوبات تقنية ومهارية تحد من استغلال التجارة الإلكترونية بشكل فعال.
- تتيح وسائل التواصل الاجتماعي حلولًا بديلة وفعالة للتسويق مقارنة بالوسائل التقليدية.
- هناك علاقة بين كثافة الاستخدام الرقمي واستمرارية المشروع الحرفي وتحسين مداخيله.

4. **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مدى استخدام المرأة الحرفية للتجارة الإلكترونية.
- الكشف عن أبرز الصعوبات التي تحد من فعالية هذا النوع من التسويق.
- اقتراح آليات لتطوير أداء المرأة الحرفية في المجال الرقمي.
- دعوة الجهات المختصة إلى إدماج الحرفيات في دورات تكوينية خاصة بالتسويق الرقمي.

5. **أدوات جمع البيانات والمنهج:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لما له من قدرة على الربط بين الظواهر النظرية والواقع الميداني.

كما استخدمت الباحثتين الاستبيان كأداة رئيسية، إلى جانب الملاحظة المباشرة لبعض الجوانب العملية لدى الحرفيات أثناء نشاطهن.

6. **مجتمع وعينة الدراسة:**

شملت الدراسة الحرفيات المنتسبات لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة. وقد تم اختيار عينة قصدية تتكون من 80 حرفية، تم توزيع الاستبيان عليهن وتحليل البيانات المسترجعة.

7. النتائج:

- معظم الحرفيات يقمن بالتسويق عبر فيسبوك وإنستغرام، إذ أصبحت هذه الوسائل وسيلة شبه أساسية في ترويج منتجاتهن.
- التجارة الإلكترونية مكّنت الحرفيات من توسيع قاعدة الزبائن والخروج من النطاق المحلي إلى جمهور أوسع.
- رغم ذلك، ما تزال هناك عراقيل مثل ضعف التكوين المعلوماتي وعدم امتلاك بعض الحرفيات لهواتف ذكية أو شبكة إنترنت مستقرة.
- أظهرت نتائج الاستبيانات وجود رضا عام لدى الحرفيات عن الدور الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في استمرار نشاطهن وتحسين مدخولهن.
- أوصت الباحثات بأهمية تنظيم تكوينات تخصصية في المجال الرقمي للحرفيات من طرف غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات الداعمة.

- **الدراسة الرابعة: (ميهوبي قمر 2024):**

العنوان: الهوية المهنية للحرفية في ظل المحددات السوسيو–ثقافية للفعل المقاولاتي– دراسة ميدانية على عينة من الحرفيات المقاولات ببلدية عين التوتة.

تناولت هذه الدراسة تناولت هذه الدراسة موضوع الهوية المهنية للمرأة الحرفية في ظل المحددات السوسيو– ثقافية للفعل المقاولاتي، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الحرفيات المقاولات ببلدية عين التوتة. وركزت على فهم كيف تتشكل هوية المرأة الحرفية من خلال التنشئة الاجتماعية، واستثمار الرساميل الاجتماعية والثقافية والمعرفية التي تكتسبها من محيطها الأسري والمجتمعي، كما سعت إلى التعرف على تمثلات الحرفيات لدورهن المهني والاجتماعي، وتحديد العوائق التي تعترض طريقهن، بالإضافة إلى استكشاف نماذج النجاح والانتماء في تجاربهن اليومية. اعتمدت الدراسة على المقاربة الكيفية والأسلوب الذاتي لفهم السياقات الاجتماعية والثقافية التي تؤطر هذه التجربة النسوية في المجال المقاولاتي الحرفي.

1. التساؤل الرئيسي:

كيف تتشكل الهوية المهنية للمرأة الحرفية في ظل المحددات السوسيو–ثقافية للفعل المقاولاتي؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ما دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل الانتماء المهني للمرأة الحرفية؟

- كيف تساهم الرساميل الاجتماعية والثقافية والمعرفية في تمثلات المرأة الحرفية لدورها؟
- ما طبيعة العوائق التي تواجهها الحرفيات المقاولات؟
- ما نماذج الانتماء والنجاح المهني لدى الحرفيات في عين التوتة؟

3. الفرضيات:

الفرضية العامة: تساهم التنشئة الاجتماعية في تحقيق الانتماء المهني للمرأة الحرفية من خلال استثمار الرساميل الاجتماعية والثقافية والمعرفية.

الفرضيات الجزئية:

- التنشئة الاجتماعية تسهم في تحقيق الانتماء المهني للمرأة من خلال استعدادات مكتسبة.
- رأس المال المعرفي والاجتماعي والثقافي يحدد تمثلات المرأة الحرفية لدورها المهني والاجتماعي.
- الأسرة الممتدة والمجتمع المحيط يلعبان دورًا في تشكيل هذه التمثلات.

4. أهداف الدراسة:

- معرفة كيف تسهم التنشئة الاجتماعية في تشكيل الانتماء المهني للمرأة الحرفية.
- تحديد دور رأس المال الاجتماعي والثقافي والمعرفي في تمثلات المرأة الحرفية لدورها.
- التعرف على نماذج الانتماء والنجاح لدى الحرفيات المقاولات في عين التوتة.
- إبراز العوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجه الحرفيات المقاولات.

5. أدوات جمع البيانات:

المقابلة نصف الموجهة: تم استخدام دليل مقابلة مكوّن من محاور حول الوضعية الاجتماعية، الخلفية المعرفية، التكوين، التمثلات، القيم والمعيقات.

الملاحظة بالمشاركة: تم اعتمادها لفهم أعمق لسلوكيات الحرفيات في السياق الواقعي، وجمع بيانات نوعية دقيقة.

6. المنهج ومجتمع الدراسة

المنهج الكيفي (النوعي): استُخدم لفهم التمثلات والسياقات العميقة لتجربة الحرفيات، بالاعتماد على الأسلوب الذاتي والمقاربة السوسيو–ثقافية.

الأسلوب الذاتي البيوغرافي: لفهم مسارات الحياة والتمثلات من خلال السير الذاتية للحرفيات.

الحرفيات المقاولات ببلدية عين التوتة، يعملن في قطاعات الصناعة التقليدية مثل الخياطة، الحلاقة، التجميل، وغيرها. يمثلن فئة فاعلة داخل المجتمع المحلي.

7. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية مكوّنة من 18 حرفية تتوفر فيهن خصائص ملائمة للبحث، مثل النشاط المقاولاتي، وتنوع الوضعيات الاجتماعية والتعليمية.

8. النتائج:

- الأسرة الممتدة تلعب دورًا مركزيًا في توفير الرساميل (المعرفية، المادية، العلائقية).
- أغلب العراقيل التي تواجه الحرفيات اجتماعية الطابع وليست تقنية.
- تختلف تمثلات الحرفيات حول المهنة والانتماء حسب الخلفية التعليمية والاجتماعية.
- توجد نماذج متنوعة للنجاح منها: نموذج الطموح، المستقر، والمتكيف مع الواقع العائلي والاجتماعي.

الجدول (01): يوضح مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

عنوان الدراسات السابقة	أوجه الإختلاف	أوجه التشابه	مواطن الإستفادة
رقاني الزهراء بوكميش لعلى دور العمل الحرفي في تحقيق الإستقلال الإجتماعي والمادي للمرأة بالجزائر –دراسة ميدانية للعاملات في حرفة الخياطة بولاية أدرار 2017	–يكمن الإختلاف في أهداف الدارسة، –طبيعة الدارسة حيث درست دور العمل الحرفي في تحقيق الإستقلال الإجتماعي المادي للمرأة –مؤشرات الدارسة وبيئة الدارسة مختلفة	–تشابه في المتغير العمل الحرفي – تشابه في المنهج المعتمد عليه والمتمثل في المنهج الوصفي	تمت الاستفادة من هذه الدارسة في كشف عن جوانب الموضوع. وفهمه
مومنة موحاد نور الدين بولعراس تجربة المشروع المقاولاتي الحرفي عند المرأة الجزائرية –قراءة سوسيولوجية في العوامل والمؤثرات لعينة من الحرفيات في المجتمع المحلي ولاية أدرار 2022	يكمن الإختلاف في أهداف الدراسة طبيعة الدراسة –ابعاد ومؤشرات الدراسة –منهج الدراسة المتمثل في المسح الإجتماعي	تتشابه في عينة الدراسة عينة من الحرفيات.	جمع المراجع في ما يخص العمل الحرفي –المساعدة فيما يتعلق بصياغة الإشكالية وتحديد بعض المفاهيم
بايوسف مسعودة، عمران نورة دور التجارة الإلكترونية في إستمرارية المشاريع الحرفية النسوية–دراسة	الإختلاف يكمن من ناحية طبيعة الدارسة المتغير المستقل،	هناك تشابه في أدوات الدارسة. المنهج	في تحديد المنهج المناسب للدارسة –ساعدتنا في معرفة معلومات حول موضوع

ميدانية على حرفيات منتسبات لغرفة الصناعة التقلدية والحرف بورقلة 2023			العمل الحرفي –التعرف على أبرز النظريات المفسرة لمتغير الدارسة
ميهوبي قمر– الهوية المهنية للمرأة الحرفية المقاوِلة في ظل المحددات السوسيو–ثقافية للفعل المقاولاتي في الجزائر – دراسة ميدانية على عينة من الحرفيات المقاولات ببلدية عين التوتة2024	طبيعة الدراسة –متغيرات الدراسة–أهداف الدراسة المنهج حيث اعتمدت الدراسة السابقة على منهج التحليل الكيفي بينما الدراسة الحالية إعتمدت على المنهج الوصفي	كلا الدراستين تركزان على المرأة في موقع المقاولة كلاهما يتمحوران حول نفس الفئة المهنية والإجتماعية (الحرفية) أدوات جمع البيانات	الإستفادة من بعض المراجع، تحديد المفاهيم، المساعدة في الجانب التطبيقي إختيار العينة المناسبة والمنهج المناسب

المصدر: من إعداد الباحثة.

سابعا: المقاربة النظرية– المقاربة البنائية الوظيفية:

1- مفهوم النظرية الوظيفية:

تُعد النظرية البنائية الوظيفية إحدى أبرز الاتجاهات السوسيولوجية الكلاسيكية في تحليل المجتمع، إذ تنطلق من مفهومي "البناء" **(Structure)** و"الوظيفة" **(Function)** لفهم الأنساق الاجتماعية وآليات اشتغالها. فـ"البناء" يُشير إلى مجموعة العناصر المترابطة التي تُشكل الكيان البنيوي لأي نظام اجتماعي، بينما "الوظيفة" تعني الدور الحيوي أو الإسهام الفعّال الذي يؤديه كل عنصر أو جزء داخل هذا البناء الكلي في إطار تحقيق التماسك العام للنظام الاجتماعي. (محمد الغربي، 2019، صفحة 167)

2- الأفكار الأساسية للنظرية الوظيفية:

ترتكز المقاربة الوظيفية على مجموعة من الفرضيات الرئيسية التي تشكّل خلفيتها النظرية في دراسة الظواهر الاجتماعية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تنظر هذه النظرية إلى الأفراد أو الجماعات على أنهم يشكلون "أنساقاً" اجتماعية مترابطة، حيث يُعد كل نسق منظومة مكونة من أجزاء متداخلة تتفاعل فيما بينها ضمن إطار كلّي متكامل.

- تفترض النظرية أن لكل نسق اجتماعي احتياجات أساسية لا بد من إشباعها لضمان استمرارية النسق، وفي حال عدم تحقيق هذه الاحتياجات، فإن النسق إما أن يتعرض للتحلل أو يمر بتغيرات جذرية تمس بنيته ووظائفه الجوهرية.
- لتحقيق الاستقرار، لا بد أن يحافظ النسق على حالة من التوازن الديناميكي، وهذا يتطلب أن تعمل مكوناته بشكل متناغم لتلبية تلك الاحتياجات الأساسية
- ترى النظرية أن الأجزاء المكونة للنسق قد تؤدي أدواراً وظيفية، أي تسهم في دعم استقراره، أو قد تكون "لا وظيفية"، أي تعرقل تحقيق التوازن، أو حتى "ضارة وظيفياً" حين تؤدي إلى اختلال واضح داخل النسق.
- تؤكد المقاربة على إمكانية تحقيق الحاجة الواحدة للنسق عبر عدة آليات أو بدائل مختلفة، ما يمنح المجتمع قدراً من المرونة والتكيف مع المتغيرات.

لا تركز هذه المقاربة على الأفعال الجزئية للأفراد، بل تهتم بكيفية أداء المؤسسات والأطر العامة لوظائفها ضمن النظام الكلي، فعلى سبيل المثال لا تسعى لفهم كيفية رعاية أسرة محددة لأطفالها، بل تُحلل كيفية قيام "الأسرة" كمؤسسة اجتماعية بهذه الوظيفة في سياق النظام الاجتماعي العام. (سمير نعيم أحمد، 2006، الصفحات 200-201)

3- أبرز روّاد النظرية:

من بين أبرز المفكرين الذين أسهموا في بلورة وتطوير النظرية البنائية الوظيفية، نجد "تالكوت بارسونز" و"روبرت ميرتون"، حيث يمثلان مرجعين أساسين في هذا الاتجاه.

يرى "تالكوت بارسونز" أن المجتمع هو نسق اجتماعي متكامل يتكوّن من مجموعة من الفاعلين، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، يشتركون في أداء أدوارهم وفقاً لمعايير وقيم اجتماعية متفق عليها. وتُحدد مكانتهم داخل النسق بناءً على الوظائف التي يؤدونها. وقد اقترح بارسونز أربعة أنساق وظيفية رئيسية، يُكوّن كل منها بدوره مجموعة من الأنساق الفرعية التي تتكامل فيما بينها لضمان استقرار المجتمع ووظيفته الكلية. (محمد الغربي، 2019، صفحة 170)

"يُعد روبرت ميرتون من أبرز من تناولوا مفهوم الأبنية المجتمعية، حيث اعتبر أن الخلل في البناء الاجتماعي هو السبب الجوهري وراء ظاهرة الانحراف. وقد بيّن أن الأبنية لا تُعد مجرد أشياء مادية، بل هي أنماط منظمة ومقننة من الفعل والسلوك تهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية معينة. كما

أكد على أهمية التكامل بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة لتحقيقها، مشيرًا إلى أن الحالة البنيوية السليمة

تتحقق عندما توجد علاقة وظيفية متناسقة بين هذه العناصر البنائية. (علا زكي داوود القاق، 2015)

4- توظيف النظرية:

يسعى كل باحث في تقديم بحثه السوسيولوجي إلى توظيف نظرية التي تتيح له الفرصة لتناول بحثه بدقة وموضوعية. وانطلاقا من هذا قمنا بتوظيف النظرية الوظيفية وذلك من خلال تطبيق المقاربة البنائية الوظيفية على موضوع: "دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي.

إذ تنظر المقاربة البنائية الوظيفية إلى المجتمع كنظام يتكوّن من مجموعة من الأنساق الفرعية التي تؤدي وظائف تكاملية تسهم في استقراره واستمراريته. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار المرأة المقاولة فاعلاً اجتماعياً يمارس دوراً متعدد الأبعاد داخل النسق الاجتماعي، من خلال نشاطها في تطوير العمل الحرفي، عبر إعادة تصميم المنتجات الحرفية التقليدية وفق متطلبات السوق المعاصر، مع السعي لتحقيق الجودة كعنصر جوهري في التميز والاستدامة.

أولاً: توظيف مفاهيم بارسونز (T. Parsons):

اعتمد بارسونز في تحليله على نموذج AGIL الذي يشرح كيف تحافظ النسق الاجتماعية على توازنها:

أ. **التكيف (Adaptation):** تُجسد المرأة المقاولة هذا البُعد من خلال قدرتها على التفاعل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وإعادة تصميم المنتجات الحرفية بما يتماشى مع متطلبات السوق، دون المساس بالهوية الثقافية. فهي تُعيد توجيه الموارد المتاحة نحو إنتاج جديد يعكس توازنًا بين الأصالة والتجديد.

ب. **تحقيق الأهداف (Goal Attainment):** يتحقق هذا البُعد من خلال سعي المرأة إلى تطوير جودة المنتجات الحرفية لتلبي معايير التنافسية، بما يضمن لها الاستقلال المالي، والاعتراف الاجتماعي، والإسهام في التنمية المحلية.

ج. **الاندماج (Integration):** يُعبّر عنه بانخراط المرأة في شبكات التوزيع والتسويق، وتفاعلها مع الحرفيين والعملاء والمؤسسات، مما يساهم في تقوية النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

د. **الحفاظ على النمط الكامن (Latency):** يظهر في حفاظ المرأة على المهارات الحرفية المتوارثة ونقلها للأجيال الجديدة، ضمن قوالب عصرية وجودة عالية، ما يُعزز استمرارية الرموز الثقافية في شكل مادي جديد. (Sociology Plus, 2023)

وبهذا، تؤدي المرأة المقاولة من خلال إعادة التصميم وتحقيق الجودة أدوارًا تنسجم مع وظائف النسق الاجتماعي، وتُعبّر عن استجابة بنائية وظيفية لتحولات السوق والمجتمع.

ثانيًا: توظيف مفاهيم ميرتون (R. Merton):

يُضيف ميرتون أبعادًا تفسيرية هامة من خلال تمييزه بين:

أ. **الوظائف الظاهرة (Manifest Functions):** وتتمثل في تحسين جودة المنتجات، تطوير مهارات التصميم، وتحقيق القيمة المضافة، وهي أهداف تسعى إليها المرأة المقاولة بوعي وبتخطيط مسبق.

ب. **الوظائف الكامنة (Latent Functions):** كتعزيز ثقة المرأة بنفسها كمصممة ومنتجة، وتغيير الصورة النمطية السائدة حول قدراتها الإبداعية والقيادية في المجال الحرفي، رغم أن هذه النتائج لم تكن دائمًا مقصودة أو متوقعة.

ج. **الخلل البنيوي (Structural Strain):** يُشير إلى المعوقات التي قد تواجهها المرأة في حالة غياب الدعم المؤسسي، أو نقص التمويل والتدريب في مجالات الجودة والتصميم. هذا الخلل قد يؤدي إلى عدم تحقق الأهداف المأمولة، أو انسحاب النساء من النشاط الحرفي نتيجة غياب التكيّف البنيوي بين الفرد والنظام. (منى حسني أحمد زيادة، 2014، الصفحات 54–74)

وما يمكن إستخلاصه في ضوء المقاربة البنائية الوظيفية، يظهر دور المرأة المقاولة في العمل الحرفي كمؤشر على حركية النسق الاجتماعي، حيث تُسهم عبر إعادة تصميم المنتجات وتحقيق الجودة في تجديد البنية الاقتصادية والثقافية للمجتمع. ووفقًا لبارسونز، فإن هذه الدينامية تُعبر عن عملية تكيّف نسقية متوازنة، بينما يُبرز ميرتون أن هذه المساهمة قد تتراوح بين وظائف ظاهرة وكامنة، وقد تتأثر سلبًا عند وجود خلل بنيوي يعوق تحقيق التكامل بين البناء الاجتماعي والفعل الفردي

وبذلك، فإن نشاط المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي لا يُمثّل مجرد ممارسة اقتصادية، بل يُعد وظيفة اجتماعية متكاملة تُعيد إنتاج المعنى والرمز والجودة في النسق الحرفي المحلي.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى جملة من العناصر الأساسية التي تشكل الأساس النظري والمنهجي للدراسة. حيث بدأنا بتحديد إشكالية البحث المتمثلة في التساؤل الرئيسي وانبثقت عنه تساؤلات فرعية ركزت على بعدين أساسيين هما: إعادة تصميم المنتج وتحقيق جودة المنتج.

وفي سياق توضيح الدوافع وراء اختيار الموضوع، تم التمييز بين الأسباب الذاتية، والأسباب الموضوعية، كما أبرزنا أهمية الدراسة من حيث مساهمتها في سدّ فجوة معرفية حول ريادة الأعمال النسوية وعلاقتها بتطوير المنتجات الحرفية، إضافة إلى القيمة التطبيقية لها في دعم السياسات التنموية المحلية. وقد حُددت أهداف الدراسة انطلاقًا من الإشكالية، مركّزة على تحليل كيفية إسهام المرأة المقاولة في تجديد تصميم المنتج ورفع جودته. ولضمان بناء إطار مفاهيمي متماسك، قمنا بتحديد أبرز المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات الأساسية للدراسة، إلى جانب عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تناولت موضوع المرأة والعمل الحرفي من زوايا ومنهجيات متعددة، ما ساهم في تعزيز الخلفية العلمية للدراسة.

الجانب النظري

الفصل الثاني:

سوسيولوجيا المرأة المقاولة

أولا: التطور التاريخي لخروج المرأة للميدان

ثانيا: أهمية المقاولة النسوية

ثالثا: الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية

رابعا: العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة

خامسا: آليات دعم الدولة المقاولة النسوية

سادسا: أهم النظريات المفسرة لعمل المرأة

تمهيد:

مع التغيرات المتسارعة التي شهدها المجتمع، أعيد تشكيل الأدوار الاجتماعية التقليدية بما يتوافق مع متطلبات البنية الحديثة، حيث أصبح من الضروري إعادة توزيع الوظائف الاجتماعية بما يخدم استقرار النسق وتماسكه وفي هذا السياق، ظهر خروج المرأة إلى مجال المقاولة كاستجابة لضرورات اجتماعية واقتصادية جديدة، فلم يعد دورها منحصراً في الإطار الأسري، بل امتد ليشمل ميادين إنتاجية تسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز دينامية التغيير. وقد أفرزت هذه التحولات بروز فاعل جديد في الساحة الاقتصادية والاجتماعية، هو المرأة المقاولة، التي أصبحت تمثل قناة فعالة لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق انسجام بين أبعاده المختلفة يهدف هذا الفصل إلى تتبع التطور التاريخي لخروج المرأة إلى ميدان العمل، مع التركيز على مميزات المقاولة النسوية مقارنة بالمقاولة الرجالية، والعوامل التي مهّدت لولوجها هذا المجال، إلى جانب الآليات التي وضعتها الدولة لدعمها، ثم استعراض أهم النظريات المفسّرة لهذا المسار، مع إبراز مساهمتها في ترقية العمل الحرفي وتفعيله داخل النسيج الاجتماعي.

أولا: التطور التاريخي لخروج المرأة لميدان العمل:

يعود تقسيم العمل بين الرجل والمرأة إلى عوامل مختلفة تمامًا عن تلك التي حددت مكانة النساء في المجتمع. في هذا السياق، يشير **فريدريك إنجلز إلى** أن المجتمعات التي تقوم فيها النساء بأعمال شاقة تفوق تصورنا، تُظهر احترامًا أعمق للمرأة مقارنة بالمجتمعات الأوروبية. فقد كانت المرأة في بعض المجتمعات القديمة تُمنح مكانة مرموقة، خاصة في فترات الوحشية والبربرية، حيث كانت تُعتبر سيدة حقيقية بفعل دورها الاجتماعي. وعلى النقيض، كانت المرأة في المجتمعات المدنية تُحاط باحترام شكلي بينما تُستبعدعن الأعمال الفعلية.

مع تطور المجتمعات وانتشار تربية الماشية، واكتشاف المعادن، وظهور الزراعة، بدأ وضع المرأة يشهد تحولًا ملحوظًا. فقد أصبحت الزوجة تُشترى بمقابل مادي، كما حدث مع القوة العاملة، خاصة بعد انتقال ملكية الماشية من القبيلة إلى الأسرة، ما أدى إلى تحطيم النظام الاجتماعي القائم على النسب الأمومي. ومع ازدياد الثروة الحيوانية المملوكة للرجل، تعززت مكانته داخل الأسرة، مما أدى إلى سيطرته على السلطة العائلية وسعيه إلى توجيه نظام الوراثة لصالح أبنائه. وهكذا، نشأت العائلة الزوجية الحديثة، التي تقوم على سيادة الرجل، وتهدف إلى إنجاب أطفال شرعيين يضمنون استمرار إرث الأب.

في المجتمع الإغريقي، تراجعت مكانة المرأة بشكل ملحوظ نتيجة لسلطة الرجل المطلقة، حيث لم يكن الزواج يُنظر إليه كتوافق بين الرجل والمرأة، بل كخضوع أحد الجنسين للآخر. أما في روما، فقد كانت النظرة إلى الأسرة أعمق، حيث تمتعت المرأة بحرية واحترام أكبر، رغم أن الزوج كان يمتلك حق إنهاء حياتها في بعض الحالات. كما كان الطلاق متاحًا لأي من الطرفين متى شاء. (كاميليا عبد الفتاح، 1984، الصفحات 34-38)

مع ظهور القبائل الجرمانية، شهد نظام الزواج تطورًا إيجابيًا، حيث ساد الاعتقاد بقدسية الزواج، وكان الرجل يكتفي بزوجة واحدة تعيش في إخلاص وعفة، بينما اقتصر تعدد الزوجات على زعماء القبائل والنبلاء. ونتيجة لذلك، اكتسبت النساء مكانة متميزة، ومارسن نفوذًا في الشؤون العامة ومع توسّع نطاق الصناعة، اضطرت المرأة إلى دخول سوق العمل والمصانع، فأصبحت مصدر دخل أساسي للعائلة، مما أدى إلى تراجع سيطرة الرجل التقليدية على الأسرة، وتحول الزواج تدريجيًا إلى علاقة قائمة على التفاهم الشخصي أكثر من كونه ترتيبًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا. وعلى الرغم من أن التشريعات قد بدأت تمنح المرأة حقوقًا قانونية متزايدة، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين (حسين عبد الحميد احمد

رشوان، 2011) ظل قائمًا كنتيجة للظروف الاجتماعية المتجذرة، وليس فقط بسبب السيطرة الاقتصادية التي فرضها الرجال عبر العصور.

لم تكن المرأة عنصرًا فاعلًا في الإنتاج على نطاق واسع إلا مع ظهور الصناعة الحديثة، ولكنها دخلت سوق العمل بطريقة فرضت عليها الاستمرار في أداء واجباتها العائلية بالتوازي مع مسؤولياتها المهنية. ومنذ فجر التاريخ، لعبت المرأة أدوارًا مختلفة وفقًا للمتغيرات المجتمعية، حيث تأثرت مكانتها بنظام السلطة السائد. ومع تطور المجتمعات الزراعية والحاجة إلى مشاركة أكبر في الإنتاج، سواء في الحقول أو المصانع، اضطرت المرأة إلى خوض تحديات عديدة أثبتت من خلالها قدرتها على العمل خارج المنزل دون أن يتعارض ذلك مع طبيعتها الأنثوية أو دورها الأساسي في الإنجاب. فعملها أصبح شكلًا من أشكال النشاط الإيجابي الذي يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، طالما أن المجتمع يتطلب ذلك. (كاميليا عبد الفتاح، 1984، صفحة 38)

ومع تزايد الوعي العالمي بحقوق المرأة، أصبح من الواضح أن الفروق بين الرجال والنساء في الذكاء والقدرات والمهارات ليست جوهرية، بل تعود في كثير من الأحيان إلى العوامل الثقافية والبيئية التي تحدد الأدوار المتاحة لكل جنس. وقد ساهمت المجتمعات الصناعية الحديثة في منح المرأة استقلالية اقتصادية أكبر، حيث فتحت أمامها فرص عمل متنوعة، ما أدى إلى تراجع النظرة التقليدية التي كانت تحصر دورها في المنزل. وبفضل التعليم والنمو (ايمون باتلز، 2021، الصفحات 32–35) الاقتصادي، لم تعد المرأة مجرد طرف تابع، بل أصبحت مساهمًا فاعلًا في تأمين دخل ألأسرة مما جعل مشاركتها في العمل أمرًا ضروريا ليس فقط لدعم الأسرة اقتصاديا ولكن أيضًا لتعزيز دورها الاجتماعي.

إن اعتراف المجتمعات بحق المرأة في العمل الإنتاجي منحها حرية اختيار المهنة واتخاذ القرارات ألمهنية وهو ما انعكس إيجابيًا على استقلالها الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية. فعملها لم يعد مجرد ضرورة اقتصاديه بل أصبح وسيلة لتحقيق ذاتها والمساهمة في تنمية ألمجتمع مما أدى إلى ترسيخ مفهوم الشراكة الحقيقية بينها وبين الرجل في مختلف جوانب الحياة.

ثانيا: أهمية المقاولة النسوية:

تُعد المقاولة النسوية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية ألمستدامة نظرًا لدورها في تقليل البطالة، وتمكين المرأة اقتصاديًا، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ومن خلال تطوير المشاريع النسوية، يمكن تحقيق تأثيرات إيجابية متعددة تشمل مختلف جوانب المجتمع والاقتصاد.

1- تقليل البطالة وتوفير فرص عمل جديد:

تلعب المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء دورًا مهمًا في استيعاب الأيدي العاملة، حيث توفر فرص عمل بتكاليف أقل من تلك التي تتطلبها المؤسسات الكبرى. ويعكس ذلك قدرة المشاريع النسوية على خلق فرص تشغيلية بموارد مالية محدودة، مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد.

2- تشغيل المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل:

توفر المقاولة النسوية فرصًا مهنية تتناسب مع احتياجات المرأة وأدوارها الاجتماعية، مما يمكنها من تحقيق الاستقلال المالي والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني. كما تتيح هذه المشاريع إدخال أنشطة اقتصادية جديدة تتلاءم مع طبيعة عمل المرأة، مثل الخياطة، صناعة الحلويات التقليدية، الحرف اليدوية وغيرها، مما يعزز الإنتاج المحلي ويحافظ على الموروث الثقافي.

3- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن:

تساعد المشاريع النسوية على الحد من النزوح الريفي من خلال توفير فرص عمل محلية، مما يساهم في تقليل الضغط على المدن ويحد من التوسع العمراني العشوائي. ولتحقيق ذلك، من الضروري دعم هذه المشاريع ببرامج تنموية تساهم في تخفيف الفقر والبطالة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية، بالإضافة إلى دعم الطبقة المتوسطة وتنميتها في هذه المناطق. (مصطفى كافي ويوسف كافي، 2020، صفحة 56)

4- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تسهم المقاولة النسوية في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال استغلال الموارد المحلية، مما يساعد في رفع مستوى الإنتاج دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية. كما تلعب دورًا في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين فئات مختلفة من المجتمع، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر توازنًا بناء جيل من المواطنات القادرات على مواجهة العقبات والمشاكل الاقتصادية وإيجاد الحلول والبدائل المبتكرة. (ليلى أحمد الصفدي ورنا عبد الله أبو نفيسة، 2012)

5- تعزيز الأمن الاقتصادي وتحفيز النمو الإنتاجي:

من خلال الدخل الذي توفره المشاريع النسوية، تتمكن الأسر من تحقيق استقرار مالي يلبي احتياجاتها ألأساسية مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. كما أن الاعتماد على الأسواق المحلية يساهم في تنمية القطاعات الإنتاجية وتطوير ألخدمات مما يعزز من قدرة الاقتصاد على المنافسة

والابتكار ويحد من سيطرة المؤسسات الكبرى على السوق، وبالتالي تعكس المقاولة النسوية تحولا مهما في بنية الأقتصاد حيث لم تعد المرأة مجرد عنصر مكمل في السوق بل أصبحت قوة إنتاجية تدعم التنوع الإقتصادي والإستدامة. (بلقاسم بودالي، 2021، صفحة 44)

ثالثا: الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية:

تشير العديد من الدراسات إلى أن الفرو قات بين المرأة المقاولة والرجل المقاول ليست جوهرية من حيث السمات ألشخصية ألممارسات والدوافع السلوكية. فكلاهما يشتركان في العديد من الخصائص التي تميز رواد ألأعمال مثل روح ألمبادرة حب ألاستقلالية السعي للإنجاز الإصرار على ألنجاح الثقة بالنفس الاستعداد لتحمل ألمخاطر والإبداع. هذه العوامل تشكل أساس النجاح في عالم ألمقاولات بغض النظر عن جنس صاحب المشروع.

ومع ذلك تظهر بعض الفروقات عند مقارنة أساليب الإدارة بين الجنسين. فالمرأة المقاولة غالبًا ما تُظهر مرونة أكبر في التكيف مع التغيرات والظروف ألطارئة كما أنها تميل إلى تفويض الصلاحيات بشكل أكثر انفتاحًا مقارنة بالرجل ألمقاول الذي قد يفضل الاحتفاظ بسيطرة مباشرة على مختلف جوانب المشروع. إضافة إلى ذلك تعتمد النساء على التخطيط الاستراتيجي طويل ألأجل حيث يركزن على بناء مشاريع مستدامة قادرة على التكيف مع التطورات ألمستقبلية كما أن لديهن حسًا اجتماعيًا أعلى ما يجعلهن أكثر اهتمامًا بجوانب مثل بيئة ألعمل العلاقات ألمهنية والتفاعل مع الأطراف المختلفة في السوق وفي هذا ألسياق أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي أنه لا توجد فورقات جوهرية بين المشاريع التي تملكها النساء وتلك التي يديرها الرجال من حيث الأداء والاستدامة. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة لتفنيد الاعتقاد الشائع بأن المؤسسات النسوية غالبًا ما تكون صغيرة ألحجم أقل تطورا أو محصورة في نطاق الاقتصاد غير الرسمي. حيث أظهرت النتائج أن المشاريع النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بأسس متينة وإنتاجية عاليه وتستخدم تقنيات حديثه كما أنها ترتبط بالأسواق العالمية تمامًا مثل الشركات التي يديرها الرجال. أما فيما يخص ألعمالة فإن المقاولات النسوية تتميز بقدرتها على استقطاب وتوظيف كوادر مهنية ذات كفاءة عالية وتكوين متخصص مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق. (سميرة سطوطاح، 2015، الصفحات 97-100)

معايير التمييز بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية على الرغم من هذا التشابه ألكبير يرى بعض الباحثين أنه يمكن التمييز بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية من خلال مجموعة من العوامل التي تشمل الخصائص الشخصية لصاحب المشروع وسمات المؤسسة نفسها من بين هذه العوامل نجد:

ألسن المستوى ألتعليمي الخبرة في مجال ألنشاط مدى مساهمة المشروع في دخل ألأسرة طريقة تأسيس ألمشروع مستوى الرضا عن ألأداء حجم ألأعمال عمر ألمشروع عدد ألعمال رأس ألمال وحجم المبيعات.

كما يرى بعض الباحثين أن الاختلاف بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية يمكن تلخيصه في ثلاثة محاور رئيسية:

1. **الصفات الشخصية للمقاول أو ألمقاولة** والتي تشمل طريقة ألتفكير أسلوب ألقيادة والقدرة على التعامل مع التحديات.
2. **خصائص ألمؤسسة** مثل طبيعة النشاط مدى تطور الهيكلة ألتنظيمية ومستوى التكنولوجيا المستخدمة.
3. **طرق التسيير ألمعتمدة** حيث تميل النساء إلى استراتيجيات إدارة أكثر شموليه تتسم بالمرونة والبعد ألاجتماعي بينما يركز الرجال غالبًا على الجوانب التقنية والمالية بشكل أكبر.

وقد خلص العديد من الباحثين إلى أن المرأة الريادية تمتلك مجموعة من الخصائص التي تميزها عن نظيرها ألرجل وهو ما ينعكس على طبيعة المشاريع التي تؤسسها وأسلوب أدارتها مما يساهم في تقديم نموذج مختلف للمقاولة يعكس دور المرأة المتزايد في عالم الأعمال. (سميرة سطوطاح، 2015، صفحة 100)

ويمكن تلخيص جملة خصائص المرأة الريادية أو المقاولة النسوية عن المشاريع الرجالية ويمكن تحديدها في الجدول التالي:

الجدول (2): يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية

العنصر	الخبرة التكوين	حجم المؤسسة	التمويل	الإدارة	التطور والنمو
المقاولة النسوية	خبرة محدودة غالبا بعدة فترة بطالة	صغيرة إلى متوسطه نمو تدريجي	صعوبة في ألتمويل استدامة أطول	تشاركيه، تفويض الصلاحيات	مستقر ومدروس
المقاولة الرجالية	خبرة مهنية أو تكوين مسبق	متنوعة الحجم نمو سريع	تمويل أسهل مخاطر أعلى	مركزية، قرارات فردية	سريع ومغامر

المصدر: من إعداد الطالبة.

تتسم المقاولة النسوية بمقاربة تنظيمية قائمة على التخطيط الاستراتيجي والاستدامة ما يعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات في المقابل تعتمد المقاولة الرجالية على ديناميكية التوسع السريع والقرارات المركزية.

رابعا: العوامل المحفزة لريادة الأعمال النسائية:

غالبًا ما يُنظر إلى الدوافع التي تحفّز الأفراد على دخول عالم ريادة الأعمال على أنها ملهمة إذ تُعد القوة الدافعة لإنشاء المشاريع وتنميتها. قد يبدأ بعض الأفراد مشاريعهم بسبب امتلاكهم مهارات تقنية وتجارية أو نتيجة لتوافر رأس ألمال ولكن في بعض ألحالات يكون الدافع الأساسي هو تحقيق الاستقلالية المالية. كما أن البعض يختار ريادة الأعمال لاعتقادهم بأنهم أكثر عرضة لتحقيق نتائج ذات قيمة من خلال العمل الحر.

يمتلك كل من الرجال والنساء دوافع مختلفة ليصبحوا رواد أعمال ولكن تُظهر الدراسات أن نسبة النساء اللاتي يدخلن عالم ريادة الأعمال بهدف تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية تكون أعلى مقارنةً بالرجال الذين يركزون في الغالب على تحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع مشاريعهم. كما أن الرجال غالبًا ما يكون دافعهم الأساسي هو تحقيق أرباح مالية كبيرة في حين أن النساء يركزن أكثر على تحقيق الإحساس بالإنجاز الشخصي.

العوامل الأساسية التي تدفع النساء لريادة الأعمال:

1. دعم الأسرة:

تلعب الأسرة دورًا رئيسيًا في تشكيل الخيارات المهنية للمرأة حيث تؤثر بيئة الأسرة على مدى استعداد المرأة لدخول عالم ريادة الأعمال. فالنساء اللاتي يحصلن على دعم عائلي قوي يكنّ أكثر ثقة في قدرتهن على تحقيق النجاح في مشاريعهن فوفقًا لنظرية التكامل ألأسري فإن النساء الرياديات قادرات على دمج الأسرة والمجتمع والعمل معا حيث لا ينظرن إلى أعمالهن كمجال منفصل عن حياتهن ألشخصية، بل كجزء من نظام علاقات مترابط. وعليه عندما تصبح المرأة رائدة أعمال فإنها تواصل أداء أدوارها الأسرية إلى جانب إدارتها لمشروعها. (Shröder. E, shmitt-Rodermund & Arnaud., 2011, pp. 305-321)

2. الاستقلالية:

تُعد الاستقلالية من السمات الأساسية لرائدات الأعمال، حيث تسعى العديد من النساء لإدارة مشاريعهن الخاصة لتجنب قيود وقواعد المنظمات التقليدية. كما أنهن يتمتعن بالمرونة في اتخاذ القرارات الرئيسية بأنفسهن، مما يسمح لهن بالابتكار وإتباع أساليب غير تقليدية في ريادة الأعمال.

3. التعليم:

يلعب التعليم، إلى جانب الخبرة التجارية السابقة، دورًا أساسيًا في نجاح المشاريع الريادية. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن التعليم العالي يعزز فرص نجاح رائدات ألأعمال خاصةً في ظل توافر مناهج تعليمية متخصصة في ريادة الأعمال، والتي تساعد في تطوير المهارات لمواجهة تحديات السوق. (Shröder Mario Mikic, Marko Sopta and Tina Horvatinovic, 2020, p. 45)

4. التدريب:

يُعتبر التدريب أحد العوامل المهمة في تعزيز القدرات الريادية، حيث يوفر للأفراد المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بفعالية. فالتدريب لا يُمكّن رواد الأعمال من تطوير مشاريعهم فحسب، بل يُساهم أيضًا في النمو الاقتصادي بشكل عام، ويعزز دورهم في الأسواق العالمية.

5. **شبكة العلاقات الاجتماعية:**

تُعد العلاقات الاجتماعية عنصرًا محوريًا في نجاح المشاريع ألريادية حيث تساعد في إقامة شراكات وتوفير الدعم اللازم لتطوير الأعمال. كما أن البيئات الاجتماعية التي تشجع على ريادة الأعمال تسهم في زيادة عدد المشاريع الناشئة وتعزز من احتمالية نجاحها خاصةً في المناطق التي تشهد تنوعًا واسعًا في مجال ريادة الأعمال. (طارق علي جاسم وآخرون، 2022، صفحة 164)

خامسا: آليات دعم الدولة للمقاولة النسوية:

تسعى الدولة إلى تعزيز روح المقاولة النسوية من خلال مجموعة من آليات الدعم التي تشمل مايلي

- **الدعم الفني:** تقديم المساعدة في إعداد دراسات الجدوى، تحديد مواقع النشاط، وتوجيه المستفيدات حول أساليب الإنتاج المناسبة.
- **الدعم الإداري:** تسهيل الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لإنشاء المشاريع، مثل استخراج الوثائق والتراخيص.

- **الدعم المالي:** توفير قروض بشروط ميسرة، تقديم ضمانات بنكية، ومنح إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية.
- **الدعم التكويني:** تمكين النساء من تطوير مهاراتهن عبر برامج تكوين وتدريب متخصصة.
- **الدعم التكنولوجي:** تسهيل الوصول إلى الوسائل الحديثة لتعزيز الإنتاج والتسويق الرقمي.
- **الدعم الإعلامي:** تمكين النساء المقاولات من تسويق منتجاتهن وخدماتهن عبر حملات إعلانية وترويجية.

ساهمت الدولة في تشجيع المشاريع المقاولاتية النسوية من خلال التطور الملحوظ في ظهور المؤسسات الخاصة، والذي يرتبط بالسياسة العامة للبلاد. فقد وضعت الدولة برامج لتنمية الاقتصاد، تضمنت إنشاء هيئات تحت إشرافها لخدمة الأفراد الراغبين في تحقيق نجاحهم المهني والاجتماعي عبر هذه الآليات. ويتجلى ذلك في المرسوم التنفيذي 02-373 الصادر في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، الذي نصّ على إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد نظامه الأساسي. وبناءً على ذلك، وضعت الدولة عدة آليات لدعم ريادة الأعمال النسوية، من أبرزها: (سميرة سطوطاح، 2015، صفحة 101)

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تأسست سنة 2001 تحت إشراف رئاسة الحكومة بهدف تشجيع الاستثمار، حيث تقدم خدمات استشارية للمستثمرين وتدير صندوق دعم المشاريع الاستثمارية. وخلال الفترة الممتدة بين 1993 و1997، استحوذ القطاع الصناعي على 60% من الاستثمارات، يليه قطاع الخدمات بنسبة 17%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 9% .

أما فيما يخص مشاركة المرأة، فقد تم تسجيل 354 تصريحًا بالاستثمار بين 1999 و2003، أي بنسبة 1%، موزعة على قطاعات الصناعة، الصحة، النقل، والخدمات تهدف هذه الوكالة إلى:

- تسهيل إجراءات التأسيس والترخيص للشركات الجديدة وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لدعم تنمية الاقتصاد الوطني
- تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين
- تعزيز الابتكار والتنافسية للشركات الوطنية من خلال توفير الدعم. (العمارية لعجال، 2024، الصفحات 167-187)

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تهدف هذه الوكالة إلى مساعدة الشباب في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وذلك من خلال تقديم استشارات مجانية، دعم مالي وإداري، وفق الشروط الشكلية التالية:

- أن يكون عمر المستفيد بين 19 و35 سنة.
- امتلاك شهادة أو خبرة مهنية في المجال المراد الاستثمار فيه.
- ألا يكون المستفيد يشغل وظيفة مأجورة عند تقديم الطلب.
- التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بصفته طالب عمل.

إما بالنسبة لشرروط الموضوعية للإستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتتمثل في النقاط التالية:

* الالتزام بخلق ثلاثة مناصب شغل على الأقل، بما في ذلك الشركاء.
* تقديم مساهمة مالية شخصية بنسبة 1% إلى 2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
* تسديد المساهمة المالية لصندوق الوكالة لضمان أخطار القروض بنسبة 0.35% من مبلغ القرض البنكي. (سميرة سطوطاح، 2015، صفحة 102)

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التشريعي 94-11، بهدف دعم العمال المسرّحين لأسباب اقتصادية ومساعدتهم على إعادة الاندماج المهني. وتم تعديل شرط السن ليصبح بين 30 و50 سنة بدلًا من 35 إلى 50 سنة يساهم الصندوق في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطالين في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز لتوجيههم، إضافة إلى مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين. (حليمة خراز، 2019، الصفحات 204-206)

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم -14 04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (سفيان بدراوي، 2015/2014)، وتُعنى هذه الوكالة بمساعدة الشباب الذين لا يملكون دخلًا ثابتًا، حيث توفر تمويلات تتراوح بين قروض صغيرة موجة لاقتناء المواد الأولية وصولًا إلى قروض بنكية لتمويل مشاريع أكبر يشترط أن يكون المستفيد بالغًا 18 سنة على الأقل، كما أن هذه الوكالة تستهدف الرجال والنساء على حد سواء، مع انتشارها في مختلف ولايات الوطن في سنة 2006، بلغ إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 مشروعًا، منها 10817 مشروعًا أنجزه رجال، أي

بنسبة 64.97%، مقابل 5832 مشروعًا أنجزته نساء، أي بنسبة35.03% وهي نسبة مرتفعة مقابل النسب التي حظيت بها الوكالات الأخرى بالإضافة إلى أن هناك جمعيات مهنية نسوية تهتم بحل مشاكل المقاولات نذكر منها:

- **AFE: Association de Femme Chefs d'Entreprises.**
- **AEAD: Association de Femme Algériennes pour le Développement.**
- **SEVE: Savoir et Vouloir Entreprendre.**

تضم 250 امرأة مقاولة منخرطة (SEVE) بالإضافة إلى أن جمعية وهي منظمة غير ربحية.

5- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

تم استحداث هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 200-329 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2020، كامتداد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (المرسوم التنفيذي رقم 296-96، 1996، صفحة 12)، مع تحويل توجهها من اجتماعي إلى اقتصادي. وقد أُضيفت لها مهام جديدة تتماشى مع هذه المقاربة، من بينها:

- إعداد وتحديث البطاقة الوطنية للنشاطات القابلة للاستحداث من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية الاستثمارية بناءً على فرص الإستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.
- السهر على وضع معايير موحدة لإنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- العمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة. (موسى رحماني وزكرياء جرفي، 2018، الصفحات 692-706)

سادسا: أهم النظريات المفسرة لعمل المرأة:

1- المرأة المقاولة في النظرية المادية التاريخية:

ترى النظرية المادية التاريخية أن دور المرأة يتشكل وفقًا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات عبر التاريخ. ففي المجتمعات البدائية، لم يكن هناك تمييز واضح بين الرجل والمرأة

في تقسيم الأدوار، حيث كانت المرأة تقوم بأدوار حيوية مثل جمع الثمار والبذور، ومعرفة ما يصلح للغذاء، مما جعلها عنصرًا أساسيًا في استدامة الحياة الاقتصادية.

لكن مع تطور المجتمعات نحو الإقطاعية، بدأ ميزان القوى يميل لصالح الرجل، إذ أصبحت القوة الجسدية عاملًا حاسمًا في تحديد الأدوار الاجتماعية. وبما أن النظام الإقطاعي كان يعتمد بشكل كبير على الحروب والقتال، تراجعت مكانة المرأة، إذ لم تُمنح نفس الحقوق التي حظي بها الرجل، مما أدى إلى فرض هيمنته على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية. ومع تطور الملكية الخاصة، تعمّق اضطهاد المرأة، حيث حُرمت من حق التملك وتم تفضيل الذكور في الإرث، مما جعل المرأة خاضعة للعلاقات الطبقية التي كرّست الفوارق بين الجنسين.

وتبعًا لهذه النظرية، فإن وضع المرأة في المجتمع مرتبط بالبنية الاقتصادية السائدة، حيث يتحدد دورها وفقًا لمتطلبات سوق العمل وتقسيم العمل الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن تحرر المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية التي تكرّس التمييز بين الجنسين. (عبد الباسط عبد المعطي، 2002، صفحة 208)

2- المرأة المقاولة في النظرية النسوية:

على عكس المنظور المادي، ترفض النظرية النسوية التمييز بين الجنسين، مؤكدة على أن المرأة تمتلك نفس الحقوق والقدرات التي يتمتع بها الرجل، مما يجعلها عنصرًا فعالًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تُولي هذه النظرية أهمية خاصة لحضور المرأة في المجال العام، حيث تؤكد أن دخول المرأة إلى سوق العمل وتعزيز مكانتها الاقتصادية يؤديان إلى تحولات جوهرية في العلاقات الاجتماعية. ومع تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، أصبحت تطالب بالمساواة في الحقوق والفرص (طلعت إبراهيم لطفي، 2008، صفحة 117)، بما في ذلك الأجور والترقيات الوظيفية والاعتراف بدورها داخل المجتمع.

كما انتقدت هذه النظرية التفسيرات البيولوجية التي اعتبرت أن تقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة ناتج عن الفوارق الطبيعية بينهما، حيث تم حصر دور المرأة في الإنجاب والرعاية الأسرية، بينما تم منح الرجل الأدوار القيادية والمهنية. ونتيجة لهذا التمييز، ظهرت حركات نسوية تطالب بإعادة توزيع الأدوار بشكل أكثر عدالة، بحيث يُنظر إلى المرأة كشريك متكافئ في عملية التنمية.

3- المرأة المقاولة في النظرية الحديثة:

ترى النظرية الحديثة أن أدوار المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تُحدد بناءً على معايير ثابتة، وإنما تتغير وفقًا للتحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية. فمع التطور الصناعي والتكنولوجي، ازدادت الفرص المتاحة أمام المرأة في مختلف القطاعات، مما ساهم في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

هذا التغيير لم يكن متساويًا في جميع المجتمعات، فبينما تمكنت المرأة في بعض الدول المتقدمة من تحقيق استقلال اقتصادي ومكانة مهنية مرموقة، لا تزال العديد من المجتمعات التقليدية تكرّس النظرة النمطية التي تحصر دور المرأة في رعاية الأسرة والقيام بالأعمال المنزلية. ورغم هذه التحديات، فإن انخراط المرأة في التعليم والتدريب المهني ساهم في تعزيز دورها الاقتصادي، مما جعلها أكثر قدرة على المنافسة داخل سوق العمل. (محمد عبد الكريم، 2008، صفحة 120)

4- المرأة المقاولة ونظرية النوع الاجتماعي (الجندر):

تركز نظرية النوع الاجتماعي على تحليل الفروقات بين الرجل والمرأة من منظور اجتماعي واقتصادي، حيث تعتبر أن الأدوار التي يؤديها كل منهما ليست ناتجة عن فروق بيولوجية، وإنما هي نتاج للثقافة المجتمعية والتقاليد السائدة وقد ظهر اتجاهان أساسيان داخل هذه النظرية.

4-1- الاتجاه الليبرالي المعتدل:

الذي يمثله الباحثة "روزابيث موس كانتر"، حيث قامت بدراسة حول الشركات الكبرى، وتوصلت إلى أن العائق الأساسي الذي يواجه المرأة في مسيرتها المهنية ليس طبيعتها الأنثوية، وإنما غيابها عن دوائر القوة واتخاذ القرار. فبحسبها، المرأة لم تحقق مواقع نفوذ كافية داخل المنظمات، مما جعلها أقل قدرة على التقدم الوظيفي. لكن مع تزايد أعداد النساء في الحياة العامة والمهنية، ترى كانتر أن هذا الخلل سيتلاشى تدريجيًا، مما يتيح للمرأة فرصًا أكبر في تحقيق ذاتها.

4-2- الاتجاه الراديكالي المتطرف:

الذي يمثله "كباتي فيرغيسون"، حيث يذهب إلى أن النظام الاجتماعي القائم يقوم على هيمنة الذكور، مما يجعل النساء دائمًا في مرتبة أدنى داخل المؤسسات. وبناءً على هذا الطرح، فإن الحل الوحيد أمام المرأة هو إنشاء مؤسساتها الخاصة التي تعتمد على نماذج مختلفة عن تلك التي يسيطر عليها الرجال، مما يسمح لها بالخروج من دائرة الهيمنة الذكورية وتحقيق استقلالها المهني والاقتصادي. (فريدة شلفوف، 2008، صفحة 55)

الشكل رقم(3) يوضح النظريات المفسرة لعمل المرأة

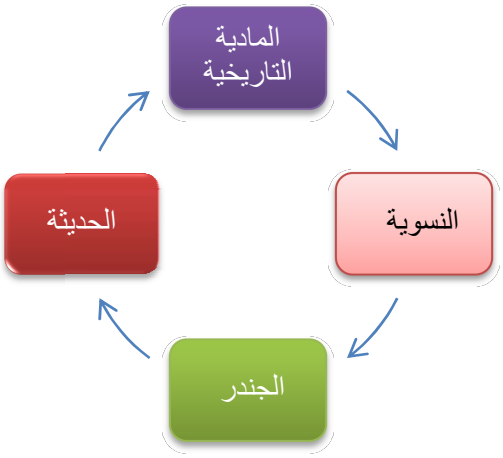

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل:

يتّضح من خلال ماسبق أنّ بروز المرأة المقاولة لم يكن مجرد ظاهرة معزولة، بل شكّل استجابة طبيعية لحاجات اجتماعية متجددة، تطلّبت إعادة تنظيم الأدوار داخل البنية المجتمعية. فقد أسهم هذا التحوّل في إرساء نوع من التوازن داخل النسق، من خلال إدماج المرأة في مجالات إنتاجية تعبّر عن طاقاتها وتستجيب لمتطلبات الجماعة. كما أن دور المرأة المقاولة تجاوز البعد الاقتصادي ليلامس أبعادًا ثقافية واجتماعية، خاصة في مجال تطوير العمل الحرفي، الذي يُعدّ أحد روافد الهوية الجماعية وركيزة من ركائز الاستقرار الاجتماعي. وبذلك، فإنّ حضور المرأة في هذا المجال يرمز إلى قدرة المجتمع على إعادة إنتاج وظائفه بما يضمن استمراريته، من خلال توسيع قاعدة الفاعلين الاجتماعيين وإعادة توزيع الأدوار بشكل يخدم حاجاته البنيوية.

الفصل الثالث:

العمـــــل الحـــــــرفي

أولا: التطور التاريخي لمفهوم العمل الحرفي

ثانيا: أهمية العمل الحرفي

ثالثا: مميزات العمل الحرفي

رابعا: الإجراءات الأساسية لممارسة العمل الحرفي

خامسا: سياسة الدعم والمرافقة لقطاع الصناعة التقلدية والحرف

سادسا: أهم النظريات المفسرة للعمل الحرفي

سابعا: واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

ثامنا: دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي

تمهيد:

يشكّل العمل الحرفي أحد المكونات الأساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إذ يمثل نمطًا إنتاجيًا تقليديًا ظلّ قائمًا عبر التاريخ، متأقلمًا مع مختلف التحولات البنيوية التي عرفها النسق الاجتماعي. وقد حافظ هذا النمط على وظائفه الحيوية، لا سيما في المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأصالة والتحديث، باعتباره مجالًا يربط بين الموارد المحلية والمهارات الفردية، ويوفّر فرصًا للإدماج المهني والاقتصادي. كما يساهم في تدعيم الاستقرار المجتمعي من خلال امتصاص البطالة، وتحقيق نوع من التماسك بين البنى التقليدية والحديثة. من هذا المنطلق، يعالج هذا الفصل مختلف الجوانب المرتبطة بالعمل الحرفي، بدءًا بتطوره التاريخي، مرورا بأهميته ومميزاته، وصولًا إلى الإجراءات التي تؤطره، والسياسات الداعمة له، مع الوقوف على أبرز المداخل النظرية المفسرة له، وانتهاءً باستعراض واقعه في السياق الجزائري، مع تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في تطويره، باعتبارها فاعلًا أساسيًا في استمراريته وتحديثه.

أولا: التطور التاريخي للعمل الحرفي:

يشير العمل الحرفي إلى الأنشطة التي تعتمد على المهارات اليدوية العالية في إنتاج السلع ومع تطور الاقتصاد العالمي، نشهد تغييرات كبيرة في طريقة تنظيم الإنتاج، حيث كانت الحرف التقليدية هي السائدة قبل الثورة الصناعية، ولكن مع مرور الوقت، ظهرت أساليب وأدوات جديدة مكنت من تحويل أساليب العمل. في هذا السياق، ارتبط العمل الحرفي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم على مر العصور.

1- العمل الحرفي في الحضارات القديمة:

في العصور القديمة، كان هناك تمييز بين الأعمال التي ينجزها الأحرار وتلك التي ينجزها العبيد فالعرب كانو ينظرون نظرة احتقار لهذه لأعمال لأن في عرفهم هي اعمال للعبيد دون الأسياد وبالتالي، كان العمل الحرفي في بعض المجتمعات يُعتبر عملًا دونيًا يقتصر على الطبقات الدنياوبالرغم من هذا كان للحرفين دور بارز في الإقتصاد والمجتمع على سبيل المثال في مصر القديمة كانت تبرز حرف كالنجارة النحت وصناعة المجوهرات. (جورج فريدمان وبيار نافيل، 1985، صفحة 132)

2- الحضارة الإسلامية:

في العهد الإسلامي، كان الصحابة رضي الله عنهم يعملون في مهن وحرف مختلفة من أجل تأمين قوتهم اليومي، وكانوا يباشرون هذه الأعمال بإتقان وحرفية. ومن بين أبرز الحرف التي ازدهرت في هذه الفترة كانت النجارة، الحدادة، النسيج، والصناعة الحربية(دروع، خناجر،) وقد شهدت هذه الحرف تنظيمًا متقنًا من خلال تأسيس طوائف حرفية تهدف إلى فك النزاعات وحماية الحرفيين ضبط الجودة مكافحة الغش لكل حرفة أمين مكلف بحمايتها. (عبد الحميد الزيات، 2001، صفحة 14)

3- الحضارة اليونانية والرومانية:

كان للعمال في الحضارة اليونانية مكانة اجتماعية متدنية تركيزهم كان منصب أكثر على الفكر الفلسفي ويبرز هذا جليا في تقسيم أفلاطون للعمل حيث ميز بين العاملين من حيث القدرات والكفاءة، حيث كانوا يعتبرون أن الحرفيين وذوي الأعمال اليدوية ينتمون إلى الطبقات الدنيا شهدت الحِرَف اليدوية تطورًا ملحوظًا في الحضارة الرومانية، حيث لعب الحرفيون دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية للمدن القديمة، من خلال ورشهم التي كانت مدمجة ضمن النسيج الحضري. وقد ساهمت "الكوليجيا" – وهي تنظيمات مهنية في حماية حقوقهم وتنظيم علاقاتهم (Andrew Wilson & Miko Flohr, 2016, p. 45) مع الدولة كما بيّنت الدراسة الأثرية في سالونيك أن الورش الحرفية كانت تنشط بالقرب من المساكن،

ما يعكس تشابك الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأكدت دراسات حديثة على تطور التكنولوجيا الحرفية، خاصة في صناعة السيراميك، ضمن شبكات حرفية مترابطة بين الحواضر القديمة وعلى عكس الاعتقاد السائد، لم يكن العمل الحرفي مقتصرًا على فئة العبيد، بل شارك فيه أيضًا عدد كبير من المواطنين الأحرار، الذين امتلكوا ورشًا خاصة بهم، وورثوا المهنة عبر الأجيال، بل إن بعضهم حقق الثراء والمكانة الاجتماعية بفضل مهاراته الحرفية. (D. Elia, E. Hasaki, & M. Serino, 2024, p. 150)

4- العمل الحرفي في العصور الوسطى:

في العصور الوسطى، كان العمل الحرفي يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة المهنية التي تتطلب مهارات يدوية متخصصة، كان هناك الخبازون، الجزارون، الحائكون النجارون، الحدادون، النحاسون كانت هذه الحرف ضرورية لتلبية احتياجات الحياة اليومية، حيث يُنتج الحرفيون السلع التي يعتمد عليها المجتمع، من الأدوات الأساسية إلى الملابس. على الرغم من أن الحرفيين كانوا في الغالب ينتمون إلى الطبقات الشعبية، إلا أن الماهرين منهم كانوا يحظون باحترام معين، خاصة أولئك الذين كانوا يعملون في ورش مرتبطة بنقابات. كانت بعض الحرف تُعتبر ذات مكانة اجتماعية عالية، مثل صناعة المجوهرات أو النقوش الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، شكل الحرفيون نقابات لتنظيم عملهم وحماية مصالحهم، مما منحهم بعض الاستقلالية والاعتراف بدورهم الحيوي في الاقتصاد المحلي. كانت الورشة هي المكان الأساسي للعمل، حيث كان الحرفيون يعملون معًا تحت إشراف أصحاب الورش أو النبلاء. مع توسع التجارة، أصبح للحرفيين تأثير أيضًا على التجارة الدولية، حيث كانت السلع الحرفية تُصدر إلى الخارج، ونلمس روح حماية المورثة في اقتصاد مدن العصور الوسطى بقوة بالغة وكان هدفها حماية الحرفي ليس من المنافسة الخارجية فقط بل حتى من زملائه. (هنري بيرين، 1996)

5- العمل الحرفي في الجزائر:

يُعدّ العمل الحرفي في الجزائر من أبرز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطوّر المجتمع عبر العصور، حيث ارتبط بالحياة اليومية للمواطنين وعبّر عن ثقافتهم وهويتهم. وقد تميز هذا القطاع بتجذّره التاريخي، إذ يعود إلى العصور القديمة، لكنه شهد تنظيمًا خاصًا خلال الفترات الإسلامية، وتحديدًا خلال الحقبة الأندلسية وما تلاها من حكم عثماني وكان موزعا بين الريف والمدينة في الريف تلبي الحاجات سكانه بينما المدينه تلبي حاجات وكماليات الفئات المحظوظة. (عباد صالح، 2012، صفحة 336)

5-1- الطابع المنزلي والتنظيم الذاتي:

من أبرز سمات العمل الحرفي في الجزائر أنه كان يتم ضمن ورشات صغيرة، كثيرٌ منها داخل البيوت أو في الأزقة التقليدية للمدن القديمة. وقد مكّن هذا النمط من الحِرَف أن يكون جزءًا من الحياة اليومية، خاصة بالنسبة للنساء، حيث كنّ يُشاركن في بعض أشغال الخياطة، النسيج، أو تطريز الأزياء التقليدية، بما في ذلك القطيفة، الكاراكو، والملابس المطرّزة بالخيوط الذهبية.

وكان الحرفيون يتبعون تنظيمًا خاصًا عُرف بـ "الطائفة" أو "الحرفة"، وهي نوع من النقابات التقليدية التي كانت تُنظم العلاقات المهنية، وتحدد شروط الانضمام، فضلاً عن مراقبة الجودة والأخلاق المهنية. وتولّى قيادة هذه الطوائف من يُعرف بـ "الشيخ" أو "النقيب" (حنيفي هلايلي، 2008، صفحة 146)، وهي شخصية ذات خبرة واحترام، كان لها دور كبير في الإشراف على الحرفة وتمثيلها أمام السلطة، وتسوية النزاعات، وهو ما يُشبه النقابات العمالية المعاصرة.

5-2- التوارث والتنشئة الحرفية:

أحد الملامح البارزة في العمل الحرفي الجزائري هو اعتماده على مبدأ التوارث الأسري، حيث تُنقل المهارات من الأب إلى الابن، ومن الجد إلى الحفيد، ضمن ما يُعرف بـ "سرّ الحرفة"، وهي تقنيات خاصة لا تُمنح إلا لمن يُثبت جدارته. وكانت العائلات تفخر بانتمائها لحرف معينة، مثل عائلات النحاسين في قسنطينة، أو الإسكافيين في الجزائر العاصمة، أو صُنّاع الزرابي في غرداية.

5-3- التعاون والتكافل الحرفي:

عُرف الحرفيون بتضامنهم وتعاونهم، حيث شكّلوا نسيجًا اجتماعيًا مترابطًا، يشمل دعم المتضررين، وتعليم الأيتام، وتنظيم المناسبات الاجتماعية كالأعراس والجنائز. وقد ساهم هذا النظام في جعل الحرفة أكثر من مجرد مهنة، بل إطارًا للتضامن الإنساني والقيمي.

5-4- أثر الأندلسيين في تنشيط الحرف:

بعد سقوط الأندلس، استقر عدد كبير من الأندلسيين في المدن الجزائرية، خاصة مدينة الجزائر، حيث لعبوا دورًا مهمًا في تنشيط الحرف الدقيقة والتجارة. انتشرت مشاغلهم في الشارع الرئيسي للمدينة، (ناصر الدين سعيدوني، 2013، صفحة 130)، وأدخلوا تقنيات جديدة وأساليب زخرفة راقية، أثْرتْ الحرف المحلية وأعطتها بعدًا حضاريًا راقٍ، خاصة في مجالات النسيج، النقش، وصناعة الجلد والمعادن.

5-5- أثر الحكم العثماني على تطور الحرف:

رغم التنظيم المحكم للحرف خلال العهد العثماني (1518-1830)، إلا أن هذا التنظيم لم يكن دومًا لصالح تطوّر القطاع. فقد مارست الدولة العثمانية نوعًا من الإحتكار (عبد العزيز عجيمة، 1988، صفحة 13) (الريجي) للمواد الأولية والتجارة، وفرضت رقابة مشددة على الأسواق، مما قلّص حرية الحرفيين في تطوير وسائل الإنتاج.

نتيجة لذلك، عرف القطاع نوعًا من الجمود التقني، خاصة مع بداية التحولات الصناعية في أوروبا. كما لم يكن يُسمح للحرفيين الأثرياء بتوسيع نشاطهم مخافة نشوء طبقة اقتصادية مهيمنة، مما أعاق نمو "رأسمالية محلية" داخل هذا القطاع.

5-6- المرأة والنشاط الحرفي في الحكم العثماني:

شكّل العمل الحرفي مجالًا حيويًا ساهمت فيه المرأة الجزائرية بفعالية، سواء داخل البيت أو خارجه. فقد امتهنت الطرز، وصناعة الزرابي، والملابس الصوفية، إضافة إلى إعداد الحلويات التقليدية والأطباق التراثية التي تمثل شكلًا من أشكال الحرف الغذائية. (ليلى خيراني، 2013/2012، الصفحات 137-138)

كما مارست المرأة أنشطة حرفية خدمية مثل بيع المنتجات المنزلية خارج البيت، وتحديدًا عبر مهنة "الدلالة" التي كانت من أكثر المهن النسوية رواجًا، وبلغت بعض النساء فيها درجة من الثراء المعتبر وانخرطت في خدمات المناسبات مثل الطبخ الجماعي، التزيين، التجميل(الماشطة)، وتنظيم الأعراس، وكانت "الطيابة" و"العشاشة" و"البياعة" من المهن المنتشرة بين نساء المدن. (عائشة غطاس، 2008/2007، صفحة 315)

من جهة أخرى، ساهمت المرأة في المهن المرتبطة بالحياة الدينية، كالإشراف على الأضرحة وتنظيم الزيارات النسوية، وجمع الصدقات، بل حتى صناعة الشمع التي كانت من المهن النادرة بين النساء. (عائشة غطاس، 2008/2007، صفحة 254)

أما في المجال الصحي، فقد مارست النساء التوليد التقليدي (القبالة)، حيث تولّت "الولادات" رعاية النساء في منازلهن، وهي مهنة نسوية بحتة نظرًا لخصوصية المجتمع الإسلامي في تلك الحقبة رغم أن العمل التجاري المباشر للمرأة كان نادرًا، إلا أن حضورها الحرفي ظل قويًا في الصناعات المنزلية، والخدمات، والتسويق، مما يعكس تعددية أدوارها الاجتماعية والاقتصادية في إطار منظومة حرفية نسوية ذات طابع غير رسمي. (ليلى خيراني، 2013/2012، الصفحات 142-144)

رغم هذه التحديات، ظلّت الحرف التقليدية حاضرة بفضل ارتباطها بالهوية الوطنية، والطلب المستمر على المنتجات المحلية. كما ساعد نظام التوريث والتدريب الداخلي على استمرارية المهارات، خاصة في مدن مثل تلمسان، بجاية، وغرداية، حيث لا تزال بعض الحرف تُمارس بنفس الطرق القديمة إلى يومنا هذا.

يُظهر التاريخ الطويل للعمل الحرفي في الجزائر تداخلاً بين الجانب المهني والاجتماعي، وبين التأثيرات الثقافية الوافدة (مثل الأندلسيين) والتنظيمات السلطوية (كما في العهد العثماني). لقد شكّل الحرفيون طبقة مهنية مستقلة، حافظت على تراثها عبر الأجيال، غير أن القيود السياسية مثل الاحتكار العثماني أعاقت تحوّله إلى قطاع صناعي حديث، وهو ما يفسّر التحديات المعاصرة في تطوير هذا القطاع الحيوي.

ثانيا: أهمية العمل الحرفي:

يعد العمل الحرفي ذا أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة، حيث يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى كونه أحد الأعمدة التي تحمل التراث الثقافي، مما يساهم في الحفاظ على الهوية المجتمعيةإذتعتبر الصناعات الحرفية جزءًا مهمًا من التراث الثقافي الذي يعكس نتاج تفاعل طويل بين المجتمعات المحلية عبر العصور. إنها تمثل نشاطًا ثقافيًا واقتصاديًا يولي الأهمية للأبعاد الثقافية التي تعزز من القيم والمبادئ الإنسانية كما هو الحال في دول مثل اليابان وكوريا والبرازيل التي أثبتت أن النجاح الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الثقافة أكثر من أي شيء آخر تتجلى أهمية المنتجات التقليدية في دورها كمستودع للمعلومات الثقافية التي تمثل الحضارات المختلفة التي مرت بالمنطقة في الجزائر، على سبيل المثال تعكس المنتجات الحرفية تنوعًا ثقافيًا يجمع بين البربرية، البيزنطية، الأندلسية، الإفريقية، العثمانية والأوروبية أحد الجوانب الأساسية لهذا التراث هو المحافظة على الهوية القومية والاجتماعية والدينية للمجتمع، ما يجعل هذه المنتجات تعبيرًا حقيقيًا عن حضارة الأمة في العديد من البلدان الغربية، يتم التركيز على الحفاظ على التراث الثقافي من خلال سياسات تضمن استدامته ويكمن أن نلمس أهمية العمل الحرفي فيما يلي:

1- الأهمية السياحية للقطاع الحرفي:

يشترك قطاع الصناعة التقليدية بشكل وثيق مع السياحة، حيث تساهم الأخيرة في دعم وترويج المنتجات الحرفية من خلال المعارض والمهرجانات، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي. الجزائر،

التي تتمتع بتنوع ثقافي، توفر منتجات حرفية مميزة تعكس هذا التنوع وتلبي احتياجات السياح الذين يسعون للحصول على تذكارات تعكس الثقافة المحلية.

وفقًا للإحصائيات الحديثة، تشير الدراسات إلى أن قطاع السياحة في الجزائر قد شهد زيادة بنسبة 15% في عدد الزوار الدوليين خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الحرفية، في عام 2022، وصل إجمالي الإيرادات من السياحة إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، حيث مثلت المنتجات الحرفية ما يقرب من 20% من هذه الإيرادات (الوكالة الجزائرية للأنباء، 2023). يظهر ارتباط قطاعي السياحة والصناعة التقليدية من خلال دمجهما في وزارة واحدة حسب التعديل الوزاري الجديد سنة منذ عام2010 (المرسوم التنفيذي رقم 10-257، 2010، صفحة 18)، مما يعكس أهمية هذا التلاحم في تعزيز نمو كل قطاع على حدة فعلى سبيل المثال، العديد من الفعاليات الثقافية مثل مهرجان الكسكسي، عيد التمور، وغيرها، تسهم في تنشيط السياحة وبيع المنتجات الحرفية التي تمثل جزءًا من الهوية الثقافية الجزائرية.

2- الأهمية الاقتصادية للعمل الحرفي ودوره في التنمية المحلية:

اكثيرًا ما يعتقد أن الصناعات الحرفية هي صناعات ذات أهمية تراثية فقط، إلا أنها تعدت هذه الميزة، فقط لتحتفظ بقدرتها ومساهمتها التنموية في كل المجالات. فهو القطاع الأكثر استجابة للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على حد سواء تعمل الحرف التقليدية على:

- تنمية البنية التحتية للمجتمع حيث تنتشر الحرف في الأرياف بوجود صناعات معاشية مرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية مثل الصناعات الغذائية والأثاث وبناء المساكن؛ والتي تسهم بدورها في إحداث عملية توازن التنمية من خلال تثبيت الحرفيين في الأرياف وبالتالي حل مشكلة توزيع السكان وخفض الهجرة من القرى إلى المدن، مما يساهم في التوازن الديمغرافي المتوازن.
- المساهمة في إنشاء مناصب عمل لأفراد المجتمع بمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية: شيوخ، نساء، أطفال، طلبة، إضافة إلى العمل في المنازل من خلال توفير مداخيل محترمة لها مما يسهم في الحد من انتشار الفقر والحرمان وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني وتحقيق الرفاهية لمجتمع المواطنين، وخفض التباين بين الشرائح الاجتماعية.
- لها دور بيئي كبير، فالإمكانات المحلية تسمح بالقيام بمشروعات تنموية ذاتية تقلل من أعباء المؤسسات والحكومات، مما يقلل من نسب التلوث من خلال استعمال معظم الحرفيين للخامات التي

تعتبر في العديد من الأحياء (فاطمة الزهراء لكحل، 2016، صفحة 58) مخلفات بيئية، عادة ما يتم تدويرها لإنتاج منتجات حرفية فنية واستعمالية في إطار ما يعرف بإعادة تدوير النفايات.

- دورها الكبير في تحقيق ارتفاع حجم الاستثمارات سنويًا فقد أثبتت النشاطات الحرفية صلابتها وديمومتها رغم الهزات العميقة في الاقتصاد الحديث. حيث جاء في تقرير مجموعة من خبراء اليونسكو أن 20% من النشاط الريفي في الدول السائرة في طريق النمو يتم في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، وأن الحرف والصناعات اليدوية تسهم على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتلك الدول.
- قدرتها التصديرية ويتضح ذلك من مداخيل العملة الصعبة والقيمة المضافة التي تحققها نتيجة انخفاض الواردات بها. ففي إيران على سبيل المثال، تمثل صناعة السجاد اليدوي 7.4% من الصادرات الإيرانية، أما في الجزائر فقد اتضح أن القدرات الإنتاجية للصناعة التقليدية ستحقق رقم أعمال سنوي قدره 5.5 مليون دولار من الصادرات، حسب وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD). (فاطمة الزهراء لكحل، 2016)

ومما سبق يمكن أن نستخلص أهمية العمل الحرفي في عدة أصعدة:

- **على الصعيد الاقتصادي:** تزداد قيمة الإنتاج الحرفي من منطقة إلى أخرى، مما يعزز القطاع ويمنحه ميزة تنافسية من خلال الخصوصية التي تتمتع بها هذه المنتجات. هذا يساهم في تسويق المنتجات التي تتوافق مع المعايير العالمية، مما يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة وتعزيز الاقتصاد الوطني
- **على الصعيد الاجتماعي:** يساهم القطاع في خلق فرص العمل وتقليل البطالة من خلال استخدام وسائل بسيطة يحتاجها الحرفيون في عملية الإنتاج كما يعمل القطاع على استغلال قدرات الشباب وتوفير الدعم لهم، مما يساعد في إبعادهم عن كافة أشكال الانحراف، وذلك عبر إشراكهم في نشاطات الصناعات التقليدية والحرف وهو أساسي لتنمية المستدامة **على الصعيد الثقافي والحضاري:** يعكس الهوية الوطنية والأصالة الثقافية ويمثل سجلا حضاريا يعكس تطور المجتمعات عبر الزمن. (وسيلة السبتي ومحمد تاج الدين الصحراوي، 2018، صفحة 296)

ثالثا: مميزات العمل الحرفي:

يتميّز قطاع الحرف والصناعة التقليدية بخصائص اقتصادية، اجتماعية وتنموية تجعله متفردًا عن باقي القطاعات الأخرى، حيث ينفرد بجملة من المزايا:

1- سهولة وبساطة إنشاء مشروع حرفي:

Ecothecnics مكتب الصناعة التقلدية الدراسة والإستشارة أشار إلى أن 88.8% من المشاريع الحرفية في الجزائر تم تمويلها اعتمادًا على الموارد الذاتية لأصحابها، ما يدل على أن هذا القطاع ذاتي النشأة. كما أن مواده الأولية تعتمد على خامات محلية، وأدواته بسيطة ومنخفضة التكلفة. (Ecothecnics, 2010, p. 39)

2- كثافة العمالة وضعف رأس المال:

يُعد قطاع الصناعة التقليدية من أقل القطاعات استهلاكًا لرأس المال مقارنة بغيره، في حين يتميز بكثافة في التشغيل. كما يتصف بمرونة عالية في التوظيف من حيث المستوى التعليمي وفئات المجتمع. ففي الجزائر، يعتبر هذا القطاع من أهم الممولين لمناصب العمل للشباب بتكلفة منخفضة، حيث يأتي مباشرة بعد قطاعي البناء والمهن الحرة، والخدمات والصيانة (حاج سالم عطية، 2003). وتتميز اليد العاملة فيه بانخفاض المستوى التعليمي، إذ أن 71.4% من أرباب المشاريع يحملون مستوى تعليم دون المتوسط (جعيل جمال وإسماعيل زحوط، 2012). كما يضم فئات متنوعة تشمل الأطفال، النساء، الطلبة، والعمال قبل وبعد السن القانوني للعمل، رغم أن جزءًا كبيرًا من هذا القطاع يندرج ضمن الإطار غير الرسمي.

3- الانتشار في المناطق الريفية:

غالبًا ما تعبّر المنتجات التقليدية عن قيم وأصالة سكان الريف، وتُعتبر وسيلة مهمة لتلبية احتياجاتهم اليومية ومع ذلك، فهي أيضًا منتشرة في الأحياء القديمة للمدن الكبرى مثل حي القصبة بالعاصمة، وقسنطينة، وتلمسان.

4- إمكانية تشخيص المنتجات التقليدية: (جليلة بن العمودي، 2012، صفحة 39)

يمكن تمييز أي منتج تقليدي بناءً على خصائصه مثل اللون، الشكل أو الرموز. فعلى سبيل المثال، يمكن طلب زربية غرداوية أو تلمسانية، كبيرة أو صغيرة، أو منتجات من الفخار الأسود بتمنطيط أو فخار تيبازة.

5- فردية ومركزية القرارات:

يتمتع الحرفي بحرية كاملة في إدارة مشروعه، حيث يتولى بنفسه مهام التسيير، التمويل، الإنتاج، التسويق، والبيع، ما يمنحه استقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات.

6- ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة:

تُعد الموارد المستعملة في إنتاج الحرف أرخص من تلك المستخدمة في الصناعات الموجهة للتصدير، ما يجعل المنتجات الحرفية ذات قيمة مضافة. كما أنها تساهم في جذب السياح وتدر عملة أجنبية، في حين تكاد الواردات في هذا القطاع تنعدم. ويمتاز كذلك بتوظيف يد عاملة ضمن الإطار غير الرسمي، حيث يُقدّر عدد العاملين في الإطار الرسمي بحوالي 130,000 عاملاً، مقابل 200,000 عامل في الإطار غير الرسمي حسب إحصائيات سنة 2002. ومع ذلك، فإن حجم الإنتاج يبقى ضعيفًا مقارنة بالطلب المحلي والدولي، بسبب صغر حجم الورشات، فردية العمل، والاعتماد على طرق تقليدية في الإنتاج.

7- البُعد الثقافي، الحضاري، والاجتماعي:

يعكس المنتوج التقليدي الإرث الثقافي والتاريخي للبلاد، ويعبّر عن هويتها الأصيلة. يشمل ذلك كل ما يتم إنتاجه داخل الأوساط الاجتماعية، ويظهر في المطروزات والمنتجات المختلفة، كما يمثل مصدرًا من مصادر الاستقرار الاجتماعي (حاج سالم عطية، 2003، صفحة 39) يتميز المنتوج التقليدي بعمقه الحضاري، إذ يُجسد أنماط الإبداع التلقائي التي تعبّر عن الهوية الثقافية المتجذرة للشعوب والجماعات، سواء في مراحلها البدائية أو في فترات تطورها وتحضرها. فهو يشمل كل ما أُنتِج أو يُنتَج ضمن الأوساط الإجتماعية.

8- صعوبة تنميط المنتجات التقليدية:

نظرًا لتركيبة المنتوج التقليدي التي تعتمد على المواد الأولية، الرموز، وتقنيات العمل، يصعب مطابقتها لإرتباطها بأحاسيس وأفكار الحرفي (شكري بن زعرور، 2003، الصفحات 23-24) فإن ذلك يخلق تحديًا بين الحفاظ على الهوية الفنية للمنتج ومحاولة مواءمته مع معايير الجودة العالمية مثل (TSO9000).

فكلما زادت القيمة الإستعمالية للمنتوج أصبح قابلا لتنميط، فإن المؤسسات الصغيرة غالباً ما تعجز عن تطبيق هذه المعايير بسبب محدودية الموارد وتعقيد الإجراءات، وهو ما ينطبق على الحرفيين الذين يسعون للحفاظ على أصالة منتجاتهم في مقابل متطلبات التقييس الصارمة. (Sfakianaki E & Kakouris, 2018, pp. 13-14)

رابعا: الإجراءات الأساسية لممارسة النشاط الحرفي:

يتعين على كل فرد يرغب في ممارسة نشاط حرفي، سواء بصفة فردية أو ضمن إطار منظم، الالتزام بجملة من الخطوات القانونية والإدارية الضرورية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1- اقتناء أو استئجار محل لمزاولة النشاط:

تختلف الإجراءات بحسب طبيعة حيازة المحل، سواء بالشراء أو الإيجار:

- **اقتناء محل:** عند شراء محل مخصص لممارسة النشاط الحرفي، يُفرض على أطراف العقد (البائع والمشتري) دفع حقوق تسجيل بنسبة 5% من قيمة البيع، يتم اقتسامها بالتساوي. كما يُلزم المشتري بدفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 1% من السعر المصرّح به.
- **استئجار محل:** في حالة الإيجار لمدة محددة، تُطبّق رسوم تسجيل بنسبة 2% من القيمة الإجمالية للإيجار، مضافة إلى الأعباء، أما في حالة الإيجار غير المحدد المدة، فتُفرض رسوم تسجيل بنسبة 5% يخضع عقد الإيجار لرسم إشهار عقاري بنسبة 0.5%.

2- إنشاء مقاولة حرفية:

يتطلب تأسيس مقاولة حرفية إبرام عقد يخضع لحقوق تسجيل تُحتسب بنسبة 0.5% من رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى رسوم الطابع التي تتراوح ما بين 20 دج و60 دج، حسب القوانين المعمول بها.

3- الحصول على بطاقة الحرفي:

تُعد بطاقة الحرفي وثيقة ضرورية لممارسة أي نشاط ضمن قطاع الصناعات التقليدية والحرف. وتتم عملية الحصول عليها وفق ما يلي:

- **الخطوة الأولى:** اختيار النشاط الحرفي من قائمة نشاطات الصناعة التقليدية المعتمدة.
- **الخطوة الثانية:** تقديم طلب التسجيل على مستوى مصالح البلدية لمكان ممارسة النشاط (Ministère du tourisme et de l'artisanat, 1997) عند قبول ملف التسجيل، يلزم الأشخاص المسجلون بدفع رسم التسجيل الخاص بغرفة الصناعة التقلدية والحرف الذي يحدد كما يلي:

- **الحرفي الفردي:** 1000 دج
- **التعاونية الحرفية:** 1500 دج
- **المقاولة الحرفية:** 2000 دج (Direction General des Impots, 2015, p. 06)

4- الضرائب والرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط:

يخضع كل من يزاول نشاطًا حرفيًا لجملة من الضرائب والرسوم كما يلي:

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** تُطبق هذه الضريبة على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000 دج، ويُفرض عليهم دفع ضريبة دنيا مقدرة بـ 5000 دج.
- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** يُصنف الدخل الناتج عن النشاط الحرفي ضمن فئة الأرباح الصناعية والتجارية(BIC) ويخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك حسب النظام الضريبي المطبق، ويتعلق الأمر بـ:
  - **النظام المبسط:** يخضع له الحرفيون الذين يتراوح رقم أعمالهم السنوي بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج، وتُطبق عليهم ضريبة بنسبة 20% على الربح الصافي (بعد خصم الأعباء)، وذلك من خلال مسك محاسبة مبسطة.
  - **النظام الحقيقي:** يخضع لهذا النظام الحرفيون الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000 دج، حيث يُطبق على الربح الصافي ضريبة تصاعدية، ويُحتسب الربح الصافي من خلال مسك محاسبة منتظمة. (Direction General des Impots, 2015, p. 09)
- **الضرائب والرسوم المهنية:**
  - **الرسم على النشاط المهني (TAP):** يستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال، ويشمل المبالغ المتأتية من كل عملية بيع أو تقديم خدمات أو أي عملية تدخل ضمن النشاط الحرفي الممارس. ويُحسب الأساس الخاضع للرسم من المبلغ الكلي لرقم الأعمال وتطبق عليه نسبة 2% (TVA) قبل تطبيق (TFPB).
  - **الرسم العقاري للملكيات المبنية:** تخضع المحلات المخصصة لممارسة النشاط الحرفي للرسم العقاري (TFPB) الذي يختلف حسب مساحة المحل، وتتراوح. 3% و10% نسبته بين
  - **الرسوم على رقم الأعمال:** تخضع مبيعات منتجات الأنشطة الحرفية للرسم على القيمة المضافة بنسب 7%.

5- التحفيزات الجبائية:

يستفيد الحرفيون التقليديون والممارسون للنشاط الحرفي الفني من إعفاء كلي من الضريبة، وكذلك من إعفاء كلي (IFU) الجزافية الوحيدة (IRG) لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل لإجمالي. كما تشمل التدابير التشجيعية إعفاءات في مجال الدخل الإجمالي للحرفين الجدد، بالإضافة إلى تخفيض الرسم على معظم منتجات الصناعة التقلدية (TVA) القيمة المضافة والترقوية. (شكري بن زعرور، 2003، صفحة 77)

6- التغطية الاجتماعية:

تهدف التغطية الاجتماعية إلى تمكين الحرفيين من الاستفادة من الحقوق المتعلقة بـ (المرض، الأمومة، العجز، التقاعد والوفاة)، حيث يجب على الحرفيين الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو يتكفل بفئات الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا حرا. (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، د.ت)

خامسا: سياسة الدعم والمرافقة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف:

من أجل تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف، تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير الداعمة، سواء من حيث التمويل أو من خلال توفير الخبرة والتكوين. ويستفيد الحرفيون والمستثمرون في هذا المجال، الذين يستوفون شروطًا معينة تتعلق أساسًا بالسن، والكفاءة، ومستوى المساهمة الشخصية، من الدعم الذي توفره مختلف الأجهزة المخصصة لهذا القطاع.

1- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992 أنشأ وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 (المرسوم التنفيذي رقم 06-93، 1993، صفحة 11) ويتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم للحرفيين من أجل اقتناء تجهيزات ومعدات خاصة بمشاريع الحرف، كما يتكفل بتمويل المسابقات ومنح الجوائز لتشجيع الإبداع التقليدي تمويل تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية الخاصة بالصناعة التقليدية، وتقديم الدعم في إطار التنمية الريفية يتعلق باقتناء تجهيزات وأدوات ضرورية لنشاطات الصناعة التقليدية التي يمارسها أشخاص يقطنون في الوسط الريفي. إضافة إلى منح امتيازات لحرفيي الصناعة التقليدية الفنية في مجال الجباية والقرض والتكوين والتموين، دمج نشاطات الصناعة التقليدية في الشبكة البرمجية الوطنية للتكوين المهني فضال عن إنشاء جوائز سنوية وا وحسب إحصائيات دارسية لأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بدعم

1589 مشروع حرفي إلحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية حسب إحصائيات 2008 أما بين أما بين سنتي 2013 و2014 فإن ذات الصندوق قدم ما لا يقل عن 2400 إعانة للحرفين (عائشة طاغابو، د.ت) وقد شهد القطاع انتعاشة محدودة مجددًا سنة 2017، حيث خُصص غلاف مالي قدره 790 مليون دينار جزائري من طرف نفس الصندوق كدعم مباشر للحرفيين بهدف ترقية نشاطاتهم وتحسين إنتاجهم (الإذاعة الجزائرية، 2014).

2- إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات:

تم إنشاؤه بمقتضى قانون تم المالية لسنة 1996 ونفذ بالمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996 (المرسوم التنفيذي رقم 205-96، 1996، صفحة 05) وهو صندوق مخصص للدعم المالي لعمليات وأنشطة ترقية الصادرات خارج المحروقات كما حددت مجموعة من البرامج الداعمة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف والمؤهلة لإطارات القطاع عبارة عن اتفاقيات دولية مبرمة في المجال ومنها:

- **برنامج (حسن تسير مؤسستك) (Germe/Cree):**

هو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة، وضع من طرف المنظمة الدولية للعمل وزع هذا البرنامج على أكثر من 80 دولة في العالم، وقد تبنته الجزائر في سبتمبر 2004 هذا البرنامج موجه لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعم ومساندة هياكل ترقية هذا النوع من المؤسسات، وكذا التحسين المستمر لسيرور تها من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيري المؤسسات عبر ثالثة مراحل:

- اختيار الفكرة المناسبة لإنشاء المؤسسة (TRIE).
- إنشاء المؤسسة وخاصة لحاملي المشاريع (CREE).
- تسير الأحسن للمؤسسة لمسيري المؤسسات (CERME).

2- برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL):

تم إطلاق هذا البرنامج في سنة 2008 بهدف دعم الحرفيين وتعزيز تطوير نشاطاتهم يتكون النظام الإنتاجي المحلي من سلطات حرفيين، مؤسسات وهياكل مدنية (Bachir bekhar et mohamed mihoub, 2016, p. 07) يُعرف هذا البرنامج على أنه تجمع يتكون من مجموعة من المقاولين أو الحرفيين، حيث يتبادلون الخبرات والانشغالات، ويتعاونون معًا في إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات المشتركة التي يواجهونها. ويجري هذا النشاط تحت إشراف منشط يتم تعيينه من قبل الغرفة الولائية للصناعات التقليدية.

3- برنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم تآزر الحرفيين:

يُعد هذا البرنامج امتدادًا لبرنامج سابق، وتعود فكرته إلى تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية في البرازيل سنة 1990. وفي إطار التعاون الجزائري الألماني، استفادت الجزائر من هذا البرنامج الذي يُعرَف بكونه خلية اتصال تجمع بين مقاولين حرفيين ينشطون في نفس الحرفة أو في حرف مختلفة. يجتمع هؤلاء الحرفيون داخل غرفة أو جمعية مهنية، بهدف تبادل الخبرات فيما بينهم، وتحديد الصعوبات التي تواجههم، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها. ويتم كل ذلك تحت إشراف وتنظيم مستشار مكلّف من طرف الغرفة، ويتراوح عدد أفراد كل نواة بين 12 و30 حرفيًا أو مقاولًا.

بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التي قامت بتقديم المساعدات ومنح امتيازات للعاملين في هذا القطاع من بين هذه المؤسسات نجد:

1. غرف الصناعات التقليدية:

تُعتبر غرف الصناعات التقليدية من أهم المؤسسات الداعمة للحرفيين، حيث تُعد فضاءً للتواصل بينهم وبين الإدارة، كما تُشكل منبرًا لطرح انشغالاتهم واهتماماتهم. تم إنشاء غرف الصناعات التقليدية والحرف على المستوى الولائي سنة 1992 (التنفيذي10-92، 1992)، وأُعيد تنظيمها سنة 1997، إلى جانب إنشاء الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف في نفس السنة، والتي تعمل بالتنسيق مع الغرف الولائية. وقد ارتفع عدد هذه الغرف من 20 غرفة سنة 1991 إلى 31 غرفة في سنة 2004، أما اليوم فقد أصبحت كل ولاية تضم غرفة خاصة بها تسعى الغرفة الوطنية في إطار متابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين في إطار سياسة الوطنية لتنمية الصناعية التقليدية والحرف. (المرسوم التنفيذي 97-101، 1997)

2. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تأسيس هذه الوكالة لتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتُعد الصناعات التقليدية من بين أبرز المجالات التي تحظى بدعمها، بالنظر لكونها جزءًا من هذا النسيج الاقتصادي.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمنح هذه الوكالة قروضًا موجهة لحاملي المشاريع من مختلف الفئات، مما يتيح للحرفيين الاستفادة من التمويل اللازم لمباشرة نشاطاتهم الحرفية.

4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تتمتع بالاستقلال المالي (بلحاج فراجي، 2011/2010، صفحة 103) تسعى هذه الوكالة إلى مساعدة الشباب البطال في إنشاء مشاريعهم الخاصة، ومن بين المجالات التي تحظى باهتمامها قطاع الصناعات التقليدية والحرف. حيث توفر الوكالة للحرفيين مختلف أشكال الدعم المادي والمرافقة الضرورية لإنجاح مشاريعهم.

5. صندوق الزكاة:

يُساهم صندوق الزكاة من خلال ما يُعرف بـ"القرض الحسن" في تمويل المشاريع الهادفة إلى تحقيق التنمية. وقد أبرمت وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية اتفاقية مع وزارة الشؤون الدينية، بهدف دعم التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير قطاع الصناعات التقليدية، من خلال إدماج الحرفيين في مشاريع البناء، التأثيث، لباس الحجاج، وغيرها.

6. وكالة التنمية الاجتماعية:

تهدف هذه الوكالة إلى دعم الفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف أو المنعدم، من خلال تحسين ظروفها المعيشية وتوفير مناصب شغل. وتُعتبر المرأة الماكثة في البيت من أبرز الفئات المستهدفة، حيث تعمل الوكالة على تزويدها بالمستلزمات الحرفية الضرورية لمساعدتها على إنشاء مشروع حرفي داخل بيتها، بما يُمكّنها من تحقيق استقلالية اقتصادية. (أحمد بوشنافة وسهيلة عبد الجبار، 2013)

4- الاحتفال باليوم الوطني للحرف:

تم استحداث اليوم الوطني للحرف بهدف دعم قطاع الصناعات التقليدية، وذلك استنادًا إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-138 المؤرخ في 15 أبريل 2006، (المرسوم التنفيذي رقم 06-138، 2006)، الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم الجائزة الوطنية للأصالة والإبداع في الصناعة التقليدية والحرف، في إطار السعي لتعزيز مكانة الحرفيين وتحفيزهم على الابتكار. وقد تم الاحتفال لأول مرة بهذا اليوم في الجزائر بتاريخ 9 نوفمبر 2007، تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. وفي 9 نوفمبر 2014، تم تغيير التسمية إلى "اليوم الوطني للحرفي" قصد إشراك جميع الحرفيين دون استثناء في هذه المناسبة يهدف هذا اليوم إلى تحسين صورة الحرفي، والإشادة بإنجازاته وإبداعاته، إضافة إلى تكريم الأعمال الرائدة بجوائز مالية. (حسام خليفي وعمر لعلاوي، 2020، صفحة 614)

5- الترويج:

اقتصرت عملية ترويج منتجات الصناعة التقليدية بشكل شبه كلي على التظاهرات والمعارض دون استعمال عناصر أخرى من المزيج الترويجي وانقسمت الخطة المتبعة في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية إلى مرحلتين أساسيتين:

- قبل 2006: في هذه المرحلة، كانت الأهداف العامة للسياسة الترويجية تهدف إلى إعادة تعريف الأسواق الوطنية والدولية بالمنتج التقليدي الجزائري بعد انقطاع دام لسنوات طويلة لأسباب مختلفة. شهدت هذه الفترة تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدل يفوق 30 تظاهرة سنويًا في مختلف مناطق الوطن وفي مختلف أنواع منتجات الصناعة التقليدية. كما شهدت هذه الفترة أيضًا المشاركة في أكثر من مائة صالون دولي للصناعة التقليدية بمعدل يفوق 10 تظاهرات دولية سنويًا.
- بعد 2006: استفادت هذه المرحلة من تقييم نتائج المرحلة السابقة، حيث اعتمدت على دراسة نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية في الأسواق الدولية. تم ذلك من خلال متابعة مشاركات القطاع في الصالونات والمعارض الدولية، بالإضافة إلى إعداد دراسات سوق لأهم الأسواق التي أظهرت التجارب وجود طلب محتمل فيها. (حسام خليفي وعمر لعلاوي، 2020، صفحة 615)

سادسا: النظريات المفسرة للعمل الحرفي:

1- نظرية الدافع الاقتصادي للعمل:

يُعتبر العمل وسيلة أساسية لكسب العيش، حيث يوفر للفرد العائد المادي الذي يلبي احتياجاته الاقتصادية، فضلاً عن إشباعه النفسي والاجتماعي. في المجتمعات البرجوازية، يُقاس الوضع الاجتماعي للفرد بما يكسبه من مال، مما يعطيه شعورًا بالتحصيل والنجاح. ولذلك، غالبًا ما يأخذ الأفراد في اعتبارهم مقدار الأجر الذي يوفره العمل عندما يبحثون عن فرص عمل، حيث يرتبط الوضع الاجتماعي بنجاح الفرد في عمله. في هذا السياق، أشار آدام سميث في تحليله الاقتصادي إلى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل (حسين عمر، 1996، صفحة 23)، وزيادة الثروة مرتبطة بزيادة إنتاجية العمل، حيث ربط هذه الزيادة بتقسيم العمل والتخصص بين الأفراد وفقًا لمهاراتهم واستعداداتهم. كما يوافق هذا الرأي ما ذكره ابن خلدون في مقدمته حول أهمية تقسيم العمل لتحقيق التكامل بين مختلف الأفراد العاملين في العملية الإنتاجية، حيث قال: "إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قُوت يوم من الحنطة، مثال فَلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ. وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا

تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري. وهَب أنه يأكله حبًا من غير علاج، فهو أيضًا يحتاج في تحصيله أيضًا حبًا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدرس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل. ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير. ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدرة الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل على القوت له ولهم. فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة أكثر منهم بأضعاف" (ابن خلدون، 1998، صفحة 33). كما أشار ريكاردو إلى أن العمل هو الذي يثمن الأشياء (إلياس فرح، 1981، صفحة 53)، ومنها المنتج الحرفي. على سبيل المثال، في صناعة الزرابي، يمكن للإنتاج الآلي أن يساعد في إنتاج أربعة زرابي في الساعة، بينما يستغرق إنتاج زربية واحدة يدويًا أكثر من يوم. فهل من المعقول أن تباع الزرابي الأربعة بنفس سعر الزربية التي استغرقت أكثر من يوم؟ وأخيرًا، تقوم المذاهب الاشتراكية على مبدأ "كل إنسان يعمل وفقًا لقابليته"، أي أن كل فرد يؤدي العمل الذي يتناسب مع قدراته الفكرية والبدنية بشكل عفوي، حيث يختار المهنة أو نوع العمل الذي يتلاءم مع ميوله واستعداداته. كما تقوم على مبدأ "كل إنسان يكافأ حسب عمله"، حيث يُكافأ الفرد حسب كمية العمل الذي يؤديه وحاجاته الاقتصادية. ويشير أيضًا المبدأ الثاني من المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في عام 1961 إلى أن:... من لا يعمل لا يملك الحق في أن يأكل. (إلياس فرح، 1981، صفحة 55)

2- نظرية الدافع النفسي:

يعد العمل من أهم الوسائل التي تشبع العديد من الحاجات النفسية مثل تحقيق الذات، الشعور بالإنجاز، الإبداع، الهوية، المكانة الاجتماعية، الاستقرار النفسي وتنظيم الوقت السيكولوجي. وفقًا لنظرية الحاجات لأبراهام مازالوا (مصطفى عشوي، 1992، صفحة 104) يعتبر العمل أحد الطرق التي تساهم في تحقيق الحاجات الخمس التي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية وتنتهي بتحقيق الذات، حيث يرتبط هذا بمرحلة النضج التي يصل إليها الشاب، حيث يبدأ في بناء الثقة والمكانة الاجتماعية من خلال ارتباطه بالعمل. وغالبًا ما يسعى الحرفي إلى الاستئناس بعمله والإبداع فيه لتحقيق التقدير والشعور بالرضا الداخلي والإنجاز. إحدى طرق تحديد هوية الفرد هي سؤاله "من أنت؟"، وغالبًا ما تكون الإجابة مرتبطة بالوظيفة التي يشغلها، وحتى وإن كانت الأعمال بسيطة فإنها تمنح من يؤديها شعورًا بالاعتبار، في حين أن العاطل عن العمل يشعر بفقدان الهوية والضياع، حتى ضمن أسرته. هذا ما أشار إليه "تيركل" من خلال شهادة لأحد العاطلين عن العمل الذي بلغ 54 عامًا، حيث صرح بأنه لا يستطيع وصف نفسه لأنه

ليس موظفًا، فهو لا يعرف من هو. من جانب آخر يعتبر العمل "سيد الفراغ"، حيث ينظم وقت العمل والراحة بينما يعاني العاطل عن العمل من تمدد الوقت وفترات الفراغ التي قد تؤثر سلبًا على ثقته بنفسه. وقد أظهر "Gept" في بحثه حول البطالة والانتحار (زكية سبتي، 2006، صفحة 129) وجود علاقة مباشرة وواضحة بين البطالة وارتفاع معدلات الانتحار. من الأساليب الناجحة في معالجة الأمراض النفسية هو "العلاج عن طريق العمل (Occupational Therapy) " الذي يعتمد على تشجيع الأفراد المصابين على ممارسة الرياضة والهوايات والأعمال اليدوية والحرفية البسيطة. يساهم هذا في بقاء الفرد في حالة من النشاط والحيوية، مما يبعد ذهنه عن أحلام اليقظة والأفكار السوداء والوساوس (محمد عبد الرحمن العيسوي، 2002). في هذا السياق، يُظهر العمل وظيفة أخلاقية مهمة، حيث يبعد الإنسان عن الرذيلة ويحفظ كرامته ويصون عرضه، كما أن الحرفة تعتبر من المجالات المثالية التي يستطيع من خلالها الشاب البدء في التحكم في وقته وتنظيمه.

3- الدافع الاجتماعي للعمل:

يُعد الاتجاه الاجتماعي لدوافع العمل من العوامل المؤثرة في اختيار الشاب للعمل. فبالإضافة إلى كونه مصدرًا للدخل يُعتبر العمل وسيلة لتحقيق عدة حاجات اجتماعية. فهو يمثل محورا هاما في البناء الاجتماعي، حيث يؤدي وظيفة في النسق الاجتماعي ويسهم في تماسكه. يُعتبر محيط العمل شبكة اجتماعية تسمح بإنشاء صداقات داخل وخارج نطاق العمل وهو ما أشار إليه أنتوني جيدنز الذي يحدد التواصل الاجتماعي كعنصر أساسي في العمل. كما يحدد دور كل فرد في هذه الشبكة من خلال تقسيم العمل. كما قدم جيدنز تفسيرًا لتقسيم العمل وفقًا للجنس، مثل ارتباط حرف النسيج بالنساء والحدادة بالرجال، وكذلك وفقًا للسن، حيث كثيرًا ما نجد حرفة الحالقة مرتبطة بالشباب دون الشيوخ. كما تختلف الأعمال بين حرف الريف المرتبطة بالنخلة والطين وغيرها من الحرف في المدينة المرتبطة عادة بالنسيج والخياطة والغزل. العمل أيضًا يوفر الجو المناسب الذي يستطيع فيه الأفراد إشباع قيمهم في التعاون والمساعدة ويمنحهم الشعور بالانتماء إلى جماعة. هذا ما عبر عنه أنتوني جيدنز حين قال إن الهوية الشخصية تنبع من الهوية الاجتماعية التي تفرضها طبيعة الفرد. (أنتوني جيدنز، 2005، صفحة 436)

كما أشار "ألتون مايو" إلى أن "العمل نشاط اجتماعي وهو يغذي العالم الاجتماعي العام للعمال". إن هذا الجو الذي يحققه العمل يظهر بشكل خاص بين الحرفيين، لا سيما أصحاب الحرف المتشابهة، ويظهر بشكل واضح في المعارض والصالونات والتظاهرات الوطنية والمحلية، حيث يعتمد كثيرًا على النمط العائلي وعلاقات المصاهرة والجيرة. إضافة إلى ذلك، توفر بيئة العمل الفرصة للتواصل مع العالم

الخارجي من خلال بيع المنتج حسب الأذواق المختلفة للزبائن. كما يعزز العمل المكانة الاجتماعية للفرد، حيث أظهرت بعض الدراسات أن الفرد، حتى وإن ورث مبلغا كافيًا للعيش في رفاهية طوال حياته بدون عمل، إلا أنه سيظل مستمرًا في العمل. هناك أيضًا نوع من الالتزام الاجتماعي الذي يدفع الناس للعمل. فلا يعمل الناس فقط لإشباع رغباتهم الشخصية أو استجابة للحوافز المادية، بل هناك من يعمل بدافع الالتزامات الاجتماعية. فحتى أولئك الذين لا يحصلون على إشباع نفسي أو مادي كامل من العمل الذي يقومون به يبقون مدفوعين إلى العمل بسبب أخلاقيات العمل واحتياجاتهم الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يشعر الفرد بالالتزام تجاه عائلته التي لا يوجد من يعيلها غيره، أو قد يستحي أن يبقى في عائلته أو مجتمعه دون عمل. كما أن العائلات الجزائرية والعربية عمومًا قد تتردد في تزويج بناتها لشاب ليس لديه مهنة ثابتة، بل وتعتبر النسب الحرفي شرفًا. مهما كان العمل بسيطًا ماديًا، فإنه يعتبر وسيلة تمنح العامل حياة كريمة وتحفظه من البطالة التي قد تؤدي تدريجيًا إلى الإقصاء الاجتماعي والتهميش، مما قد ينجم عنه الجنوح. هذا التهميش يغذي الفوارق الاجتماعية وقد يتسبب في صراعات طائفية داخل المجتمع.

سابعا: واقع قطاع الحرف والصناعة التقليدية في الجزائر:

سعت الدولة إلى تعزيز المكانة الاقتصادية المتنامية التي باتت تحتلها المؤسسات الحرفية في بلادنا، من خلال وضع سلسلة من الإجراءات والتدابير ضمن سياستها واستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف. وتستفيد المؤسسات الحرفية، في إطار هذه الاستراتيجية، من مجموعة متنوعة من البرامج والآليات التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على قاعدة المؤسسات الحرفية القائمة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات داخل هذا القطاع عبر تحسين بيئة الأعمال. وقد نتج عن هذه التدابير تعبئة العديد من الهيئات لتوفير الدعم المالي والتمويل، إلى جانب إطلاق برامج تكوينية وتأهيلية وأخرى موجهة للترقية وتعزيز التنافسية، تمثل نماذج مبتكرة في مجال تسيير وتطوير المؤسسات. كما أُولي اهتمام خاص للأنشطة التسويقية والترويجية، وتم كذلك تحديد معايير منح تسمية "صناعة تقليدية جزائرية" إلى جانب علامة الدمغة لبعض المنتجات كزرابي الزينة ومثيلاتها. (شكري بن زعرور، 2003، صفحة 129)

ورغم المكاسب المحققة ضمن هذه الاستراتيجية، لا تزال المؤسسات الحرفية تواجه سلسلة من التحديات، حيث تشير دراسات وأبحاث في مجال الصناعة التقليدية والحرف – سواء على المستوى المحلي أو في الدول النامية عمومًا – إلى صعوبات تعيق أداء هذه المؤسسات على المدى القصير وتُهدد بقاءها ونموها على المدى الطويل. وتتمثل أبرز هذه الإشكاليات في ضعف الإطار القانوني، وقصور في

تأطير القطاع، إضافة إلى مشكلات في توفير المواد الأولية، وغياب الروح المقاولاتية لدى العديد من الحرفيين، فضلًا عن تحديات تصدير المنتجات، والحاجة إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، إلى جانب ضعف نوعية التكوين وفعاليته. كما أن التسويق يعاني من الانتشار العشوائي، وضعف في آليات الإعلام والاتصال، وانعدام الحوافز الجبائية.

هذه العراقيل جعلت من العديد من المؤسسات الحرفية كيانات ضعيفة الأداء وغير قادرة على مواكبة التغيرات، حيث يمكن القول إن قطاع الصناعة التقليدية يعاني من نفس المشكلات التي تعرفها المؤسسات الصناعية الكبرى. وقد فاقمت الأزمات التي مر بها هذا القطاع من فقدانه لموارده البشرية، التي تحولت نسبة كبيرة منها إلى قطاعات التجارة أو العمل بأجر أو حتى إلى القطاع غير الرسمي. ولهذا، بادرت الدولة إلى اعتماد آلية جديدة تهدف إلى دعم وتنمية هذا القطاع، تمثلت في إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف.

ويعد تأسيس هذه الغرف نقطة انطلاق فعلية لإعادة الاعتبار للقطاع، وبناء اللبنات الأساسية لنظام معلوماتي فعال، حيث أسندت لها مهمة تجميع الحرفيين الناشطين للاستماع لانشغالاتهم، والتفكير الجماعي معهم في سبل تطوير مستقبل الحرفة. ومما زاد من صعوبة وضعية هذا القطاع، الطبيعة التاريخية للنموذج التنموي الجزائري الذي ركّز لفترة طويلة على الصناعات التحويلية، ما أدى إلى تهميش نسبي للصناعة التقليدية، رغم إنشاء الدولة لعدد من المؤسسات الداعمة لها. وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما تبعها من سنوات ركود في تعميق معاناة هذا القطاع، خاصة في ظل تراجع تموين السوق الوطنية بالمواد الخام والمعدات اللازمة للحرف، ما عرضه لعدة هزات متتالية. وقد نتج عن ذلك هجرة الكثير من اليد العاملة الحرفية نحو قطاعات أخرى كالتجارة أو الوظائف المأجورة أو حتى العمل الموازي. وبناءً عليه، يُعد إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف نقطة تحول استراتيجية، تهدف إلى رسم مستقبل واضح المعالم لهذا القطاع، انطلاقًا من إشراك الفاعلين الميدانيين في بلورة رؤى إصلاحية تنطلق من الواقع وترتبط باحتياجاتهم. (فوزي أيت سعيد، 2013، صفحة 51)

ثامنا: دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي:

يمثّل الدور المقاولاتي للمرأة في قطاع الحرف التقليدية عاملاً رئيسيًا في دعم التنمية المحلية وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تزخر بالتراث غير المادي. فقد أصبحت المرأة المقاولة فاعلاً مركزيًا في تحويل النشاط الحرفي من مجرد عمل فردي تقليدي إلى مشروع

اقتصادي مهيكل، له أبعاد ثقافية، اجتماعية وتجارية. كما ساهم هذا الدور في صون المهارات التراثية وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات السوق والمحيط المعاصر.

1- إدخال الابتكار في الشكل والمضمون:

برزت المرأة المقاولة كعنصر محوري في عملية التجديد داخل الحرفة التقليدية، حيث لم تكتفِ بنقل المهارات كما هي، بل عمدت إلى إعادة ابتكار المنتوج من حيث التصميم والمضمون. ويتمثل هذا الابتكار في دمج عناصر جديدة داخل المنتوج الحرفي، سواء عبر استخدام خامات مستوردة أو عبر توظيف تقنيات حديثة في التلوين، الطباعة، أو القصّ، مما منح المنتوج الحرفي طابعًا معاصرًا دون أن يفقد هويته الأصلية. كما شهدت المنتوجات تحولات على مستوى الوظائف، إذ لم تعد مجرد قطع زينة بل أصبحت عملية ومتكاملة. ومثال ذلك الحقائب الجلدية التي صارت تجمع بين الجمالية التقليدية والوظيفة العملية اليومية، والأواني الفخارية التي طُوّرت لتُستعمل في التقديم الحديث أو التزيين. (غنية زايدي ونوال بناي، 2022، الصفحات 432-452)

2- الرقمنة والتسويق الإلكتروني:

تُعد الرقمنة إحدى أهم الوسائل التي لجأت إليها النساء المقاولات في تسويق منتوجاتهن الحرفية، مستفيدات من التوسّع الكبير في استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. فأنشأت العديد منهن صفحات إلكترونية احترافية، وحسابات على منصات مثل فيسبوك وإنستغرام، يتم من خلالها عرض المنتوجات بصور عالية الجودة مع معلومات تفصيلية عن السعر وطريقة الطلب والدفع. وأتاح هذا التحول الرقمي تجاوز قيود التسويق التقليدي الذي كان يعتمد على الأسواق المحلية أو المناسبات الموسمية، مما فتح المجال أمام الزبائن من مختلف مناطق الوطن وحتى من الجالية الجزائرية في الخارج لاقتناء المنتوجات. كما وفّرت هذه المنصات وسيلة فعالة للتفاعل مع الزبائن والحصول على تقييماتهم، وهو ما ساهم في تحسين المنتوج باستمرار، وبناء علامة تجارية ذات مصداقية.

3- تحسين جودة المنتوج ومطابقته للمعايير الحديثة:

تمكّنت المرأة المقاولة من تحسين مستوى الجودة في مختلف مراحل الإنتاج الحرفي، بداية من اختيار المواد الأولية، مرورًا بأساليب التصنيع، وصولًا إلى التغليف والتسويق. فقد أصبح هناك وعي متزايد بأهمية مطابقة المنتوجات الحرفية للمعايير الحديثة، خاصة فيما يخص النظافة، الديمومة، والوظيفية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحرف التجميلية والغذائية مثل الصابون الطبيعي أو الزيوت المستخلصة بطرق تقليدية، حيث أصبح الحرص على شروط النظافة والتعليب عاملاً أساسياً لاكتساب ثقة

الزبائن. كما لجأت المقاولات إلى التكوين المستمر من أجل الاطلاع على طرق الإنتاج الحديثة، مما ساهم في ترقية المنتوج الحرفي من مستوى الهواية إلى مستوى المشروع التجاري القابل للمنافسة. (جميلة جنيدي، 2023، صفحة 14)

4- التكوين وإعادة إنتاج المهارات الحرفية:

أدركت المرأة المقاولة أهمية المحافظة على ديمومة الحرفة من خلال تمريرها إلى الأجيال الجديدة. وفي هذا الإطار، نظّمت العديد منهن دورات تكوينية لفائدة الشابات، سواء في إطار تكوين مدفوع أو في شكل ورشات تكافلية. وسمحت هذه المبادرات بخلق فضاءات تعليمية بديلة تسهم في إعادة إنتاج المهارة الحرفية التقليدية، ضمن سياق عصري قائم على التشارك والتطوع. كما تساهم هذه الورش في دمج النساء غير المتمدرسات أو غير العاملات في السوق الحرفية، بما يُعزز التمكين الاقتصادي لهن. وأثبت هذا النهج فعاليته في خلق شبكات تضامنية داخل المجتمع، تضمن استمرارية الحرفة وتجديدها.

5- تنويع المنتوج وتوسيع خط الإنتاج:

سعت المرأة المقاولة إلى تنويع عروضها الإنتاجية لتشمل عدة أصناف ضمن نفس المجال الحرفي. فبدلاً من الاكتفاء بإنتاج نوع واحد من القطع، مثل الأفرشة أو الزرابي، أصبحت العديد من الورشات تُنتج وسائد، مفارش، حقائب، وأكسسوارات منزلية مستوحاة من نفس الخامة. وقد ساعد هذا التوسيع على الاستجابة لرغبات فئات مختلفة من الزبائن، وزاد من فرص البيع، كما أتاح توظيف فائض المواد الأولية بطريقة ذكية تقلّل من الهدر وتُعظّم من المردودية. ويُعد هذا التنويع إحدى الآليات الفعالة لمجابهة ركود السوق الموسمي، خاصة في المواسم التي لا تشهد طلبًا مرتفعًا على بعض المنتوجات.

6- خلق تكتلات وتعاونيات مهيكلة:

عملت المرأة المقاولة على تجاوز النمط الفردي في العمل من خلال إنشاء تعاونيات نسوية ذات طابع حرفي، تقوم على تقاسم الموارد والمهارات، وتوحيد الجهود في التسويق والإنتاج. وقد ساعدت هذه التكتلات على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، وخلق قوة تفاوضية جماعية من جهة أخرى، خاصة عند التعامل مع مموني المواد أو في إطار طلب الدعم من الهيئات العمومية.

كما أتاحت التعاونيات فرصة للنساء للعمل ضمن إطار قانوني ومنظم، يحفظ حقوقهن، ويمنحهن قدرة على التوسع والاستمرارية. وتُعد هذه البنية التنظيمية خطوة هامة نحو التمكين الجماعي الذي ينسجم مع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني. (جميلة جنيدي، 2023، صفحة 16)

7- تأطير العمل الحرفي ضمن مشروع اقتصادي منظم:

لم يعد النشاط الحرفي النسوي محصورًا في الفضاء المنزلي أو ضمن أشكال العمل غير المهيكل، بل تم تحويله إلى مشروع اقتصادي منظّم قائم على سجل تجاري، نظام محاسبي، ورؤية مستقبلية. فقد قامت العديد من النساء بإضفاء الطابع الرسمي على مشاريعهن من خلال الحصول على اعتماد من الجهات المختصة، والانخراط في برامج التمويل والمرافقة. وسمح هذا التأطير القانوني بالولوج إلى التمويلات المصرفية، والمشاركة في المعارض، والتعاقد مع زبائن كبار أو مؤسسات. كما وفّر أرضية قانونية للتوسّع واستحداث مناصب شغل، وهو ما يعزز مساهمة الحرفة في الاقتصاد المحلي.

8- تعزيز الهوية الثقافية من خلال الحرفة:

لعبت المرأة المقاولة دورًا ثقافيًا بارزًا من خلال إعادة توظيف الرموز التراثية المحلية ضمن المنتوجات التي تعرضها، سواء عبر الألوان، النقوش، أو حتى التسمية. ويمثل هذا التوظيف بعدًا رمزيًا يؤكد على انتماء المنتوج لهوية المجتمع، ويُسهم في ترسيخ الذاكرة الجماعية. كما أن إدماج العناصر التراثية ضمن المنتوجات يجعلها أكثر جذبًا للسياح والزبائن من الجالية، الذين يبحثون عن قطع تحمل هوية بلدهم. وقد ساهم هذا التوجه في خلق وعي جديد بقيمة الحرفة كوسيلة للحفاظ على الثقافة واللغة والرموز المحلية، في وقت تواجه فيه هذه الأخيرة خطر التلاشي.

9- الانفتاح على المعارض والأسواق الدولية:

نجحت العديد من النساء المقاولات في إيصال منتوجاتهن إلى أسواق خارجية من خلال المشاركة في معارض جهوية ودولية، سواء بتنظيم فردي أو بدعم من هيئات رسمية. وتُعد هذه المشاركات فرصة ثمينة للاطلاع على معايير السوق الدولية، والتعرف على تجارب مماثلة في دول أخرى، إضافة إلى تسويق المنتوج الحرفي خارج الحدود. كما ساهم هذا الانفتاح في نقل صورة إيجابية عن المرأة الجزائرية كصانعة ومبدعة وسفيرة لتراث بلادها. ويفتح هذا المسار آفاقًا حقيقية لتطوير الحرفة نحو التصدير، ولتحقيق التكامل بين البعد الثقافي والاقتصادي. (فاطمة بن يحي، وأحلام مرابط، 2020، صفحة 48)

خلاصة الفصل:

إنّ تحليل واقع العمل الحرفي يُبرز بوضوح مدى الوظيفة التي يؤديها هذا القطاع في الحفاظ على تماسك البنية الاجتماعية، من خلال خلق مساحات اقتصادية بديلة تضمن الإدماج المهني وتثمين الموروث الثقافي. كما يشكّل العمل الحرفي قناة لإعادة إدماج الفئات غير المهيكلة ضمن دينامية الإنتاج المجتمعي، في تناغم مع متطلبات التحول الاجتماعي. وقد برهنت السياسة العمومية على وعي متزايد بأهمية هذا المجال، من خلال آليات الدعم والمرافقة التي تسعى إلى تعزيز مساهمته في التنمية المحلية. وعليه، فإن العمل الحرفي لا يُنظر إليه فقط كنشاط اقتصادي، بل كآلية من آليات إعادة تنظيم الوظائف المجتمعية، تُعبّر عن قدرة النسق على التكيف مع تحوّلاته، وضمان نوع من الاستمرارية والتوازن بين مكوناته.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجلات الدراسة

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

رابعا: أدوات جمع البيانات

خامسا: أساليب تحليل البيانات

تمهيد:

بالنظر إلى ضرورة تحقيق التكامل المنهجي بين الإطارين النظري والتطبيقي للدراسة، يأتي هذا الفصل ليمثل الحلقة المفصلية التي تنتقل من خلالها الدراسة من الطرح النظري إلى المعالجة الميدانية، عبر ما يُعرف بالبناء المنهجي للبحث. ويُعد هذا الفصل بمثابة البوصلة العلمية التي تُوجّه الباحث وتُرشد خطواته خلال الشق التطبيقي، من خلال تقديم أدوات منهجية دقيقة تساعده على جمع البيانات وتحليلها بموضوعية، بما يسمح بالإجابة على تساؤلات الدراسة من واقع الميدان.

ويتضمن هذا الفصل مجموعة من المحاور الأساسية، تشمل تحديد مجالات الدراسة (المكاني، الزماني، والبشري)، وتوضيح خصائص عينة البحث وأسس اختيارها، فضلاً عن المنهج المعتمد، والأدوات والتقنيات المستعملة في جمع البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم توظيفها لمعالجة وتحليل المعطيات الميدانية بما يخدم أهداف البحث ويضمن تحقيق النتائج العلمية المرجوة.

أولا- مجالات الدراسة:

يتّفق العديد من الباحثين في ميدان الدراسات الاجتماعية على أنّ أي دراسة ميدانية لا بدّ أن تستند إلى ثلاثة مجالات رئيسية تُشكّل الإطار المنهجي العام لها، وهي: المجال المكاني، المجال الزمني، والمجال البشري. إذ يُقصد بالمجال المكاني تحديد البيئة الجغرافية التي تم اختيارها لإجراء الدراسة، بما يسمح بملاحظة الظواهر الاجتماعية في سياقها الطبيعي وضمن حدود واضحة ومضبوطة. أمّا المجال الزمني، فيتعلّق بالفترة التي تم خلالها تنفيذ البحث، أو المدة الزمنية المخصصة لإنجاز مراحله المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والقيود الزمنية التي قد تؤثر على سير العمل الميداني. في حين يُشير المجال البشري إلى الأفراد الذين يُشكّلون مجتمع البحث، والذين يُمثّلون المصدر المباشر للمعلومات والمعطيات المرتبطة بالظاهرة المدروسة. وتُعدّ هذه المجالات الثلاثة ضرورية وأساسية في كل دراسة علمية ميدانية، إذ تضمن تأطيراً منهجياً دقيقاً وتسهم في توجيه الأدوات البحثية بشكل فعّال نحو تحقيق الأهداف المرجوّة من الدراسة.

1- المجال المكاني لدراسة:

اختيرت مدينة بسكرة كمجال مكاني لهذه الدراسة نظرًا لما تزخر به من مقومات اقتصادية واجتماعية تُشكل بيئة ملائمة لنمو المبادرات المقاولاتية، خاصة في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية. فقد شهدت المدينة في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في عدد النساء المقاولات اللّواتي انخرطن في مشاريع حرفية متنوعة، مدعومات من طرف أجهزة دعم تشغيل الشباب على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وهو ما ساهم في بروز المرأة كفاعل اقتصادي فعّال في تطوير النشاط الحرفي المحلي.

وتوفر مدينة بسكرة بنية تحتية ومراكز دعم متخصصة، مثل دار الحرفي وغرف الصناعة التقليدية، التي تلعب دورًا مهمًا في مرافقة النساء المقاولات من حيث التكوين، التسويق، والدعم التقني، مما يعزز من اختيارها كمجال ملائم لدراسة الظاهرة قيد البحث.

التعريف بالولاية: تقع مدينة بسكرة على السفوح الجنوبية لجبال الأوراس، التي تتميز بغناها بالمجاري المائية، وهي تمثل أقصى الشمال الشرقي لصحراء المغرب الأوسط. (ابن خلدون، 2000، صفحة 585)

وقد صُنّفت مدينة بسكرة ضمن الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر (في الوقت الحالي)، ويحدها من الشمال ولاية باتنة، ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة، ومن الشمال الغربي ولاية المسيلة، ومن الجنوب ولاية الوادي، ومن الغرب والجنوب الغربي ولاية الجلفة.

أما من الناحية الفلكية، فتقع مدينة بسكرة بين خط طول 24 شرق خط غرينتش وخط عرض 27 شمالاً، (عبد الحمدي زردوم، 2003)، وذلك بالاعتماد على ما أورده ابن سعيد المغربي، حيث أشار إلى أن الطول الجغرافي لبسكرة هو أربع وعشرون درجة وخمس وعشرون دقيقة، في حين يبلغ عرضها سبع وعشرين درجة ونصف (الحسن علي بن موسى، د.ت).

2- المجال الزمني:

مع نهاية الموسم الجامعي 2024، اقترحت الأستاذة المشرفة موضوع البحث، وقد حظي بموافقتنا بعد نقاشات موسّعة ومشاورات علمية مع نخبة من الأساتذة ذوي الخبرة والتخصص، إلى جانب عملية استكشاف معمّقة للمصادر والمراجع ذات الصلة. شملت هذه المرحلة جمعًا متنوعًا من الكتب، المجلات العلمية، أطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير، تم اقتناؤها من مختلف المكتبات الجامعية، وفي مقدمتها مكتبة جامعة محمد خيضر – بسكرة، إضافة إلى توظيف المصادر الرقمية المتاحة عبر الإنترنت، ومتابعتها بانتظام لتعزيز أرضية الدراسة النظرية.

وخلال شهر نوفمبر 2024، صادق المجلس العلمي للكلية رسميًا على موضوع الدراسة، لتبدأ بعد ذلك مرحلة بناء الإطار النظري، والتي امتدت على مدار ما يقارب ثلاثة أشهر، من ديسمبر 2024 إلى منتصف مارس 2025. وقد تم خلالها عرض الفصول النظرية على الأستاذة المشرفة، التي قدمت بدورها جملة من الملاحظات التوجيهية والتقويمية، أسهمت في تحسين محتوى الدراسة وإعادة ضبط توجهاتها المفاهيمية والمنهجية.

وفي النصف الثاني من شهر مارس 2025، تمت إعادة صياغة إشكالية البحث بما يتماشى مع التعديلات والملاحظات المقدمة، لضمان اتساقها مع أهداف الدراسة ومحاورها الأساسية.

تلا ذلك الشروع في الإعداد للجانب الميداني، من خلال تصميم أدوات البحث العلمي، حيث تم بناء تصور أولي للأدوات المنهجية الملائمة لطبيعة الموضوع وأهدافه.

وفي منتصف شهر افريل 2025، انطلقت مرحلة تنفيذ الدراسة الميدانية من خلال توزيع الاستبيانات وجمع البيانات، واستمرت العملية إلى غاية بداية شهر ماي. تلتها مباشرةً عملية تفريغ المعطيات، ثم تحليلها وتفسيرها بشكل علمي ممنهج، وصولًا إلى استنتاجات الدراسة ونتائجها النهائية.

3- المجال البشري:

شمل المجال البشري لهذه الدراسة 18 امرأة مقاولة ناشطة في مجال الحرف التقليدية بولاية بسكرة. وقد تم تصنيفهن وفقًا لطبيعة النشاط الحرفي الذي تمارسه كل مقاولة، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع وتعدد الأنشطة الحرفية التي تعكس التراث الثقافي المحلي للمنطقة.

وقد تمثلت الفئات الأساسية للأنشطة الحرفية التقليدية في:

- **الخياطة التقليدية:** وتشمل تصميم وخياطة الألبسة التراثية واللباس التقليدي المحلي.
- **صناعة الحلويات التقليدية:** وتشمل تحضير مختلف أنواع الحلويات الشعبية ذات البعد الثقافي.
- **صناعة الخزف:** وتختص في إنتاج الأواني والمجسمات الخزفية.
- **صناعة الفخار:** وتشمل صناعة الأواني الفخارية التقليدية المستعملة في الحياة اليومية.
- **النسيج التقليدي:** ويشمل حياكة الزرابي والمنسوجات اليدوية.
- **حرف تقليدية أخرى:** وتشمل أنشطة فنية يدوية لا تندرج مباشرة ضمن الفئات السابقة، لكنها تظل ضمن المجال الحرفي التقليدي.

الجدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد مجتمع البحث حسب طبيعة النشاط الحرفي

نوع النشاط الحرفي	التكرار	النسبة المئوية
الخياطة التقلدية	6	٪ 33.3
صناعة الحلويات التقلدية	4	٪ 22.2
صناعة الخزف	2	٪ 11.1
صناعة الفخار	1	٪ 5.6
النسيج التقلدي	2	٪ 11.1
أخرى	3	٪16.7
المجموع	18	٪100

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة:

يُعد المنهج العلمي الوسيلة المنظمة التي يعتمد عليها الباحث لفهم الواقع وتحليله بطريقة عقلانية ومنطقية من أجل الكشف عن حقيقة ظاهرة معينة (بلقاسم سلاطنية وحسان جيلالي ، 2004، صفحة 53)، ويعرف المنهج بأنه في جوهره أداة فعالة لفهم الظواهر الاجتماعية من خلال التفاعل الإيجابي بين قدرات العقل ومعطيات الحواس (يمنى طريف الخولي، 2015، صفحة 12). وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة، التي تهدف إلى الكشف عن دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي، وتحديد أبعاد مساهمتها في تحسين جودة المنتجات، وتجديد التصميم، وتطوير آليات التسويق والإنتاج؛ فإن اختيار المنهج الوصفي كان الأنسب.

ذلك أن هذا المنهج يسمح بجمع المعلومات من الميدان، ووصف الظاهرة بدقة كما هي واقعيًا، ثم تحليلها واستخلاص المؤشرات والمعاني الكامنة وراءها، بالاعتماد على الأدوات الملائمة لجمع البيانات. كما يسمح بفهم وجهات نظر النساء المقاولات حول ممارساتهن الحرفية، ومدى وعيهن بالجودة، والإبداع، وتوظيف الوسائل الحديثة في تحسين منتجاتهن تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يرتبط غالبا بالموضوعات المتعلقة بالمجالات الاجتماعية دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة ودراسة كمية توضح حجمها ومتغيراتها ودرجات ارتباطها مع غيرها من الظواهر الأخرى

يُعرَّف المنهج الوصفي: هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية، وتصوير النتائج التي تم التوصل إليها على أشكال رقمية معبّرة يمكن تفسيرها. محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق، أو وضع سياسات وإجراءات مستقبلية خاصة بها (احمد سرحان علي المحمودي، 2015، صفحة 46). وقد تم تطبيق المنهج الوصفي وفق الخطوات التالية:

1. **الإحساس بالمشكلة البحثية:** يبدأ الباحث بالشعور بوجود مشكلة تستحق الدراسة، فيسعى إلى جمع معلومات ومعطيات أولية تساعد على تحديدها بدقة، ثم يتم صياغة المشكلة في شكل سؤال بحثي واضح.
2. **تحديد المجتمع الأصلي للدراسة:** يُعرّف الباحث المجتمع الذي سيتناوله بالدراسة، مع توضيح حجمه، وطبيعته، والأسباب المنهجية التي دفعت لاختياره دون غيره.
3. **اختيار أدوات جمع البيانات:** بناءً على طبيعة المشكلة وخصوصيات المجتمع المدروس، يتم اختيار الأدوات المناسبة، مثل: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، وغيرها.

4. **جمع البيانات وتصنيفها:** يتم جمع المعلومات الميدانية بشكل منظم ودقيق، ثم تُصنّف وتُنظم تمهيدًا لتحليلها.
5. **تحليل النتائج وتفسيرها:** تُحلل البيانات باستخدام الأساليب المناسبة، وتُفسر في ضوء الإطار النظري للبحث، ثم تُستخلص النتائج العامة والاستنتاجات العلمية.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

1- حجم مجتمع الدراسة وكيفية الإختيار

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع مساهمة المرأة المقاولة في تنمية النشاط الحرفي المحلي، وهو موضوع يتّسم بطابعه الحساس والمتشعّب من حيث الميدان والبيئة الاجتماعية. وقد شكّل تحديد مجتمع الدراسة تحديًا فعليًا، في ظلّ غياب قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة تتضمن إحصاءات رسمية عن النساء المقاولات الناشطات في المجال الحرفي بولاية بسكرة، الأمر الذي استدعى اتباع مسارات بديلة للتقرب من هذا المجتمع البحثي.

في البداية، تم التوجّه إلى غرفة الصناعة التقليدية بولاية بسكرة في شهر جانفي 2025، إلا أنّ محاولة الحصول على معطيات مباشرة حول المقاولات لم تُكلّل بالنجاح، بسبب تحفظ إداري وغياب معلومات مفصلة. وبناءً على ذلك، تم التوسّع في البحث من خلال زيارة دار الحرف التقليدية بولاية خنشلة في شهر فيفري، والتي أتاحت الوصول إلى شبكة من الأسماء والأرقام الخاصة ببعض النساء الناشطات في هذا المجال، سواء من داخل خنشلة أو ممن يرتبط نشاطهن بولاية بسكرة، ما أتاح تكوين أرضية أولية للاتصال بهن عبر الهاتف ومنصات التواصل الاجتماعي.

وفي إطار توسيع دائرة البحث، تم الرجوع مجددًا إلى غرفة الصناعة ببسكرة في شهر مارس، مما أتاح فرصة التواصل مع إحدى المقاولات النشيطات السيدة **بولنوار**، حيث تم الاتفاق مبدئيًا على لقاء، إلا أن ظروف الانشغال المهني حالت دون ذلك. من جهة أخرى، ساهمت بعض المعارف المهنية في توجيه البحث نحو مقاولات فعالات، على غرار السيدة **مريم دهيمي**، التي تجاوبت مع مضمون الدراسة وقدّمت تسهيلات معتبرة، منها الإشارة إلى مقاولات أخريات من محيطها المهني، كـ السيدة **نورة دهيمي**، وهو ما سمح بتوسيع شبكة التواصل الميداني تدريجيًا.

ونظرًا للطبيعة الخاصة للفئة المستهدفة، وعدم إمكانية ضبط قائمة شاملة للمجتمع الأصلي، تم اعتماد تقنية العينة غير الاحتمالية بأسلوب كرة الثلج (Snowball Sampling)، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على عينة كرة الثلج كون أن مجتمع الدراسة متشتت وغير معروف مكان تواجده، وعينة كرة الثلج هي " اجراء غير احتمالي للمعاينة معزز بنواة أولى من افراد مجتمع البحث والذين يقودوننا إلى عناصر أخرى يقومون هم بدورهم بنفس العملية وهكذا (موريس الجرس، 2004، صفحة 314)، ولقد تم اعتماد هذا النوع من العينة لصعوبة تحديد مواقع مفردات مجتمع الدراسة، والتي تُعد مناسبة للدراسات التي تتناول فئات يصعب الوصول إليهن عبر الوسائل التقليدية. وقد تمّ التواصل مبدئيًا مع 21 سيدة مقاولة، إلا أن العينة النهائية اقتصرت على 18 مشاركة، وذلك لأسباب متعدّدة، من بينها التحفظ، ضيق الوقت، أو الاعتذار عن المشاركة دون إبداء سبب واضح.

رابعا: أدوات جمع البايانات

وفي إطار هذه الدراسة التي تنتمي إلى البحوث الاستطلاعية، كان من الضروري اعتماد أدوات منهجية دقيقة تسمح بجمع بيانات واقعية وموثوقة من الميدان، وعليه فقد تم الاعتماد على أداتي الملاحظة والمقابلة المقننة، وذلك وفق منطق التكامل المنهجي من أجل تحقيق درجة عالية من الصدق والتثبت في المعطيات، حيث شكّلت الملاحظة أداة استكشافية وتعزيزية، بينما وفّرت المقابلة المقننة الهيكلية الصارمة للتحقق والتحليل.

1- أداة الملاحظة:

تُعد الملاحظة من الأدوات الأساسية في البحوث الاجتماعية، خاصة تلك ذات الطابع الميداني والاستطلاعي، إذ تمكّن الباحث من رصد الواقع كما هو دون وسائط وتعرف الملاحظة ب فعل فحص الظاهرة بكل إهتمام وعناية. وتكمن أهمية الملاحظة: كل علم هو بالضرورة موجه نحو التحقق من فرضياته في الواقع لذلك تأتي ملاحظة الواقع في مركز اهتمام الطريقة العلمية. إكتفاء الملاحظة بالنظر إلى الأشخاص أو الأشياء دون مراعاة مدى تطابقها مع التجربة الحقيقة هو من دون شك مخالفة للروح العلمية (موريس الجرس، 2004، صفحة 32)، وتساعده على اكتشاف الظواهر كما تتجلى في سياقها الطبيعي. وقد تم توظيف هذه الأداة في مرحلة أولى من العمل الميداني، بغاية التمكن من فهم بيئة العمل الحرفي التي تنشط فيها النساء المقاولات، ومعاينة سلوكياتهن التنظيمية والإنتاجية مباشرة، وذلك قبل طرح الأسئلة الرسمية.

وقد جاءت الملاحظة كاستجابة للحاجة إلى تعزيز البيانات بالجانب العياني المحسوس، حيث تم تنفيذها بشكل مباشر خلال زيارات ميدانية لمحلات أو ورش النساء المقاولات، مع تسجيل ملاحظات دقيقة حول: نمط العمل، أدوات الإنتاج، طريقة التعامل مع الزبائن، الاهتمام بجودة المنتج، وأجواء العمل عمومًا. كما ساعدتني هذه الأداة على تحقيق تمثّل أولي للواقع الاجتماعي المهني للمبحوثات، وتوجيه بناء أداة المقابلة بشكل أكثر دقة وملاءمة للسياق.

2- أداة المقابلة المقننة:

اعتمدت الدراسة في مرحلتها الثانية على المقابلة المقننة (Structured Interview) كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتعرف كما يلي:المقابلة المقننة هي المقابلة التي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة، ولا تفسح مجالًا للشرح المطول، وإنما يطرح السؤال وتُسجّل الإجابة التي يقررها المستجيب (بدوي عبد الرحمان، 1977، صفحة 76). وتمثل هذه الأداة أحد الأساليب المنهجية الكمية المنظمة، والتي تُعنى بطرح نفس الأسئلة على جميع المبحوثات بنفس الترتيب والصياغة، لضمان الثبات والموضوعية، مما يُمكّن من تحليل البيانات بأسلوب مقارن ودقيق.

وقد تم بناء استمارة المقابلة انطلاقًا من إشكالية البحث وتساؤلاته، وتوزعت على محورين رئيسيين:

- **المحور الأول:** مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج الحرفي: واشتمل هذا المحور على 10 أسئلة مغلقة تهدف إلى قياس مدى إدراك المقاولات لمعايير الجودة، والتزامهن بها، وآليات تحسين المنتج بناء على ملاحظات الزبائن، ومدى التكوين والمواكبة التقنية.
- **المحور الثاني:** مساهمة المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج: وضم هذا المحور 10 أسئلة أيضًا، تستقصي ممارسات التطوير والإبداع في التصميم، دوافع التعديل، ومصادر الإلهام، ومدى استخدام الوسائط الرقمية في تصميم وتسويق المنتجات.

وقد تم اختبار صلاحية الأسئلة شكلًا ومحتوى، وتقديم المقابلة للمبحوثات بطريقة مباشرة، مع احترام ضوابط البحث الأخلاقي (الرضا الحر، سرية المعطيات، وعدم التحيز).

إن الدمج بين أداة الملاحظة والمقابلة المقننة منح البحث ثراءً في البيانات وعمقًا في الفهم، إذ ساعدت الملاحظة في التقاط المعطيات الصامتة وغير المصرّح بها، بينما وفّرت المقابلة بنية منظمة لقياس الاتجاهات والممارسات بشكل قابل للتحليل. وقد شكّل هذا التثليث المنهجي خطوة أساسية لضمان مصداقية النتائج ودقة الاستنتاجات

حساب صدق وثبات الأداة:

بعد القيام ببناء الأداة،يجب أن يتأكد الباحث من أن أداته يمكنها أن تقيس ما بنيت لأجله، لذلك يجب دائما مراعاة المعايير اللازمة لصلاحيتها وهناك ميزتين أساسيتين يجب أن تتوفر عليهم كل أداة وهما الصدق والثبات والذي يجب على الباحث أن يقيسهما على أداة دراسته،قبل توزيعها على المبحوثين. وفي دراستنا الحالية سنقوم بحساب ثبات الاداة أولا ثم بعد ذلك نقوم بحساب الصدق حيث ستكون الطريقة كالتالي:

1- حساب ثبات الأداة:

جدول رقم (4) يبين لنا نتائج ثبات مقياس المرأة المقاولة وتطوير العمل الحرفي

المحاور	عدد العناصر	معامل آلفا كرونباخ
محور: مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج	10	0.480
محور: مساهمة المرأة في إعادة تصميم المنتج	10	0.627
المجموع الكلي للمقياس	20	0.726

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيم معامل ثبات محور مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج هي 0.480 وتساوي قيم ثبات محور مساهمة المرأة في إعادة تصميم المنتج والتي قدرت ب 0.627 وتساوي كذلك قيمة معامل الثبات المجموع الكي للأداة وهي عبارة عن قيم مرتفعة لأنها أكبر من الحد الأدنى المقبول للثبات والذي يقدر ب 0.60 وأكثر وعليه يمكننا القول أن أبعاد الدراسة تتمتع بالثبات.

2- صدق الأداة:

إن حساب صدق الأداة يعتبر من الخطوات المهمة التي يجب المرور عليها في بناء أداة جمع البيانات وهو يتجسد في التساؤل التالي: "هل أنا أقيس ما نويت قياسه "؟ وهو من يثبت لنا صلاحية الأداة للقياس من أجل تحقيق أهداف الدراسة وفي دراستنا الحالية سنقيس الصدق لنتأكد أن أداتنا يمكنها أن تقيس لنا دور المرأة في تطوير العمل الحرفي وسنقوم بحساب الصدق عن طريق تطبيق طريقة

الدرجات التجريبية للإختبار بعد تخلصها من أخطاء القياس أي بعد التأكد من صحة العبارات أي بعد حساب الثبات وهو الذي يجعلها درجات حقيقية،بالتالي يمكننا أن نعتبرها محكا نعتمد عليه لقياس الصدق وذلك بحساب الجذر التربيعي لثبات المقياس ككل لأنه هو من يمثل معامل الصدق والذي يعتبر الحد الأقصى لصدق الإختبار الذي نستطيع تقديره.

ومنه يمكننا أن نستخرج معامل الصدق الذاتي بتطبيق القانون التالي:

معامل الصدق الذاتي: $\sqrt{0,726} = 0.852$

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تمت معالجة البيانات المجمعة باستخدام برنامج (SPSS Statistical Package for the Social Sciences)، نظرًا لما يوفره من أدوات تحليلية دقيقة تُسهم في استخراج مؤشرات كمية تسند النتائج الميدانية للدراسة. وقد تم الاعتماد على التحليل الوصفي من خلال:

- **حساب التكرارات (Frequencies)** لتحديد عدد مرات تكرار كل استجابة ضمن كل محور من محاور الدراسة؛
- **النسب المئوية (Percentages)** لتوضيح نسب التوزيع النسبي للإجابات بشكل يُسهل عملية المقارنة والتحليل.

ولضمان مصداقية النتائج واستقرارها، تم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ – Cronbach's Alpha)، والذي يُعد مؤشرًا إحصائيًا يُستخدم لقياس الاتساق الداخلي لمحتوى الأداة، مما يعزز من موثوقية البيانات ويؤكد صلاحية استخدامها في إطار الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

يتضمن هذا الفصل الخطوات المنهجية التي وُظِّفت في الدراسة الميدانية، بدءًا من اعتماد المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الموضوع، مرورًا بتحديد مجالات الدراسة (المكاني، الزماني، والبشري)، ثم اختيار العينة المناسبة وفقًا لمقتضيات البحث. كما تم توضيح أدوات جمع البيانات المعتمدة، والمتمثلة في: المقابلة المقننة، الملاحظة، إلى جانب عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، وفي مقدمتها: التكرارات والنسب المئوية، بما يتيح قراءة كمية دقيقة تسند التحليل النوعي.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل وتفسير نتائج

أولا تحليل وتفسير البيانات

1- تحليل بيانات المحور الأول

2- تحليل بيانات المحور الثاني

ثانيا عرض نتائج الدراسة

تمهيد:

يكتسي الجانب الميداني في هذه الدراسة أهمية بالغة، إذ لا تقتصر الدراسات السوسيولوجية على الأطر النظرية فحسب، بل تتطلب دعمها بجانب تطبيقي يتمثل في جمع كمٍّ وافر من المعطيات والمعلومات والبيانات الميدانية. وتُفرغ هذه البيانات لاحقًا من أجل تحليلها وتفسيرها، بهدف التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس الواقع المدروس. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل

أولا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول: مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج.

1- مساهمة المقاولة في تحقيق جودة منتوجاتها:

1-1- وضع معايير جودة المنتج:

جدول رقم (5) يبين لنا نتائج تحقيق جودة المنتوجات

هل تقومين بوضع معايير محددة للجودة في منتجاتك الحرفية	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	16	%88.9
لا	2	%11.1
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

يُعد تحديد معايير الجودة داخل الوحدات الإنتاجية شرطًا أساسيًا لضبط العملية الصناعية وضمان توحيد المخرجات. هذا السلوك التنظيمي يُعبّر عن درجة من التخصص التقني ويُساهم في تفعيل آلية الرقابة الداخلية، مما يُمكّن الوحدة من التكيّف مع متطلبات السوق وتقليص فرص الخلل الوظيفي.
في ضوء المعطيات الواردة في الجدول، تبيّن أن نسبة 88.9% من إجابات المبحوثات تُقرّ باعتماد معايير محددة للجودة داخل عمليات الإنتاج الحرفي، وهو ما يدل على أن الوحدات التنظيمية محل الدراسة قد شرعت في تحويل اشتغالها من نمط تقليدي قائم على المهارات الشخصية إلى نمط أكثر عقلانية يستند إلى أدوات تنظيمية واضحة تضبط العمل وتؤطّره.

إن تحديد المعايير داخل الوحدة الإنتاجية لا يمثل مجرد إجراء تقني، بل هو انعكاس لنمو وتطوّر البنية التنظيمية داخليًا، حيث تصبح القواعد وسيلة لتنظيم الأدوار وتحديد العلاقات داخل النسق المهني، بما يُمكّن من تقليص الفجوات وتحقيق انسجام وظيفي بين مدخلات الإنتاج ومخرجاته. وتُعد هذه المعايير بمثابة أدوات تضمن إعادة إنتاج السلوك المهني في نسق متماسك، مما يُسهم في ترسيخ فاعلية الأداء وتخفيف التوترات الناتجة عن عدم الاتساق.

في المقابل، تكشف نسبة 11.1% من الإجابات التي لم تُقرّ بتحديد معايير للجودة عن استمرار بعض مظاهر العشوائية داخل وحدات جزئية لم تبلغ بعد مرحلة التنميط والتنظيم، الأمر الذي يُضعف من قدرة تلك الوحدات على التكيف مع متطلبات السوق، وقد يُشكل عائقًا أمام تكاملها مع باقي عناصر

النسق الاقتصادي المهني. كما قد يُشير هذا المستوى المنخفض إلى محدودية في التكوين، أو غياب مرجعية معيارية داخل هذه الوحدات، مما يؤدي إلى خلل في التناسق الداخلي ويجعل الأداء أكثر عرضة للتذبذب، وهو ما قد يؤثر سلبًا على استقرارها الوظيفي ودرجة اعتماديتها داخل المحيط الحرفي.

1-2- الإلتزام بتطبيق المعايير:

جدول رقم (6) يبين لنا نتائج إلتزام المقاولات بتطبيق معايير الإنتاج

ما مدى التزامك بتطبيق تلك المعايير أثناء عملية الإنتاج؟	التكرارات	النسب المؤوية
دائما	10	%55.6
أحيانا	6	%33.3
أبدا	2	%11.1
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تكشف المعطيات أن نسبة 55.6% من المبحوثات صرّحن بالالتزام الدائم بتطبيق المعايير الخاصة بالجودة، مما يعكس استدماجًا وظيفيًا لتلك القواعد داخل النسق الإنتاجي، ويؤشر إلى تحولها من إجراءات خارجية مفروضة إلى نماذج سلوكية داخلية تُعيد إنتاج النظام بشكل تلقائي. هذا التكيّف مع الضوابط يعكس استقرارًا نسبيًا في بنية العمل، يُسهِم في دعم اتساق العمليات وتقليص هامش الارتجال.

النسبة التي أشارت إلى الالتزام "أحيانًا" (33.3%) تعبّر عن حالة وسطى تتقاطع فيها القواعد الرسمية مع ضغوطات السياق الفعلي للإنتاج، مما يدل على وجود مسافة بين التنظيم المثالي والممارسة اليومية، وقد يرجع ذلك إلى تفاوت في توفر الموارد أو تباين في نماذج التنشئة المهنية.

أما النسبة الضئيلة التي أقرّت بعدم الالتزام "ابدا" (11.1%)، فتشير إلى خلل في استقرار المعايير داخل وحدات جزئية، ما قد يُنتج ثغرات تنظيمية تُضعف التكامل بين مختلف الوظائف وتُعرّض الأداء للتذبذب، نتيجة غياب مرجعية ضابطة لسلوك العمل.

1-3- تلقي التكوين بالنسبة لمراقبة الجودة أو التطوير الحرفي:

جدول (7) يبين نتائج تلقي التكوين لمراقبة الجودة

هل تلقيت تكوينا متخصصا في مراقبة الجودة أو التطوير الحرفي ؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	9	%50
لا	9	%50
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُبيّن نتائج الجدول أن نسبة 50% من المبحوثات صرّحن بتلقيهن تكوينًا متخصصًا في مراقبة الجودة أو التطوير الحرفي، وهي نسبة ذات دلالة تنظيمية عميقة، إذ تعكس بداية تشكل نمط من الفعل المهني المؤطر بمعايير معرفية مُكتسبة ومهيكلة. هذا النمط يُشير إلى تحول تدريجي في طبيعة الأداء الحرفي، من كونه ممارسة قائمة على المهارة الشخصية والخبرة المتراكمة، إلى كونه ممارسة خاضعة لمقاييس معيارية تُكتسب عبر قنوات رسمية، مثل التكوين.

هذا التحول في البنية المهنية يُعبّر عن دخول عدد من الوحدات ضمن منطق الوظيفة التكوينية كأداة للضبط التنظيمي، حيث تصبح الكفاءة المهنية مرتبطة مباشرة بمسار تكويني ممنهج، لا بموروث تقليدي. ومع إدماج التكوين، يبدأ النسق الحرفي في ترسيخ معايير موحّدة تضبط الأداء، وتُعزز من ثبات السلوك المهني، وتُقلل من التباين في جودة المخرجات.

من جانب آخر، تكشف النسبة المقابلة (50%) التي لم تستفد من التكوين، عن فجوة تنظيمية واضحة داخل البنية المدروسة مما يدل على أن مساهمتهن في جودة المنتج تبقى عرضة للعشوائية وللتقدير الذاتي. هذا الغياب لا يرتبط فقط بندرة فرص التكوين، بل يعكس أيضًا قصورًا في وظيفة إعادة الإنتاج المهني داخل هذه الوحدات، إذ يتم تناقل الخبرات بشكل غير مؤطر، غالبًا عبر التلقين أو المحاكاة، ما يُبقي الأداء خاضعًا لتقديرات فردية وظروف آنية.

ويُظهر هذا التوزيع المتساوي حالة من التعايش المرحلي بين نمطين من الممارسة داخل الحقل الحرفي:

- الأول يتجه نحو العقلنة والتنظيم المهني، وهو ما تمثله المبحوثات المتكوّنات، حيث تُصبح القواعد معيارًا مشتركًا يُؤطر العمل ويُوحّده.

- أما الثاني، فهو لا يزال يتمسك بنموذج تقليدي يقوم على التكرار والخبرة العينية، بعيدًا عن أي خلفية علمية أو تأطير رسمي، ما يجعله عرضة للعشوائية وعدم الاتساق.

1-4- استخدام تقنيات لتحسين جودة المنتج:

جدول رقم (8) يبين نتائج استخدام عينة الدراسة للتقنيات لتحسين جودة منتجاتها

هل تستخدمين تقنيات حديثة (أدوات أو معدات) لتحسين جودة المنتج ؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	15	%83.3
لا	3	%16.7
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

صرّحت 83.3% من المبحوثات باستخدام تقنيات حديثة – سواء أدوات إنتاج متطورة، أو معدات لتسريع وتوحيد العمليات – وهو ما يُشير إلى تحول ملموس في الوظيفة المهنية للمرأة الحرفية، من مجرّد ممارسة تقليدية إلى فاعلة داخل نسق إنتاجي منظم. استخدام هذه الوسائل يُعد مؤشرًا واضحًا على دخول المرأة في دائرة الإنتاج المعقلن، حيث يُصبح الأداء قابلاً للقياس والمقارنة، وتُستبدل الحدوس الفردية بآليات تشغيل معيارية.

هذا التموقع الجديد للمرأة يعكس وعيًا بوظيفة التكنولوجيا كعنصر ضامن للجودة، لا بوصفها مجرد أداة لزيادة الكمية أو تقليل الجهد. فالتقنيات الحديثة تُمكّن المبحوثات من ضبط العمليات بدقة، تقليص هامش الخطأ، وتحقيق مستوى من التجانس في المنتجات، مما يُعزّز مصداقية الوحدة في السوق. كما تُسهم هذه الوسائل في رفع مستوى التخصص المهني، بحيث لا يُنظر إلى الإنتاج بوصفه نشاطًا فرديًا بل كمنظومة تشغيلية منضبطة.

وبالإضافة إلى الوظيفة التقنية، فإن إدماج هذه الأدوات يكشف عن قدرة المرأة على التكيّف مع التحولات البنيوية في الحرفة، إذ تنتقل من شكلها التقليدي غير الممنهج، إلى نموذج إنتاجي يُراكم المهارات ضمن إطار مؤسسي، وهو ما يُتيح انتقال الجودة من كونها ناتجة عن الموهبة إلى كونها محصلة لمتغيرات قابلة للضبط.

في المقابل، فإن نسبة 16.7% من المبحوثات التي لا تعتمد على هذه الوسائل تُسلّط الضوء على وجود فجوة تنظيمية ومعرفية داخل جزء من البنية الحرفية. عدم استخدام التقنيات الحديثة لا يعكس

فقط محدودية في الموارد، بل قد يُشير أيضًا إلى غياب تصور مهني للجودة، حيث تستمر الممارسة وفق نمط بدائي قد يُنتج منتجًا متفاوتًا، وغير خاضع للضبط أو التكرار بنفس الكفاءة.

غياب الأدوات الحديثة في هذه الحالات يُفضي إلى ضعف في قدرة الوحدة على مقاومة التقلبات في الطلب، أو التكيّف مع متطلبات الزبون المعاصر، مما يجعل من جودة المنتج حالة ظرفية غير مستقرة. كما يُفقد الوحدة قدرتها على التقييم الداخلي، لأن التقنية تُمثّل في جوهرها جهازًا وظيفيًا يسمح بالفحص والقياس.

ومن ثم، يمكن القول إن استخدام التقنيات لا يعكس فقط الوعي بالجودة، بل يُجسّد موقع المرأة كعنصر محوري في إنتاج المعايير المهنية داخل وحدة العمل. فحين تتحول الوسائل من كونها خيارًا إلى ضرورة تنظيمية، يُصبح للمرأة دور تأسيسي في بناء مسار الجودة وضمان استمراريته.

1-5- إستخدام الإنترنت لتعرف على معايير الجودة

جدول رقم (9) يبين لنا نتائج استخدام الإنترنت للتعرف على معايير الجودة

هل تستفيدين من الإنترنت في التعرف على معايير الجودة أو تطوير منتجك؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم،بشكل دائم	8	%44.4
أحيانا	7	%38.9
لا	3	%16.7
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

صرّحت 83.3% من المبحوثات باستخدام تقنيات حديثة – سواء أدوات إنتاج متطورة، أو معدات لتسريع وتوحيد العمليات – وهو ما يُشير إلى تحول ملموس في الوظيفة المهنية للمرأة الحرفية، من مجرّد ممارسة تقليدية إلى فاعلة داخل نسق إنتاجي منظم. استخدام هذه الوسائل يُعد مؤشرًا واضحًا على دخول المرأة في دائرة الإنتاج المعقلن، حيث يُصبح الأداء قابلاً للقياس والمقارنة، وتُستبدل الحدوس الفردية بآليات تشغيل معيارية.

هذا التموقع الجديد للمرأة يعكس وعيًا بوظيفة التكنولوجيا كعنصر ضامن للجودة، لا بوصفها مجرد أداة لزيادة الكمية أو تقليل الجهد. فالتقنيات الحديثة تُمكّن المبحوثات من ضبط العمليات بدقة، تقليص هامش الخطأ، وتحقيق مستوى من التجانس في المنتجات، مما يُعزّز مصداقية الوحدة في السوق.

كما تُسهم هذه الوسائل في رفع مستوى التخصص المهني، بحيث لا يُنظر إلى الإنتاج بوصفه نشاطًا فرديًا بل كمنظومة تشغيلية منضبطة.

وبالإضافة إلى الوظيفة التقنية، فإن إدماج هذه الأدوات يكشف عن قدرة المرأة على التكيّف مع التحولات البنيوية في الحرفة، إذ تنتقل من شكلها التقليدي غير الممنهج، إلى نموذج إنتاجي يُراكم المهارات ضمن إطار مؤسسي، وهو ما يُتيح انتقال الجودة من كونها ناتجة عن الموهبة إلى كونها محصلة لمتغيرات قابلة للضبط.

في المقابل، فإن نسبة 16.7% من المبحوثات التي لا تعتمد على هذه الوسائل تُسلّط الضوء على وجود فجوة تنظيمية ومعرفية داخل جزء من البنية الحرفية. عدم استخدام التقنيات الحديثة لا يعكس فقط محدودية في الموارد، بل قد يُشير أيضًا إلى غياب تصور مهني للجودة، حيث تستمر الممارسة وفق نمط بدائي قد يُنتج منتجًا متفاوتًا، وغير خاضع للضبط أو التكرار بنفس الكفاءة.

غياب الأدوات الحديثة في هذه الحالات يُفضي إلى ضعف في قدرة الوحدة على مقاومة التقلبات في الطلب، أو التكيّف مع متطلبات الزبون المعاصر، مما يجعل من جودة المنتج حالة ظرفية غير مستقرة. كما يُفقد الوحدة قدرتها على التقييم الداخلي، لأن التقنية تُمثّل في جوهرها جهازًا وظيفيًا يسمح بالفحص والقياس.

ومن ثم، يمكن القول إن استخدام التقنيات لا يعكس فقط الوعي بالجودة، بل يُجسّد موقع المرأة كعنصر محوري في إنتاج المعايير المهنية داخل وحدة العمل. فحين تتحول الوسائل من كونها خيارًا إلى ضرورة تنظيمية، يُصبح للمرأة دور تأسيسي في بناء مسار الجودة وضمان استمراريته.

1-6- التحقق من مدى رضا الزبائن:

جدول رقم (10) متعلق بنتائج التحقق من مدى الرضا

كيف تتحققين من مدى رضا الزبائن عن جودة منتجاتك؟	التكرارات	النسب المؤوية
من خلال الملاحظات المباشرة من الزبائن	5	%27.8
من خلال تكرار عمليات الشراء	3	%16.7
من خلال الشكاوي أو الإنتقادات	9	%50
لا أتابع رضا الزبائن بشكل مباشر	1	%5.6
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تفيد النتائج أن 50% من المبحوثات يعتمدن على الشكاوى أو الانتقادات الصادرة عن الزبائن كمصدر أساسي للتأكد من مدى جودة المنتج. هذا الأسلوب يُبرز مساهمة المرأة في تحقيق الجودة من خلال التفاعل مع مخرجات التقييم الخارجي، حيث يتم توظيف الملاحظات السلبية كمرآة تعكس الخلل، وتُستخدم كأداة لتعديل المسار وتحسين الأداء. ورغم أن هذه الآلية تُعد لاحقة للفعل الإنتاجي، إلا أنها تُجسد نموذجًا من الرقابة الاجتماعية التي تسمح بتحديث المعايير داخل الوحدة دون الحاجة إلى تقنيات تقييم رسمية.

الاشتغال على "الرد الفعلي بعد الخطأ" يُشير إلى دينامية تصحيحية تمارسها المرأة الحرفية، تُعبّر عن وعي بضرورة استدراك الانحرافات وضبط نسق الإنتاج وفق توقّعات السوق. هذا التفاعل مع الزبون يُعد عنصرًا وظيفيًا بالغ الأهمية في ضبط الجودة، خصوصًا في الوحدات التي لا تتوفر على نظام داخلي صارم للمراقبة.

أما نسبة 27.8% التي يعتمدن على الملاحظات المباشرة، فتُظهر مستوى من التواصل الحي والمباشر مع الزبائن داخل محيط العمل. هذه الآلية تُجسد تفاعلًا فوريًا يُمكّن المرأة من قراءة الانطباعات وردود الأفعال بمرونة، مما يسمح بالتعديل اللحظي للمنتج أو لطريقة عرضه. هذه الممارسة تكشف عن قدرة المبحوثات على دمج الزبون في دورة الإنتاج كعنصر تقييم، بما يعزز من قابلية الجودة للتعديل المستمر.

في المقابل، تفيد نسبة 16.7% بأنهن يعتمدن على تكرار الشراء كمؤشر للرضا، وهو مقياس يتسم بالموضوعية لكنه يفتقر إلى البُعد التحليلي، لأنه لا يُفصح بالضرورة عن الأسباب التفصيلية للقبول أو الرفض. فهو يُعطي انطباعًا عامًّا دون تحديد الجوانب الدقيقة التي تحتاج إلى تطوير أو تثبيت. وبالتالي، فإن هذا الشكل من التقييم يُسهم في تحسين الجودة بشكل غير مباشر، لكنه لا يتيح تعديلًا دقيقًا للمكونات.

أما نسبة 5.6% التي لا تتابع رضا الزبائن، فتُثير قلقًا تنظيميًا، إذ تكشف عن غياب حلقة أساسية في دائرة الجودة، وهي التغذية الراجعة. فعدم تقييم المنتج من خلال ملاحظات الزبائن يُعطل إمكانية تطويره، ويجعل الأداء مغلقًا على ذاته، عرضة لتكرار نفس الأخطاء، مما يهدد استقرار الجودة على المدى الطويل.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن مساهمة المرأة الحرفية في ضمان جودة المنتج لا تقتصر على مرحلة التصنيع، بل تمتد إلى ما بعد البيع كمرحلة تقييم بنّاءة. وكلما كانت آليات التقييم

أكثر دقة وتفاعلية، زادت فرص التطوير، وتعززت مكانة المنتج داخل السوق، وهو ما يجعل من المرأة عنصرًا تنظيميًا فاعلًا في ضمان استدامة الجودة ومواكبة توقعات الزبون.

7-1 جودة المنتج وتعزيز التنافس في السوق:

جدول رقم (11) يوضح نتائج الجودة والتنافس في السوق

هل تشعرين أن جودة المنتج تعزز تنافسيتك في السوق؟	التكرارت	النسب المؤوية
نعم	17	%94.6
لا	1	%5.4
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

صرّحت 94.6% من المبحوثات بأن جودة المنتج تُعزز من قدرتهن التنافسية، وهي نسبة تكشف عن وعي تنظيمي متقدّم بوظيفة الجودة كرافعة أساسية للتموقع داخل السوق. هذا الوعي لا يُختزل في الاعتراف النظري بقيمة الجودة، بل يعكس قدرة المرأة الحرفية على إدراك أن الجودة لم تعد خيارًا، بل أصبحت معيارًا مركزيًا يحدد بقاء المنتج واستمراريته في فضاء اقتصادي يتّسم بتعدد البدائل وتقلّب أذواق المستهلكين

هذا الإدراك يُترجم غالبًا في ممارسات مهنية تميل إلى الضبط والدقة والاهتمام بالتفاصيل، لأن المرأة تُدرك أن المنافسة لا تُكسب بالحضور فحسب، بل بالتفرّد النوعي. فحين تُقدّر جودة المنتج كعنصر تنافسي، تصبح كل خطوة داخل سلسلة الإنتاج خاضعة للتقييم والتحسين، مما يخلق ديناميكية متواصلة تُؤسس لجودة مستدامة لا ظرفية

كما تعكس هذه النسبة المرتفعة تطورًا في البنية المفاهيمية للمبحوثات، إذ يُنظر إلى الجودة ليس فقط من زاوية الرضا اللحظي للزبون، بل من زاوية الأثر الطويل المدى في تعزيز الثقة، وتوسيع قاعدة الزبائن، وفتح قنوات تسويقية جديدة، أي أنها أصبحت مؤشرًا استراتيجيًا على الفعالية السوقية

في المقابل، تُظهر النسبة المتبقية، 5.4% أنها لا تؤمن بهذه العلاقة وبالتالي هناك شرائح من المبحوثات لم تبلُغ بعد مستوى من النضج المهني الذي يربط الأداء الداخلي بالنتائج السوقية. هذه

المحدودية في الإدراك قد تُنتج ممارسة تقليدية لا تتفاعل مع منطق السوق، مما يُفقد المنتج قابليته للتنافس ويُبقي الأداء أسيرًا لنجاح فردي عارض، لا لقواعد تسويقية مدروسة.

كما قد تعكس هذه النسب قصورًا في التكوين أو في الخبرة الميدانية، ما يجعل مفاهيم مثل "القيمة المضافة" أو "التميّز التنافسي" غير مدمجة ضمن البناء المهني للمبحوثات، وبالتالي، تبقى الجودة من منظورهن وظيفة شكلية، لا استراتيجية.

انطلاقًا من ذلك، يمكن التأكيد أن مساهمة المرأة في تحقيق جودة المنتج تتخذ في هذا السياق بُعدًا استباقيًا، حيث تتحول الجودة إلى أداة لترسيخ الحضور الاقتصادي وليس مجرد استجابة للطلب. وكلما اتّسعت دائرة النساء اللاتي يملكن هذا الوعي، زادت قدرة القطاع الحرفي على إرساء قاعدة تنافسية قائمة على النوعية، لا الكمّ، مما يُعزز من استقلالية الوحدة الإنتاجية وثباتها داخل النسق الاقتصادي

8-1 رفض المنتج لمشكلات في الجودة:

جدول رقم (12) يوضح نتائج رفض المنتج لمشكلات في الجودة

هل سبق وأن رفض منتج بسبب مشكلات في الجودة؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	9	%50
لا	9	%50
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُظهر النتائج أن 50% من المبحوثات واجهن رفضًا مباشرًا لمنتجاتهن من طرف الزبائن بسبب مشكلات في الجودة، وهو مؤشر واضح على وجود خلل في بنية الضبط الداخلي لسيرورة الإنتاج. هذا الرفض لا يُعبّر فقط عن وجود عيوب مادية في المنتَج، بل يُشير إلى قصور في آليات الفحص القبلي، وضعف في القدرة على توقع معايير التقييم الخارجي. وبالتالي، فإن مساهمة المرأة في تحقيق الجودة، وإن كانت حاضرة في مراحل الإنجاز، تبقى غير مكتملة إن لم تترافق بمنظومة تقويمية تُفعل قبل طرح المنتج

هذا الوضع يُبرز هشاشة في الوظيفة الوقائية داخل الوحدة الإنتاجية، ويُظهر أن الجودة، في جزء من الحالات، لا تزال رهينة للنتيجة النهائية أكثر من كونها هدفًا مهيكلًا يوجّه جميع مراحل العمل. فالرفض في هذه الحالة لا يُمثل فقط عقبة تجارية، بل يُعري ثغرات في تكامل الأدوار داخل النسق التنظيمي، ويُبيّن أن بعض الوحدات تفتقر إلى مأسسة الرقابة الذاتية كمكوّن جوهري في تحقيق الجودة

أما النسبة المقابلة (50%) من المبحوثات اللاتي لم تُرفض منتجاتهن، فهي لا تُفسّر بشكل أحادي. فمن جهة، قد تكون دلالة على تحقّق فعلي للجودة نتيجة ضبط محكم، تكوين جيد، أو اعتماد أدوات تقييم قبلي فعالة. ومن جهة أخرى، قد يُعزى هذا الغياب إلى قصور في ثقافة الزبون في التعبير عن عدم الرضا، أو إلى ضعف قنوات التبليغ، مما يجعل بعض المنتجات تمرّ دون تقييم نقدي حقيقي

هذا التناقض في النتائج يعكس تباينًا في مستوى مساهمة المرأة في تثبيت الجودة. ففي حين نجحت بعض الوحدات في تجاوز الخلل عبر تنظيم أكثر صرامة، لا تزال وحدات أخرى تعمل داخل إطار هش يُنتج مخرجات قابلة للرفض، مما يُضعف مصداقية المنتَج ويُهدد الاستقرار المهني للمبحوثات داخل السوق

وعليه، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إعادة بناء دورة الإنتاج الحرفي لتتضمن مراحل واضحة للضبط القبلي، والاختبار، والتغذية العكسية، تجعل من الجودة بنية مسبقة لا نتيجة عرضية. وهنا تبرز الحاجة إلى رفع وعي المرأة الحرفية بدور الرقابة الذاتية كوظيفة تنظيمية متكاملة، تكفل تحقيق جودة مستدامة، وتمنع تكرار الإخفاقات التي قد تضعف الثقة في المنتج وتُعرقل تموقع الوحدة الإنتاجية في المحيط التنافسي.

9-1 الجوانب التي يركز عليها لتحسين جودة المنتج:

جدول رقم(13) متعلق بنتائج تساؤل جوانب تحسين جودة المنتج

ما الجوانب التي تركزين عليها لضمان جودة المنتج ؟	التكرارات	النسب المؤوية
نوعية المواد الأولية	1	%5.6
الدقة في التصنيع	5	%27.8
الإنهاء الجيد للمنتج	5	%27.8
التغليف والتعبئة	4	%22.2
اختبار المنتج قبل طرحه	3	%16.7
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

أظهرت نتائج هذا الجدول أن 27.8% من المبحوثات يُركزن على الدقة في التصنيع كوسيلة لضمان جودة المنتج، وهي نسبة تعكس توجهًا نحو التحكم الفني في المراحل الوسطى من العملية

الإنتاجية، حيث تُعد الدقة عاملًا حاسمًا في تقليص الهدر وضمان التطابق بين النموذج الذهني للمنتج والنتيجة الفعلية. يُعد هذا التركيز مؤشرًا على وعي بضرورة اتساق التفاصيل، وضبط كل مرحلة باعتبارها مساهمة مباشرة في رسم الهوية النهائية للمنتج.

النسبة ذاتها (27.8%) ركّزت على الإنهاء الجيد للمنتج، وهو ما يدل على اهتمام بصري ووظيفي بالصورة النهائية، ووعي بأثر المظهر الخارجي في تعزيز قيمة المنتج لدى الزبون. هذه النسبة تُترجم مساهمة المرأة في تحسين الجاذبية السوقية للمنتج عبر اللمسات النهائية، مما يعكس فهماً بأن الجودة لا تكتمل إلا حين يُصاغ المنتج بصريًا بطريقة تُحاكي التوقعات، وتُوحي بالإتقان.

من جهة أخرى، ركّزت 22.2% من المبحوثات على التغليف والتعبئة، وهو توجه يُظهر إدراكًا لأهمية المكونات التسويقية في دعم جودة المنتج. التغليف لا يُمثل مجرد وسيلة للحفظ، بل يُعد قناة تواصل بصري ورسالة ضمنية حول العناية بالمنتج، ما يجعل من هذه المساهمة بعدًا استراتيجيًا للجودة، يمتد إلى مرحلة ما بعد الإنتاج.

كما أفادت 16.7% من المبحوثات أنهن يُجرين اختبارًا للمنتج قبل طرحه في السوق، وهي ممارسة تؤشر على وعي متقدم بمبدأ التقويم القبلي، أي فحص الأداء الداخلي قبل تعريضه للتقييم الخارجي. هذه النسبة تمثل محاولة فعالة لدمج مفهوم الرقابة الذاتية في النسق المهني، لكنها تبقى غير كافية لتحقيق تعميم فعلي لمنطق الفحص داخل ثقافة الإنتاج الحرفي.

غير أن المثير للانتباه هو أن 5.6% فقط من المبحوثات ركّزن على نوعية المواد الأولية، وهي نسبة تُعد منخفضة بشكل يثير القلق. هذا الإهمال لا يُمثل مجرد خلل في ترتيب الأولويات، بل يُعبّر عن ثغرة بنيوية في بناء الجودة من مصدرها. فالمواد الأولية تُعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها باقي مراحل التصنيع، وأي تهاون في انتقائها سينعكس آليًا على بقية مراحل الإنتاج، مهما بلغت دقتها أو جماليتها.

إن تجاهل هذا المكوّن يُفقد المرأة القدرة على التحكم في القيمة الجوهرية للمنتج، ويجعل جودة التصنيع والإخراج النهائي مجرد قشرة تُخفي عيوبًا كامنة. كما أن غياب هذا التركيز يُضعف من القدرة على الصمود في وجه التقييم الحاد من قِبل الزبائن، خاصة في الأسواق التي تُدقق في المتانة، السلامة، أو المطابقة للمعايير.

بناءً على ذلك، يتضح أن مساهمة المرأة في ضمان الجودة تتجلى بقوة في المستويات النهائية من الإنتاج، حيث تكون النتائج مرئية وقابلة للتقويم الفوري، لكنها تضعف بشكل ملحوظ في المرحلة

التأسيسية، أي على مستوى المدخلات. وهذه المفارقة تُظهر أن تعزيز ثقافة الجودة لا يتطلب فقط تحسين ما يُرى، بل يبدأ من اختيار ما لا يُرى، أي المادة الخام، بوصفها نقطة الانطلاق في سلسلة متكاملة

10-1 التحسين في المنتجات:

جدول رقم (14) يبين نتائج إجراء تحسين في المنتج بناء على طلب الزبائن

هل تقومين بإجراء تحسينات على المنتج بناء على ملاحظات الزبائن؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم،بشكل دائم	9	%50
أحيانا فقط	8	%44.4
لا	1	%5.6
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُظهر نتائج الجدول أن 50% من المبحوثات يُدخلن تحسينات على منتجاتهن بشكل دائم، استنادًا إلى الملاحظات الصادرة عن الزبائن. هذه النسبة تعكس نمطًا تفاعليًا نشطًا في التعامل مع الجودة، حيث لا يُعد المنتج نتيجة نهائية مغلقة، بل مشروعًا قابلًا للمراجعة والتطوير المستمر. هذا السلوك التنظيمي يُشير إلى فهم وظيفي بأن الجودة لا تُبنى فقط داخل الورشة، بل تتحدد فعليًا من خلال العلاقة مع الزبون كمصدر للمعلومة التقييمية.

التحسين الدائم بناءً على التغذية الراجعة يُظهر أن المرأة الحرفية لم تعد تُنتج لتستهلك، بل تُنتج لتتجاوب، وتُصحّح، وتُراكم المعرفة العملية من خلال الخبرة السوقية. هذه الممارسة تُجسد نضجًا في ثقافة التنظيم الذاتي، حيث يتحول الزبون إلى شريك في التكوين المستمر للمنتَج، وتصبح الجودة فعلًا مشتركًا يتأسس على التفاوض الصامت بين العرض والطلب.

من جانب آخر، تكشف نسبة 44.4% من المبحوثات عن قيامهن بالتحسينات "أحيانًا"، وهي نسبة تعكس استعدادًا مرنًا ولكن غير دائم للتطوير. هذا التذبذب في الاستجابة قد يكون مرتبطًا بعوامل خارجية مثل قلة الموارد، ضيق الوقت، أو محدودية في قنوات التواصل مع الزبائن، لكنه يُشير أيضًا إلى وجود وعي غير مكتمل بوظيفة التعديل كجزء أساسي من استراتيجية الجودة. ففي غياب انتظام هذا السلوك، تبقى التحسينات مرتبطة بردود الفعل اللحظية، دون أن تُصبح جزءًا من دورة الضبط التنظيمي المستمر.

أما نسبة 5.6% من المبحوثات اللاتي لا يُدخلن تحسينات بناءً على الملاحظات، فهي تمثل نقطة ضعف حرجة داخل البناء المهني للوحدة الإنتاجية. فرفض التفاعل مع آراء الزبائن يُعد انقطاعًا في حلقة الجودة، يُفقد المرأة القدرة على إدماج العنصر الخارجي في ضبط الأداء الداخلي. هذا الانفصال عن السوق لا يؤدي فقط إلى تراكم العيوب، بل يُفضي إلى عجز في التحديث الذاتي، مما يهدد استقرار الموقع التنافسي للمنتج، ويفرض على الوحدة نمطًا من الجمود التنظيمي يُضعف قابليتها للبقاء ضمن منطق التغيير والتحوّل.

في ضوء ذلك، يتّضح أن مساهمة المرأة في تحقيق الجودة عبر آلية التحسين ترتبط أساسًا بمدى قدرتها على توظيف التغذية العكسية كمنظومة تطوير وليس كحالة استثنائية. فحين تتحول الملاحظات إلى أدوات تشخيص، وتُترجم إلى تعديلات ملموسة، يصبح فعل الإنتاج فعلًا تراكميًا، تتقدّم فيه الجودة من كونها صفة إلى أن تُصبح بنية مهنية دائمة

2- تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني:مساهمة المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج.

مساهمة المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج.

2-1 إعادة تصميم المنتجات

جدول رقم (15) يبين نتائج تساؤل إعادة تصميم المنتجات

هل تقومين بإعادة تصميم منتجاتك بشكل دوري؟	التكرارات	النسب المؤوية
دائما	8	%44.4
أحيانا	9	%50
أبدا	1	%5.6
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

أظهرت نتائج الجدول أن 50% من المبحوثات يُقمن بإعادة تصميم منتجاتهن أحيانًا، وهي النسبة الأكبر، ما يُشير إلى أن فعل التعديل داخل هذه الوحدات لا يُمارَس بصورة دورية أو ضمن مخطط واضح، بل يتم بشكل انتقائي واستجابي لمواقف معينة. هذا الأسلوب يكشف عن أن إعادة التصميم لا تزال تمثّل عند نصف العينة ممارسة ظرفية مرتبطة غالبًا بتغيرات السوق أو برغبات الزبائن، لا بوصفها وظيفة تنظيمية ثابتة ضمن هيكل الإنتاج.

إن الطابع المتقطع لهذا الفعل يُظهر أن تحديث الشكل أو الوظيفة للمنتج غير مدمج بعد ضمن ثقافة إنتاجية مستقرة، بل يخضع لاعتبارات وقتية مثل ضغط العمل، الموارد المتاحة، أو ردود الفعل المفاجئة. وبذلك، يظل التجديد في هذه الحالات مجرّد استجابة أكثر منه استراتيجية دائمة للتطوير، مما يضعف من قدرة الوحدة على فرض هوية بصرية ثابتة ومتجددة في آن معًا

أما نسبة 44.4% من المبحوثات اللاتي يُقمن بإعادة التصميم بشكل دائم، فهي تمثل الاتجاه الأكثر تنظيمًا ونضجًا في الممارسة المهنية، حيث يُفهم التعديل هنا كجزء لا يتجزأ من الدورة الإنتاجية، ويُمارَس بشكل يُراعي تغير الأذواق، تطور المنافسة، وحاجة السوق إلى التجديد. هذه النسبة تُدلل على أن بعض النساء المقاولات نجحن في دمج فعل التصميم ضمن منظومة استراتيجية أوسع تهدف إلى استمرارية المنتج وتحسين مكانته التنافسية، من خلال التكيف الذكي مع المتغيرات دون الإخلال بالهوية الأساسية للمنتَج

في حين لم تتجاوز نسبة من لا يُجرين أي تعديل على التصميم سوى 5.6%، وهي نسبة منخفضة، لكنها تُشير إلى جمود في الأداء الإبداعي، وغياب التفاعل مع ديناميكيات السوق. في هذا السياق، يُصبح المنتج مهددًا بالتقادم، إذ يكرر نفسه ولا يُقدم ما يُحفّز الزبون على إعادة الاختيار أو التفاعل. هذا الثبات لا يُعبّر فقط عن فقر في الموارد، بل قد يكشف عن غياب الوعي المهني بأهمية التجديد في كسب الثقة وتوسيع قاعدة الزبائن

وبناءً على مجمل هذه النتائج، يمكن القول إن إعادة التصميم تُمارَس داخل عينة الدراسة بشكل متفاوت يعكس التباين في الوعي التنظيمي والقدرة على التحديث. فكلما اتجه الفعل التصميمي نحو الانتظام، اتخذ طابعًا وظيفيًا يُسهم في بناء استمرارية المنتج، في حين أن التقطع أو الغياب يُضعف من مساهمة المرأة في تطوير العمل الحرفي، ويُبقي نشاطها في حدود الإنجاز التكراري دون ديناميكية ابتكار حقيقية.

2-2 أسباب إعادة التصميم

جدول رقم (16) يبين نتائج أسباب إعادة تصميم المنتجات

ما الأسباب التي تدفعك لإعادة تصميم المنتج؟	التكرارات	النسب المؤوية
تلبية طلب الزبائن	5	%27.8
تحسين المظهر والجاذبية	6	%33.3
مسايرة الموضة	5	%27.8
تقليل التكلفة	2	%11.1
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

أبانت نتائج الجدول أن 33.3% من المبحوثات يعتبرن أن تحسين المظهر والجاذبية هو الدافع الأساسي وراء إعادة التصميم، ما يكشف عن حضور قوي للبعد الجمالي في تصور المرأة الحرفية لوظيفة المنتج. فالتعديل هنا لا يتم فقط من أجل التجديد، بل يُمارس كدعامة لرفع القيمة السوقية عبر تعزيز الأثر البصري للمنتج. ويعكس هذا التركيز على الشكل الخارجي وعيًا بأن الجاذبية البصرية تُعد مدخلًا أساسيًا لإقناع الزبون، وهو ما يُجسد اندماج النساء الحرفيات في منطق السوق، حيث تُعد الصورة أداة ترويجية لا تقل أهمية عن الوظيفة.

في المرتبة الثانية، جاءت نسبتان متساويتان بـ27.8%، حيث أفادت مجموعة من المبحوثات أن الدافع لإعادة التصميم يتمثل في تلبية طلبات الزبائن، ما يؤشر على انفتاح وظيفي على التغذية العكسية، حيث لا يُنظر للزبون كمستهلك سلبي، بل كمصدر توجيهي لتطوير المنتج. بينما رأت مجموعة أخرى بنفس النسبة أن مسايرة الموضة هي المحرك الأساس، وهو ما يدل على تفاعل المرأة الحرفية مع المتغيرات الثقافية والجمالية في محيطها، وسعيها لدمج هذه المستجدات داخل إنتاجها المهني. هذان الدافعان معًا يُبرزان أن إعادة التصميم لا تُمارَس بمعزل عن المحيط، بل تُبنى على توازن بين مطالب السوق واتجاهات الذوق العام.

أما النسبة الأقل (11.1%)، التي ربطت عملية إعادة التصميم بهدف تقليل التكلفة، فتُشير إلى أن الاعتبارات الاقتصادية تُمارس تأثيرًا محدودًا نسبيًا في توجيه التعديلات. هذا المعطى يُظهر أن الوظيفة الاقتصادية لا تزال في المرتبة الخلفية مقارنة بالوظيفتين الجمالية والتفاعلية. فالتجديد، لدى

غالبية المبحوثات، لا يهدف أساسًا إلى خفض التكاليف أو الاقتصاد في الموارد، بل يُوظَّف لخلق منتج أكثر تنافسية على المستوى البصري والتجريبي..

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن القول إن إعادة التصميم تُمارس في سياق يطغى عليه منطق التفاعل مع السوق والانخراط في الثقافة الجمالية الحديثة، أكثر من كونه استجابة لضغوط مادية. هذا يُشير إلى أن المرأة الحرفية تُسهم في تطوير المنتج الحرفي من خلال الارتقاء بجودته الشكلية وتحقيق التلاؤم بين عرضه ومحيطه الثقافي والاجتماعي، في حين أن أبعاد الكفاءة الاقتصادية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل لتُشكّل ركيزة موازية في توجهات التعديل المستقبلي.

3-2 أفكار إعادة التصميم

جدول رقم (17) يبين نتائج أفكار إعادة التصميم

من أين تستمدين أفكارك في إعادة التصميم ؟	التكرارات	النسب المؤوية
من تجاربي الشخصية	4	%22.2
من السوق والمنافسين	4	%22.2
من الزبائن	5	%27.8
من الإنترنت ومواقع التواصل	5	%27.8
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تفيد المعطيات الرقمية الواردة في هذا الجدول أن النسب الأعلى كانت متساوية بـ27.8%، لصالح مصدرين رئيسيين هما: الزبائن والإنترنت ومواقع التواصل. هذا التوازن في الاستجابة يُبرز أن المرأة الحرفية تُمارس إعادة التصميم بوصفه فعلًا تفاعليًا، يتأسس على انفتاح مزدوج على المحيطين الواقعي والافتراضي. فمن جهة، يُعدّ الإصغاء لملاحظات الزبائن مصدرًا مباشرًا لتحديد مكامن النقص أو فرص التحسين في المنتج، بما يعكس قدرة على استيعاب التغذية العكسية كأداة تطويرية. ومن جهة ثانية، يُمثل اللجوء إلى المنصات الرقمية وسيلة لإعادة تغذية الخيال التصميمي، واستلهام معالجات بصرية وتقنية تُعزز من حداثة الطرح وجاذبية المنتج.

في المرتبة التالية، جاءت نسبة 22.2% لصالح كل من السوق والمنافسين والتجربة الشخصية. الاستناد إلى السوق يدلّ على وعي مقارن، تُمارس من خلاله المرأة نوعًا من الرصد للمحيط المهني والتموقع داخله، حيث تتحول ملاحظتها للمنافسين إلى مرآة تُعيد من خلالها قراءة تصاميمها الخاصة

وتُكيّفها. أما اعتماد بعض المبحوثات على التجربة الذاتية كمصدر رئيس، فيعكس ثقة في التراكم العملي، وتحويل الخبرة الشخصية إلى مرجعية إبداعية داخلية تُسهم في إثراء مسار التعديل دون الحاجة إلى عناصر خارجية.

هذا التوزيع العام للمصادر يُشير إلى أن مساهمة المرأة في إعادة تصميم المنتج لا تنبع من منطق واحد، بل من تداخل بين استجابات ظرفية وتجارب متراكمة وانفتاح معرفي مستمر. ويعكس ذلك أن إعادة التصميم ليست مجرد ردّ فعل لحظي، بل عملية مركبة تجمع بين التقليد والتجديد، بين الإصغاء والمبادرة، وبين التأثر

4-2 الإبداع الشخصي

جدول رقم (18) يبين لنا نتائج الإبداع الشخصي للمقاولة في تصميم منتجاتها

ما مدى اعتمادك على الإبداع الشخصي في إعادة التصميم؟	التكرارات	النسب المؤوية
أعتمد كليا	9	%50
جزئيا	8	%44.4
لا أعتمد عليه	1	%5.6
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تشير البيانات الإحصائية إلى أن 50% من المبحوثات يعتمدن بشكل كلي على الإبداع الشخصي في عملية إعادة تصميم المنتج، وهي النسبة الأعلى، ما يُبرز بوضوح أن نصف العينة تتبنى منهجًا ذاتيًا خالصًا في توليد التصاميم وتطويرها، بعيدًا عن النسخ أو المحاكاة المباشرة. هذا الاعتماد الكامل على الحدس والابتكار الذاتي يُعبّر عن درجة متقدمة من التفرد المهني والثقة في القدرة الداخلية على صياغة رؤى جمالية متميزة، ويُرسّخ ثقافة إنتاج تعتمد على البصمة الشخصية كعنصر تمايز في السوق

في المرتبة الثانية، جاءت نسبة 44.4% من المبحوثات اللاتي يعتمدن على الإبداع بشكل جزئي، وهو ما يعكس منظورًا توفيقيًا يجمع بين الذات والمرجع؛ حيث يُستفاد من الخبرة الشخصية لكن دون الانغلاق عن مصادر الإلهام الخارجية، كالاتجاهات الرائجة أو الملاحظات السوقية. هذا التوازن بين التلقائية والتوجيه يدل على مرونة تنظيمية في إدارة عملية التصميم، تجعل من الإبداع وسيلة للتجديد دون

الانفصال عن المحيط المهني،أما نسبة 5.6% التي لا تعتمد على الإبداع الشخصي مطلقًا، فتُعبّر عن قصور في الممارسة الابتكارية، أو تمسّك بنمط تقليدي يُعيد إنتاج نفس القوالب المعهودة دون تطوير. هذه النسبة، وإن كانت محدودة، إلا أنها تُسلّط الضوء على ثغرة جمالية داخل بعض الوحدات الإنتاجية، قد تؤثر سلبًا على فرص التميز والقدرة على جذب الزبائن عبر تجديد الشكل والمضمون

تُبرز هذه النتائج عمومًا أن الإبداع الشخصي لدى المرأة المقاولة يُشكّل عنصرًا وظيفيًا محوريًا في تطوير المنتج الحرفي، سواء بوصفه أساسًا أصيلًا أو مكملًا لما يُستلهم من الخارج. كما أن تفاوت مستويات الاعتماد عليه يُبيّن مدى تباين البنى التنظيمية والقدرات الذاتية داخل وحدات العمل، وهو ما يدعو إلى دعم وتشجيع مسارات الإبداع الفردي لتتحول من مهارات خاصة إلى ممارسات مؤسسية تُسهم في بناء هوية تصميمية أكثر استقلالًا وابتكارًا.

5-2 الإستعانة بمصممين مختصين

جدول رقم (19) يوضح نتائج استعانة عينة الدراسة بمصممين مختصين لتحسين منتجاتهم

هل استعنت من قبل بمصممين متخصصين لتطوير منتجك؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	9	%50
لا	9	%50
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تتُبرز النتائج الميدانية أن نسبة 50% من المبحوثات صرّحن بالاستعانة بمصممين مختصين في عمليات إعادة التصميم، وهي نسبة تُعادل تمامًا من لا تستعنّ بأي خبرة خارجية. هذا التوازن يُشير إلى تباين واضح في الرؤية التنظيمية لدى النساء المقاولات تجاه دور التخصص الخارجي في تطوير المنتَج الحرفي. فبالنسبة للنصف الذي يستعين بالمصممين، فإن الأمر لا يُعد مجرد حاجة تقنية، بل هو مؤشر على انفتاح مهني على مصادر المعرفة الدقيقة، وسعي نحو إدماج الخبرة الفنية ضمن العملية الإبداعية، بما يعزز من احترافية المنتج ويرتقي بمواصفاته الجمالية والوظيفية.

هذا الشكل من التعاون يُعد تعبيرًا عن فهم مؤسسي لدور التخصصات المكمّلة، ويُكرّس ثقافة تشاركية تُعيد توزيع الأدوار داخل النسق الحرفي، بحيث تُصبح إعادة التصميم مسؤولية جماعية تتوزع بين الرؤية الفنية لصاحبة المشروع والمساهمة التقنية للمختص.

في المقابل، فإن نسبة 50% الأخرى التي لا تستعين بأي مصمم مختص، تعكس من جهة ثقة عالية في القدرات الذاتية على إدارة التعديل والتجديد، ومن جهة أخرى قد تُعبّر عن عوائق تنظيمية أو اقتصادية تحول دون اللجوء إلى خدمات الخبراء، خصوصًا في حال ضعف الموارد أو غياب ثقافة التخصص داخل الوحدة الإنتاجية.

ورغم أن هذا التوزيع المتساوي لا يُظهر تفوقًا واضحًا لأحد الاتجاهين، إلا أنه يكشف عن فجوة معرفية ومهنية بين من يتبنين استراتيجية التعاون الخارجي، ومن يُفضّلن الاعتماد الحصري على الذات، وهي فجوة تؤثر بشكل مباشر على تنوع الحلول التصميمية، ودقة تنفيذها، وقدرتها على الاستجابة لمتغيرات السوق،وبناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن الاستعانة بالمختصين تُعدّ في حد ذاتها مؤشرًا على تطور البنية التنظيمية داخل الوحدة الحرفية، وتحولها من نمط فردي إلى نموذج مؤسساتي أكثر تكاملًا، فيما يُعبّر غياب هذا التعاون عن استمرار بعض الوحدات في ممارسة التصميم ضمن أطر تقليدية قائمة على الاجتهاد الشخصي فقط.

6-2 إعادة التصميم وتحسين صورة المنتج لدى الزبائن

جدول رقم (20) يبين نتائج إعادة التصميم وتحسين صورة المنتج لدى الزبائن

هل إعادة التصميم تساهم في تحسين صورة منتجك لدى الزبائن؟	التكرارات	النسب المؤوية
دائما	10	%55.6
احيانا	6	%33.3
أبدا	2	%11.1
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

أبانت النتائج أن 55.6% من المبحوثات يرَين أن إعادة التصميم حسّنت بصورة كبيرة من صورة المنتج في نظر الزبائن، وهي النسبة الأعلى، ما يُشير إلى أن التعديل في الشكل أو البنية لا يُعتبر فعلًا شكليًا فحسب، بل يُنتج أثرًا إدراكيًا واضحًا على مستوى التفاعل الاستهلاكي. فإعادة التصميم هنا لا تُعيد فقط تشكيل المنتَج بصريًا، بل تُعيد معه بناء التمثّل الاجتماعي للمنتج في ذهن الزبون، بما يُرسّخ علاقة جديدة تقوم على الإقناع، والتجديد، وتوسيع دائرة القبول.

هذا المعطى يُبيّن أن المرأة المقاولة تُدرك القيمة الرمزية للتغيير التصميمي، بوصفه أداة لإعادة تموقع المنتج في السوق، ووسيلة لإبراز مرونة المشروع الحرفي وقدرته على مواكبة التطور دون التفريط في أصالته.

في المرتبة الثانية، صرّحت 33.3% من المبحوثات أن التأثير كان "أحيانا "، ما يُشير إلى فاعلية عند إعادة التصميم في نظر هذه العينة. قد يُعزى هذا التقييم إلى طبيعة التعديلات التي قد تكون شكلية أكثر منها جوهرية، أو إلى ضعف الترويج الموازي لهذه التغييرات، مما يحول دون إدراك الزبائن لقيمتها الحقيقية. كما قد يعكس هذا التفاوت اختلافًا في ثقافة الزبون ذاته، ومدى انتباهه للعناصر الجمالية والتقنية الجديدة.

أما نسبة 11.1% من المبحوثات اللواتي لم يُلاحظن أي تأثير لإعادة التصميم على صورة المنتج، فهي وإن كانت محدودة، إلا أنها تكشف عن وجود عوائق في توصيل التعديلات بصريًا أو وظيفيًا، سواء بسبب ضعف وسائل العرض أو قصور في فهم السوق المستهدف. وفي بعض الحالات، قد يكون عدم التأثير ناتجًا عن محدودية التعديل ذاته، أو كونه غير منسجم مع توقعات الزبائن، ما يُفقده وظيفته التسويقية المفترضة

وعليه، يتضح أن إعادة التصميم تُؤدي، في أغلب الحالات، إلى تحسين إدراك الزبون للمنتج، ما يُعزز من مكانته التنافسية ويُرسّخ حضوره في الذاكرة البصرية للمستهلك. غير أن هذا الأثر يبقى مرتبطًا بمدى وعي المرأة بأدوات التعديل، وبقدرتها على توظيفها في سياق منسجم مع تفضيلات السوق، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من التكوين والتجريب للوصول إلى تأثير تصميمي أقوى وأكثر فاعلية

2-7 التعديلات على تصميمات المنتج

جدول رقم (21) يبين نتائج التعديلات على تصميمات المنتج

كم مرة تدخلين تعديلات على تصميم نفس المنتج في السنة ؟	التكرارات	النسب المؤوية
ثلاث مرات فأكثر	7	%38.9
مرتين	6	%33.3
مرة واحدة	4	%22.2
لا أغير التصميم	1	%5.6
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُبرز المؤشرات الرقمية أن 38.9% من المبحوثات يُجرين ثلاث تعديلات فأكثر على نفس التصميم خلال السنة، وهي النسبة الأعلى، ما يعكس ديناميكية عالية في التعامل مع عملية إعادة التصميم. هذا التواتر في التعديل يدل على أن المرأة الحرفية لا تتعامل مع التصميم كمنتج نهائي مغلق، بل كنسق مفتوح دائم التحديث، تُعاد قراءته وتكييفه وفق متغيرات السوق، وذوق الزبائن، أو حتى التجريب الذاتي داخل الورشة، هذا السلوك يُعبّر عن نسق إنتاجي مرن ومتفاعل، حيث يُصبح التعديل جزءًا لا يتجزأ من دورة حياة المنتج، لا مجرد خطوة ثانوية. ويُشير ذلك إلى وجود نزعة تطويرية منظمة لدى هذه الفئة من المبحوثات، ما يعزز من قابليتهن للابتكار وتحقيق التميز عبر التجديد المستمر.

في المرتبة الثانية، أفادت 33.3% من المبحوثات بأنهن يُعدّلن التصميم مرتين في السنة، ما يُعبر عن نمط معتدل في التعديل، يُوازن بين الحاجة إلى التجديد ومحدودية الموارد أو الاستقرار في الطلب. هذا النمط يعكس انضباطًا وظيفيًا في ممارسة التعديل، قد يكون مدفوعًا باستراتيجية إنتاجية محددة تراعي مواسم البيع أو معارض التسويق

أما نسبة 22.2% التي تكتفي بتعديل واحد فقط سنويًا، فتمثل نموذجًا أقل تفاعلًا مع منطق التغيير السريع، ربما بسبب التركيز على الجودة الثابتة أكثر من التجديد، أو نتيجة قلة الطلب على التعديل من الزبائن. ومع أن هذا النمط لا يُعبّر بالضرورة عن قصور، إلا أنه قد يُحد من فرص الابتكار المتسارع في محيطٍ مهني يتغير بوتيرة عالية

وأخيرًا، فإن نسبة 5.6% من المبحوثات اللواتي لا يُجرين أي تعديل على التصميم، تُشير إلى جمود واضح في البنية الإبداعية، وغياب التفاعل مع التحولات الجمالية أو السوقية. مثل هذا السلوك يُهدد استمرارية المنتج داخل السوق، ويُضعف من قدرة الوحدة الحرفية على المنافسة في بيئة تتطلب التحديث المتواصل، بناءً على ما سبق، يُمكن التأكيد أن عدد التعديلات على نفس التصميم يُمثل مؤشرًا دقيقًا لقياس حيوية الوحدة الإنتاجية، ومدى جاهزيتها للابتكار المستمر. فكلما ارتفع تواتر التعديلات، دلّ ذلك على مرونة في الأداء التنظيمي، واستعداد دائم لتحديث هوية المنتج بما يواكب متطلبات السوق.

8-2 الإعتماد على الإنترنت وبرامج التصميم لتطوير المنتج

جدول رقم (22) يبين نتائج اعتماد المقاولة على الإنترنت والبرامج لتحسين منتجاتها

هل تعتمدين على الإنترنت أو برامج التصميم الرقمية في تطوير المنتج	التكرارات	النسب المؤوية
دائما	8	%44.4
أحيانا	7	%38.9
أبدا	3	%16.7
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُظهر القراءة الإحصائية للجدول أن 44.4% من المبحوثات يعتمدن دائمًا على الإنترنت وبرامج التصميم خلال عمليات إعادة التصميم، وهي النسبة الأعلى، ما يُشير إلى انخراط هذه النسبة في منظومة رقمية معاصرة تدعم الابتكار وتسهل الوصول إلى مصادر الإلهام والتطوير. هذا الاعتماد المنتظم يُمثّل مؤشراً واضحًا على أن المرأة الحرفية بدأت تُدمج التكنولوجيا كأداة رئيسية في سيرورة الإنتاج الإبداعي، مما يمنح التصميم بعدًا أكثر احترافية واتساقًا مع المعايير البصرية الحديثة.

يلي ذلك 38.9% من المبحوثات اللاتي يستعملن هذه الأدوات أحيانًا، وهو ما يُعبّر عن علاقة جزئية بالتكنولوجيا، غالبًا ما تكون مرتبطة بالحاجة أو التوقيت، أو تتأثر بعوامل مثل توفر الأجهزة أو درجة التمكن من استعمال البرامج. رغم ذلك، فإن هذه النسبة تُظهر أن الشريحة الكبرى من النساء المقاولات، سواء دائمًا أو أحيانًا، قد تجاوزن الرؤية التقليدية للحرفة، واتجهن نحو إدخال بُعد رقمي يُعزز من مرونتهن التصميمية

أما نسبة 16.7% التي لا تعتمد إطلاقًا على الإنترنت أو برامج التصميم، فهي تكشف عن فجوة رقمية لا تزال قائمة داخل بعض الوحدات الإنتاجية، ربما لأسباب تتعلق بعدم الإلمام الكافي بهذه الأدوات أو غياب التكوين التكنولوجي المناسب. هذا الغياب لا يُعبّر فقط عن افتقار تقني، بل يُترجم محدودية في أدوات التفاعل مع السوق المعاصر، حيث أضحت التصاميم تُنتَج وتُختبر رقميًا قبل أن تُنفَّذ يدويًا

ويُستنتج من هذا التوزيع أن الإنترنت لم يعد وسيلة تكميلية في المجال الحرفي، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من منظومة إنتاج التصميم المعاصر، من خلال ما يوفره من قوالب، وأمثلة، وبيئة محاكاة، تُمكّن المرأة من التجريب، والمقارنة، والتحسين المستمر.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن الاعتماد على الوسائط الرقمية يشكل رافعة فعلية لإعادة تصميم المنتج، حيث يسمح بالتجديد دون تكلفة مادية مفرطة، ويُعزز من قدرة المرأة على التكيّف مع المعايير العالمية في العرض والجودة. غير أن استمرارية الفجوة التكنولوجية لدى نسبة من المبحوثات تُنذر بوجود عائق يجب تجاوزه من خلال تكوين مستهدف، ودعم تقني يدمج كل وحدات الإنتاج الحرفي في ديناميكية العصر

2-9 الصفحة أو المتجر الإلكتروني

جدول رقم (23) يبين نتائج الصفحة أو المتجر الإلكتروني

هل لديك صفحة أو متجر إلكتروني لترويج منتجاتك المصممة؟	التكرارات	النسب المؤوية
نعم	15	%83.3
لا	3	%16.7
المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss20

تُبرز النتائج أن 83.3% من المبحوثات يمتلكن صفحة أو متجرًا إلكترونيًا لعرض وبيع منتجاتهن المصممة، وهي نسبة مرتفعة تؤشر إلى تحول ملحوظ في تمثل المرأة الحرفية لأهمية الترويج الرقمي في تثبيت حضور المنتج داخل السوق المعاصر. هذا المعطى يدل على أن وحدات إنتاجية كثيرة لم تعد تكتفي بالعرض التقليدي في الأسواق والمحلات، بل أصبحت توظّف الفضاء الرقمي كقناة تكميلية – بل وأحيانًا بديلة – للتواصل مع الزبائن، وتوسيع قاعدة الاستهداف.

امتلاك منصة إلكترونية لا يُعد مجرد أداة عرض، بل وسيلة لتأطير العلاقة مع المستهلك، عبر ما توفره من إمكانيات التفاعل، جمع الملاحظات، وتقديم صورة مهنية متجددة عن المنتج. ومن هذا المنطلق، فإن هذه النسبة تعكس أيضًا استيعابًا متقدمًا لمفاهيم التسويق الرقمي، وقدرة على مواكبة التحولات التكنولوجية التي أعادت تشكيل أنماط الشراء والبيع في العصر الراهن.

في المقابل، لا تزال نسبة 16.7% من المبحوثات غير منخرطات في فضاء العرض الرقمي، ما يدل على استمرارية فجوة في التفاعل مع وسائل الترويج الحديثة. هذا الغياب قد يكون ناتجًا عن محدودية في المهارات التقنية، أو انعدام الوعي بأهمية الحضور الإلكتروني في ترسيخ صورة المنتج وزيادة فرص

بيعه. كما قد يُعزى إلى قناعات تقليدية تُفضّل الأسلوب المباشر في البيع، ما يُقلل من الانفتاح على فرص السوق الرقمي.

ويُفهم من هذا التوزيع أن المنصات الإلكترونية أصبحت جزءًا من سلسلة القيمة في العمل الحرفي، حيث لم يعد التصميم ينتهي بإنتاج الشكل النهائي، بل يُستكمل بالترويج الذكي الذي يُعزز من أثره ويضاعف من فرص استمراريته. وبالتالي، فإن المرأة المقاولة لم تعد تمارس الحرفة بوصفها نشاطًا مغلقًا، بل كمشروع اقتصادي يتطلب دمج أدوات العصر، سواء في الإنتاج أو في التسويق.

10-2 مساعدة الإنترنت والتقنيات الحديثة في الإبتكار لتطوير المنتج

جدول رقم (24) يبين نتائج تساؤل مساعدة الإنترنت والتقنيات الحديثة على الإبتكار

هل تظنين أن استخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية ساعدتك في الإيتكار؟	التكرارات	النسب المؤوية
دائما	10	%55.6
أحيانا	7	%38.9
لا	1	%5.6
المجموع	18	%100

من إعداد الطالبة باستخدام برنامجspss20-

تُظهر المعطيات الإحصائية أن 55.6% من المبحوثات صرّحن بأن الإنترنت والتقنيات الحديثة ساعدتهن بدرجة كبيرة على الابتكار في التصميم، وهي النسبة الأعلى ضمن هذا الجدول، ما يدل على أن التحول الرقمي لم يُعد عنصرًا خارجيًا في العملية الإبداعية، بل أصبح يشكّل ركيزة معرفية وتقنية تُغذي الخيال المهني وتُعيد تشكيل أساليب العمل. هذه النسبة تُبرهن على أن المرأة الحرفية باتت تدرك بأن الابتكار لم يعُد قائمًا فقط على الموهبة أو الخبرة، بل أيضًا على القدرة على توظيف الوسائط الذكية التي تُمكنها من توليد حلول تصميمية مواكبة وسابقة أحيانًا للسوق.

في المرتبة الثانية، أفادت 38.9% من المبحوثات بأن تأثير هذه الأدوات أحيانا، ما يُشير إلى وجود علاقة متحفظة أو جزئية مع الموارد الرقمية. فهؤلاء النسوة قد يستخدمن الإنترنت كوسيلة بحث محدودة، أو يستعنّ بتطبيقات تصميم أساسية دون دمجها بعمق في سيرورة الإنتاج الإبداعي. هذا التردد قد يُعزى إلى غياب تكوين متخصص في توظيف التكنولوجيا ضمن مجال الحرفة، أو إلى اكتفاء البعض بالاستفادة الجزئية دون استثمار كامل للقدرات التي تتيحها هذه الوسائط.

أما نسبة 5.6% التي لم تلاحظ تأثيرًا يُذكر للتقنيات الحديثة على الابتكار، فتُعبّر عن فجوة حقيقية في إدراك الإمكانيات التي يفتحها المجال الرقمي أمام الإبداع الحرفي. فقد تظل الممارسة محصورة في السياقات التقليدية، وهو ما يُقيد ديناميكية التصميم ويُبعده عن التحديثات المتسارعة في الذوق العام أو التنافسية السوقية. هذه النسبة، وإن كانت محدودة، تُعد مؤشرًا يستدعي التدخل من خلال التكوين والتوعية بأهمية التحول الرقمي في كل مراحل العملية الإنتاجية.

وعليه، فإن النتائج تؤكد أن الإنترنت والتقنيات الحديثة تؤدي وظيفة حيوية في تحفيز الابتكار داخل التصميم الحرفي، وتُسهم في تفعيل قدرات المرأة المقاولة على التجديد. كما تكشف النتائج عن أن هذا الابتكار لم يعد فعلًا فرديًا معزولًا، بل نتيجة تفاعل مع بنى معرفية وتقنية حديثة، تُعيد إنتاج الحرفة بوصفها مشروعًا عصريًا يتكامل فيه الإبداع مع التكنولوجيا.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا حول موضوع "دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي في الجزائر"، والتي اعتمدنا فيها على المعطيات الميدانية المستقاة من عينة الدراسة، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها في ضوء التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة، وكذا في ضوء الإطار النظري وتبنينا لمقاربة البنائية الوظيفية والدراسات السابقة ذات الصلة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُبيّن طبيعة مساهمة المرأة في تطوير العمل الحرفي من خلال تحقيق جودة المنتج وإعادة تصميمه، ضمن نسق إنتاجي متكامل. وسنعرض في ما يلي هذه النتائج وفق تسلسل الأسئلة التي وُضعت كأرضية للدراسة.

عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات:

1- التساؤل الرئيسي:كيف تسهم المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي

تكشف نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة الحرفية المقاولة أصبحت تؤدي دورًا محوريًا في دينامية تطوير العمل الحرفي، حيث لم تعد تنحصر مساهمتها في تنفيذ المنتَج وفق المهارات التقليدية، بل أصبحت فاعلًا واعيًا يُسهم في إدخال تعديلات تنظيمية، تقنية، وجمالية داخل نسق الإنتاج، ما يبرز تحوّلًا في الوظيفة المهنية للحرفية من مجرد منفّذة إلى منظِّمة، مبتكِرة، ومطوِّرة.

وقد تجلّى هذا التحوّل أولًا من خلال مساهمتها في تحقيق جودة المنتَج، حيث أفادت نسبة كبيرة من المبحوثات (88.9%) باعتماد معايير دقيقة داخل وحدة الإنتاج، ما يدل على انتقال من العشوائية الفردية إلى نمط إنتاج مُنظّم، يرتكز على الضبط الداخلي وتوزيع الأدوار وفق وظائف محددة. كما أن

استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة لدى نسبة 83.3%من المبحوثات يعكس وعيًا مهنيًا بضرورة تحديث وسائل العمل بما يتماشى مع متطلبات الاتساق والدقة والفعالية.

ويُعزز ذلك توظيف التغذية الراجعة كآلية رقابية داخلية، حيث تعتمد 50% من الحرفيات على الشكاوى أو الملاحظات لضبط الأداء، ما يدل على إدماج منطق التقييم الدوري لتفادي تكرار الأخطاء. هذه الممارسات التنظيمية تعكس تحولًا من الحرفية العفوية إلى عقلنة الفعل الإنتاجي وتجويده، بما يتماشى مع منطق السوق الحديث.

وفي السياق ذاته، تلعب المرأة الحرفية دورًا مهمًا في إعادة تصميم المنتَج، حيث أشارت النتائج إلى أن هذه العملية أصبحت ممارسة قائمة لدى 94.4% من المبحوثات، سواء بشكل دائم (44.4%) أو أحيانًا (50%). هذا يدل على إدراك متزايد بأن المنتَج لم يعُد يُقيّم على أساس وظيفته فقط، بل على أساس صورته البصرية، ومدى مواكبته لميولات الزبون والموضة.

وقد تباينت دوافع إعادة التصميم، لكنها تمحورت أساسًا حول تحسين الجاذبية (33.3%) وتلبية الطلبات (27.8%) ومسايرة التوجهات الحديثة (27.8%)، ما يُظهر أن الحرفية لم تعد تُبدع بمعزل عن محيطها، بل تتفاعل مع السوق كمحددٍ لاتجاهات التحديث.

أما مصادر الإلهام، فقد شملت الإنترنت، الزبائن، والتجربة الذاتية، ما يؤكد أن عملية التصميم باتت تستمد مرجعيتها من تفاعل داخلي وخارجي متكامل. كما أن اعتماد الإبداع الشخصي بنسبة 50%، إلى جانب الاستعانة بالمصممين، يُظهر نمطًا إنتاجيًا مرنًا يدمج بين الخبرة والاحتراف، ويُترجم ذلك انفتاحًا على أشكال من التعاون الخارجي لرفع الجودة.

ولعل من أهم مؤشرات هذا التطوير أيضًا، هو استخدام الوسائل الرقمية في التصميم والتسويق، إذ تمتلك 83.3% من الحرفيات متاجر وصفحات إلكترونية، ويعتبرن الإنترنت مصدرًا أساسيًا في تطوير أفكار التصميم، ما يربط بين فعل الإبداع وفعالية التسويق، ويُثبت أن تطوير الحرفة تجاوز المستوى الداخلي ليشمل تحسين الصورة السوقية للمنتَج.

وبناءً على هذه المعطيات، يتّضح أن المرأة المقاولة لا تُسهم في تطوير العمل الحرفي بشكل ظرفي أو محدود، بل تؤدي وظائف تنظيمية وإبداعية على مستويين متكاملين:

- **الأول تقني/وظيفي** يُعنى بضبط جودة المنتَج عبر أدوات حديثة وتغذية راجعة.
- **والثاني تجديدي/بصري** يُعنى بإعادة التصميم والاستجابة لمتغيرات السوق.

وبهذا المعنى، تُعيد المرأة المقاولة الحرفية صياغة موقعها داخل النسق المهني الحرفي، ليس كمجرّد منفّذة، بل كفاعلة تطويرية تُسهم في تحديث أنماط الإنتاج، وابتكار حلول تنظيمية وجمالية تُواكب التحولات المحيطة، مما يجعلها ركيزة أساسية في الارتقاء بالعمل الحرفي نحو نموذج أكثر مأسسة، واستجابة، واستدامة، في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية متغيرة.

2- التساؤل الفرعي الأول:كيف تسهم المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج؟

تُشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن المرأة الحرفية المقاولة أصبحت فاعلًا رئيسيًا في ضبط جودة المنتَج الحرفي، من خلال إدخال معايير تنظيمية، واعتماد أدوات تقنية، وتكريس آليات تقييم داخلية تستند إلى التفاعل مع الزبائن. لم تعد الحرفة نشاطًا فرديًا تلقائيًا، بل تحوّلت إلى مسار إنتاجي يتسم بالتنظيم والرقابة الذاتية.

تُظهر معطيات الجدول رقم (5) أن نسبة 88.9% من المبحوثات أكدن اعتماد معايير دقيقة داخل وحدات الإنتاج، وهو ما يُجسّد انتقالًا من النمط التقليدي إلى نمط عقلاني يعتمد على الضبط والتنميط المهني، بما يُمكّن من تحقيق الاتساق الوظيفي وضمان توحيد المخرجات. هذه المعايير ليست فقط تقنية، بل تُعبّر عن نمو في البنية التنظيمية، حيث تُستخدم كوسيلة لتوزيع الأدوار وتحديد العلاقات ضمن الوحدة الإنتاجية. وتُعزز معطيات الجدول رقم (6) هذا التوجه، حيث صرّحت 50% من المبحوثات بأنهن تلقين تكوينًا متخصصًا في الجودة أو التطوير الحرفي، ما يُظهر أن الكفاءة لم تعد ناتجة عن الخبرة الذاتية فقط، بل أصبحت مدعومة بمسارات تكوينية ممنهجة. إلا أن النسبة ذاتها التي لم تستفد من أي تكوين تُبرز في المقابل وجود وحدات لم تلتحق بعد بمنطق التنظيم الحديث، مما يُفسر بعض مظاهر التذبذب في جودة الأداء.وفي السياق نفسه، تكشف معطيات الجدول رقم (7) عن أن 83.3% من الحرفيات يستخدمن تقنيات حديثة لتحسين جودة المنتج، ما يدل على تكامل بين الوسائل المادية والخبرة الحرفية، ويُجسّد فهمًا جديدًا للجودة باعتبارها نتيجة لمسار مندمج يشمل الأدوات والمهارات معًا.

أما على مستوى تقييم فعالية المنتَج، فتبيّن معطيات الجدول رقم (8) أن 50% من المبحوثات يعتمدن على ملاحظات الزبائن – سواء في شكل شكاوى أو انتقادات – كمؤشر لضبط الجودة، بينما تعتمد أخريات على الملاحظة المباشرة أو تكرار الشراء. هذا التنوع في أدوات التقييم يُظهر وجود بنية تفاعلية داخل العملية الإنتاجية تُعيد ضبط الأداء من خلال التغذية الراجعة، ما يعكس اندماج الحرفية في منطق مؤسساتي منضبط، يربط الفعل المهني بمردوده الاجتماعي.وتُظهر معطيات الجدول رقم (9) أن

88.9% من النساء يربطن بين جودة المنتج وتعزيز القدرة التنافسية، وهو ما يعكس تحولًا في تمثلات الحرفية لدورها؛ من مُنتجة إلى فاعلة استراتيجية في السوق. الجودة هنا لم تعد مفهوما أخلاقيًا أو حِرفيًا فقط، بل أداة لتحقيق التميز والاستمرارية داخل المحيط الاقتصادي.

في المقابل، تُشير معطيات الجدول رقم (10) إلى أن 50% من النساء واجهن رفضًا لمنتجاتهن بسبب مشاكل في الجودة، وهو ما يُبرز أن الضبط الداخلي ما يزال غير مستقر داخل بعض الوحدات، بسبب غياب أدوات تقييم قبلي، أو بسبب ضعف التكوين والدعم، ما يؤكد أن مساهمة المرأة في تحقيق الجودة تحتاج إلى تدعيم مؤسساتي وهيكلي لضمان استمراريتها.

وتكشف معطيات الجدول رقم (11) عن تباين في التركيز داخل العملية الإنتاجية؛ فبينما تولي نسبة 27.8% اهتمامًا بالدقة في التصنيع، تهتم نسبة مماثلة بمرحلة الإنهاء، و22.2% بالتغليف، بينما تهتم 5.6% فقط بنوعية المواد الأولية. هذا التوزيع يُظهر أن بعض النساء يركزن على المراحل النهائية لتحسين الانطباع البصري، في حين يُهمل جانب أساسي يمس مدخلات الجودة، وهو ما يُعد ثغرة يُمكن أن تُضعف من فعالية الإجراءات التحسينية.وتُعزز معطيات الجدول رقم (12) هذا التفاوت، حيث تبين أن 50% من المبحوثات يُدخلن تحسينات دائمة على المنتج، بينما لا تفعل ذلك 5.6% منهن إطلاقًا. ما يُشير إلى أن عملية الجودة ليست مؤسّسة بالتساوي داخل كل الوحدات، وإنما تخضع لعوامل مرتبطة بالوعي المهني، والموارد المتاحة، والتكوين، والتفاعلات مع السوق.

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول إن المرأة المقاولة لم تعد تؤدي وظيفة تنفيذية داخل العملية الإنتاجية، بل أصبحت تشارك في توجيهها وتنظيمها، من خلال اعتمادها لآليات ضبط وتحسين وتقييم. وهو ما يُبرز انتقالًا واضحًا نحو عقلنة الفعل الحرفي، وتعزيز فعاليته داخل السوق، في إطار نسق إنتاجي يتطور من الداخل بفضل فاعلاته.

3- التساؤل الفرعي الثاني:كيف تسهم المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج؟

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة الحرفية لم تعُد تؤدي دورًا تقليديًا مقصورًا على تنفيذ أنماط جاهزة من المنتجات، بل أصبحت فاعلًا رئيسيًا في عملية إعادة التصميم بوصفها وظيفة إنتاجية مهنية تُسهم في تطوير شكل المنتَج ومضمونه على السواء، بما يضمن التكيّف مع المتغيرات السوقية، وتلبية متطلبات المستهلك العصري.فمن خلال معطيات الجدول رقم (15)، تبين أن 50% من المبحوثات يقمن بإعادة التصميم من حين إلى آخر، في حين تُمارسه 44.4% بشكل دائم، وهو ما يعكس أن هذا الفعل أصبح ممارسة واقعية متكررة، تُدمَج تدريجيًا في بنية العمل الحرفي. أما النسبة القليلة (5.6%)

التي لا تُمارس إعادة التصميم على الإطلاق، فتُشير إلى وجود حالات استثنائية ما تزال أسيرة النمطية أو تفتقر للموارد والوعي الكافي بأهمية التجديد.وفيما يتعلق بأسباب اللجوء لإعادة التصميم، فقد أظهرت معطيات الجدول رقم (16) أن تحسين المظهر والجاذبية كان الدافع الأهم بنسبة 33.3%، ما يدل على أن المرأة الحرفية تُدرك القيمة التسويقية للصورة البصرية للمنتَج. كما بيّنت الدراسة أن دوافع الاستجابة لطلبات الزبائن ومواكبة الموضة جاءت بنسبة 27.8% لكل منهما، مما يُظهر انفتاحًا مهنيًا على ديناميات السوق، وسعيًا مستمرًا لمواءمة المنتَج مع التحولات الجمالية والاجتماعية.ومن حيث مصادر الأفكار، كشفت معطيات الجدول رقم (17) أن الزبائن والإنترنت يمثلان المنبع الأساسي للإلهام بنسبة متساوية (27.8%)، بينما تستند 22.2% إلى المنافسين أو التجربة الذاتية. هذا التوزيع يُجسّد عملية تصميمية تقوم على التفاعل مع المحيط، والانفتاح على الأدوات الرقمية، ما يُترجم أن الحرفية أصبحت تُعيد إنتاج منتجها انطلاقًا من مصادر متداخلة بين الواقع والتكنولوجيا.أما على مستوى طبيعة الأداء، فقد أوضح الجدول رقم (18) أن 50% من النساء يعتمدن كليًا على الإبداع الشخصي، بينما تمزج 44.4% بين الحدس الذاتي والمراجع الخارجية. ويُظهر الجدول رقم (19) أن نصف المبحوثات يستعنّ بمصممين مختصين، ما يُبرز تطورًا في الوظيفة التصميمية من مهارة فردية إلى نشاط مشترك تتقاطع فيه المعرفة التقليدية مع المهارات التخصصية الحديثة.وتشير معطيات الجدول رقم (20) إلى أن 55.6% لاحظن تحسنًا فعليًا في صورة المنتَج بعد إعادة التصميم، مما يُؤكد أن هذا الفعل لا يقتصر على الجانب الشكلي، بل يُسهم فعليًا في تعزيز القيمة السوقية للمنتج. كما بيّن الجدول رقم (21) أن 38.9% من النساء يُجرين أكثر من ثلاث تعديلات سنويًا، ما يُدل على تحول إعادة التصميم إلى ممارسة دورية تُدمَج ضمن البرنامج السنوي للإنتاج، لا مجرد تعديل ظرفي.ويتضح من الجدول رقم (22) أن 44.4% من النساء يستخدمن الإنترنت دائمًا في عمليات التصميم، و38.9% أحيانًا، ما يُشير إلى أن الوسائط الرقمية أصبحت جزءًا من أدوات الإنتاج. ويُعزز هذا المعطى ما ورد في الجدول رقم (23)، حيث صرّحت 83.3% بامتلاكهن صفحة أو متجرًا إلكترونيًا، ما يدل على وعي بتكامل التصميم والتسويق الرقمي.وتُختتم هذه المؤشرات بما ورد في الجدول رقم (24)، حيث اعتبرت 55.6% أن الإنترنت ساعد كثيرًا في تطوير أفكارهن التصميمية، بينما أبرزت المعوقات – مثل نقص الوقت والدعم – وجود وحدات إنتاجية ما تزال بحاجة إلى تأطير مؤسسي لضمان استدامة هذه الممارسة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن إعادة تصميم المنتج باتت ممارسة استراتيجية تُسهم من خلالها المرأة الحرفية في تجديد المنتَج وتكييفه مع المتغيرات الجمالية والوظيفية، عبر تفعيل أدوات تنظيمية،

واستثمار الوسائل الرقمية، والانفتاح على قنوات التغذية الراجعة، مما جعلها تؤدي وظيفة تصميمية متكاملة تُثري العملية الإنتاجية وتُرسّخ مكانتها كمُبدعة وصاحبة رؤية داخل النسق الحرفي.

4- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والمقاربة النظرية:

أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي لم تعُد مجرد نشاط اقتصادي قائم على الموهبة الفردية أو الخبرة الذاتية، بل تحوّلت إلى أدوار بنيوية داخل نسق إنتاجي يتفاعل مع متغيرات السوق، وينخرط في منطق عقلاني تنظيمي. هذه الأدوار لا يمكن فهمها إلا في ضوء ما صاغه تالكوت بارسونز من وظائف كبرى تُؤديها البُنى الاجتماعية لضمان استقرارها وتوازنها، وهي ما يُعرف اختصارًا بنموذجه **AGIL**، الذي يمثّل أربعة متطلبات نسقية كبرى: التكيف **(Adaptation)**، تحقيق الأهداف **(Goal Attainment)**، الاندماج **(Integration)**، وصيانة النسق الرمزي **(Latency/Pattern Maintenance)**.

تُثبت معطيات الدراسة أن النسق الحرفي الذي تنشط فيه المرأة يشهد تكيفًا وظيفيًا – Adaptation مع محيطه الاقتصادي والتقني، إذ صرّحت نسبة 83.3% من المبحوثات بأنهن يستخدمن تقنيات حديثة في العمل، وهو ما يعكس مرونة في دمج الأدوات التكنولوجية لضبط الأداء، ومواجهة متطلبات الجودة. كما أن نسبة 88.9% من الحرفيات تُقرّ بتطبيق معايير دقيقة في مراحل الإنتاج، مما يثبت أن المرأة لم تعد تشتغل بمنطق التلقائية، بل بمنطق التخصص، في انسجام تام مع فرضية بارسونز بأن استمرارية أي نسق رهينة بقدرته على التكيّف مع بيئته الخارجية. وهو ما تتوافق معه أيضًا نتائج دراسة رقاني الزهراء وبوكميش (2017) التي أكدت أن الاستقلال المهني والمادي للحرفية مرتبط بقدرتها على اكتساب أدوات تنظيمية وتكوينية حديثة.

أما على مستوى تحقيق الأهداف – **Goal Attainment**، فقد أبرزت النتائج أن نسبة 88.9% من المبحوثات تعتبر الجودة وسيلة لتعزيز التنافسية، ما يعكس أن سلوكهن المهني لم يعُد يسعى فقط إلى ضمان إنتاج منتج صالح، بل إلى بلوغ هدف تنظيمي يتمثل في تثبيت موقعهن داخل السوق، عبر التطوير الدائم وتحقيق رضا الزبائن. وقد عبّرت نسبة 50% عن قيامهن بتعديلات دائمة على منتجهن بناء على تغذية راجعة، مما يدل على توافر وعي تنظيمي يُراد من خلاله بلوغ غايات استراتيجية داخل النسق. وتتماهى هذه النتائج مع دراسة مومنة موحاد ونور الدين بولعراس (2022) التي أكدت أن الرغبة في تحقيق استقرار مهني واقتصادي هو ما يدفع المرأة نحو مقاولة حرفية تستجيب لمتطلبات السوق وتُعزز مكانتها.

أما من حيث الاندماج – **Integration**، فقد أثبتت المعطيات أن المرأة المقاولة لا تشتغل بمنأى عن محيطها، بل تنخرط في شبكات تفاعلية تُسهم في الحفاظ على توازن النسق. فقد استوحت نسبة 27.8% أفكارها من الزبائن، ونسبة مساوية من مواقع التواصل، و50% من الحرفيات يلجأن لمصممين مختصين، مما يؤكد وجود تنظيم داخلي يعتمد على التكامل بين الخبرة الذاتية والمصادر الخارجية. كما أن اعتماد 50% على الملاحظات والشكاوى لضبط المنتج يُعدّ تعبيرًا عن نظام للتفاعل المنتظم بين وحدات النسق، بما يضمن تكامل المدخلات والمخرجات. وتُؤيد هذه النتائج ما جاءت به دراسة ميهوبي قمر (2024)، التي بيّنت أن هوية الحرفية تتشكل ضمن شبكات اجتماعية ومهنية مترابطة، وأن اندماجها في المجال لا يتم إلا عبر بناء علاقات متوازنة مع الفاعلين في بيئتها.

وفي ما يخص صيانة النسق الرمزي – **Latency/Pattern Maintenance**، فتتجلى في إصرار عدد معتبر من النساء (50%) على توظيف الإبداع الشخصي في إعادة التصميم، بدل الاعتماد على نماذج جاهزة. كما أن نسبة منهن يستمدن تصاميمهن من السوق المحلي أو من خبرتهن الطويلة، ما يدل على وجود استمرارية للقيم الثقافية والاجتماعية التي يُعاد إنتاجها من خلال العمل الحرفي. هذا الاتساق بين التقاليد والممارسة الحديثة هو ما اعتبره بارسونز شرطًا لصيانة النسق الثقافي الذي يُغذي النشاط المهني ويُوجهه. وقد أكدت دراسة بايوسف مسعودة وآخرين (2023) على دور التجارة الإلكترونية في تمكين المرأة من نقل هذه القيم إلى جمهور أوسع، بما يسمح لها بتوسيع نفوذها المهني مع المحافظة على طابعها المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت المسجَّل بين المبحوثات من حيث التكوين (50% لم يتلقين أي تكوين متخصص)، أو من حيث انتظام إعادة التصميم، يُمكن فهمه ضمن ما صاغه روبرت ميرتون من مفهوم "اللاتوازن التنظيمي – **Organizational Disequilibrium**"، حيث لا تؤدي كل الوحدات وظائفها بنفس المستوى، لكن النسق يبقى مستقرًا بفضل وجود "بدائل وظيفية – **Functional Alternatives**"، مثل لجوء البعض لمصممين مختصين أو اعتمادهم على الخبرة الميدانية الذاتية.

بل إن إعادة التصميم، حين يُمارس من أجل التحديث أو لمجاراة السوق، يُعد شكلاً مما سماه ميرتون "الابتكار الوظيفي – **Functional Innovation**"، أي تعديل الوسائل دون الإخلال بالقيم، لتحقيق الأهداف نفسها. وقد تجلى هذا المفهوم بوضوح في اعتماد الحرفيات على إعادة تشكيل منتجاتهن استنادًا إلى رغبات الزبائن أو للتماشي مع الموضة (27.8%)، دون التفريط في الهوية الحرفية.

وعليه، فإن مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي لا يمكن اختزالها في بعد تقني أو ظرفي، بل هي ترجمة حقيقية لتغيّر بنيوي تشهده البنية الحرفية ذاتها، من خلال بروز فاعلات نسويات يُؤدين أدوارًا تنظيمية متكاملة تُسهم في تجديد النسق المهني من الداخل. هذه المساهمة لا تقوم على إنتاج منتج نهائي فحسب، بل تمتد إلى التحكم في مدخلات الإنتاج، التفاعل مع محيط السوق، وإعادة ضبط الوظائف الداخلية للوحدة الحرفية وفق منطق التخصص، التعديل، والتطوير.

إن ما تؤديه المرأة في هذا السياق ليس مجرد تكيف سطحي، بل هو فعل وظيفي يتكامل مع البنية الثقافية والاجتماعية، ويمتد إلى إنتاج نماذج جديدة من الانتماء المهني، تُمكّن النسق من استيعاب التحولات دون الإخلال بتماسكه. فالحرفية لم تعُد تُعرّف فقط من خلال مهارتها اليدوية، بل من خلال قدرتها على إعادة إنتاج الفعل المهني في صورته الحديثة، ضمن بنية تفاعلية تستند إلى موارد ذاتية وأدوات تنظيمية ومخرجات متجددة.

وهذا ما يجعل من تجربة المرأة المقاولة في الحقل الحرفي نموذجًا لنسق فرعي يُعيد صياغة وظائفه بما يُحقق التوازن بين التقليد والابتكار، ويؤكد أن الحفاظ على استمرارية الحرفة يتطلب فاعلين جدد قادرين على حمل الوظائف الأساسية للنسق، دون أن يكونوا امتدادًا ميكانيكيًا للماضي، بل تجسيدًا حيًّا لتحولاته.

خلاصة الفصل:

بعد الانتهاء من الدراسة الميدانية التي زودتنا بمجموعة من المعلومات والمعطيات المتعلقة بمساهمة المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي، قمنا بتبويب هذه البيانات ضمن جداول ومعطيات إحصائية دقيقة، ثم تولينا تحليلها وتفسيرها ومناقشتها، وذلك من أجل الإجابة على التساؤلات الفرعية التي انطلقت منها هذه الدراسة. وقد مكّننا ذلك من الكشف عن الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة الحرفية في جوانب تحسين جودة المنتج وإعادة تصميمه، كآليتين محوريتين في تطوير النسق الحرفي. كما تم في هذا الفصل إبراز مدى توافق هذه النتائج مع الأطر النظرية المعتمدة في الدراسة، وعلى رأسها المقاربة البنائية الوظيفية التي وفرت أدوات تحليلية لفهم ديناميات العمل الحرفي بوصفه نسقًا اجتماعيًا متكاملًا، إلى جانب بيان مدى تقاطع نتائج الدراسة مع خلاصات الدراسات السابقة المعروضة سابقًا.

خاتمة

يمكن القول في ختام هذه الدراسة أن كل بحث ميداني ينطلق من إشكالية جوهرية تستدعي التناول والتحليل الدقيقين، وقد انطلقت دراستنا الحالية من تساؤل رئيسي مفاده: كيف تسهم المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي في الجزائر؟، وتفرع عنه تساؤلان فرعيان لاستكشاف مساهمة الحرفية في كل من تحقيق جودة المنتج وإعادة تصميمه.

ومن خلال الجوانب المختلفة للدراسة، سواء في شقها النظري الذي تضمّن تأطيرًا مفاهيميًا للمصطلحات المرتبطة بالحرفة والمقاولة، وتفسيرًا سوسيولوجيًا من خلال توظيف المقاربة البنائية الوظيفية، أو من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، ثم في شقها الميداني من خلال جمع المعطيات وتحليلها ومناقشتها، توصّلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها كما يلي:

- أثبتت الدراسة أن المرأة الحرفية لم تعد مجرد منفذة للمنتجات، بل أصبحت فاعلة في توجيه عملية الإنتاج، من خلال إدخال تنظيم داخلي واضح يُراعي توزيع المهام وضبط مراحل العمل بشكل عقلاني.
- أظهرت المعطيات أن اعتماد الحرفيات على معايير واضحة للجودة يعكس وعيًا متقدمًا بأهمية الضبط والإتقان، بما يُقلل من الأخطاء ويرفع من مستوى الاحترافية داخل الورشات الحرفية.
- تبيّن أن استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة أصبح أمرًا مألوفًا في أغلب الوحدات الإنتاجية، ما يدل على وعي بأهمية تحديث وسائل العمل لتلبية متطلبات السوق الحالية.
- تُظهر النتائج أن آليات التغذية الراجعة، مثل اعتماد الشكاوى أو الملاحظات المباشرة، باتت تُستخدم لضبط جودة المنتَج وتفادي تكرار الأخطاء، وهو مؤشر على تنظيم وظيفي داخلي يستجيب للفعل الخارجي.
- أبانت الدراسة أن بعض المنتجات لا تزال عرضة للرفض بسبب خلل في الجودة، ما يدل على وجود نقاط ضعف تتطلب تدخلًا بنيويًا على مستوى الفحص القبلي والتكوين.
- يتضح أن إعادة التصميم لم تعد ممارسة ظرفية، بل أصبحت جزءًا من البرنامج الإنتاجي، تُمارس بانتظام لتحديث المنتَج ومسايرته للتطورات الجمالية والوظيفية.
- أظهرت النتائج أن أهم دوافع التعديل البصري تعود إلى تحسين الشكل الخارجي للمنتَج وتلبية أذواق الزبائن، ما يدل على انتقال الحرفية من منطق الاكتفاء الذاتي إلى منطق الاستجابة للمحيط.
- بيّنت الدراسة أن مصادر الإلهام أصبحت متنوعة، تتراوح بين التجربة الذاتية والإنترنت وطلبات الزبائن، ما يعكس تعددية في مرجعيات التصميم تُثري من جاذبية المنتوج النهائي.

- تبرز الممارسات الإبداعية كعامل أساسي في إعادة التصميم، حيث تعتمد بعض الحرفيات على ملكتهن الشخصية، بينما تنفتح أخريات على التعاون مع مختصين في التصميم، في تجسيد فعلي للعمل المشترك.
- يتضح أن بعض الحرفيات يقمن بعدة تعديلات على التصميم خلال السنة الواحدة، مما يكشف عن إدماج متقدّم لمنطق التجديد المتواصل كجزء من عقلية الإنتاج لا مجرد ترف فني.
- تكشف الدراسة أن العديد من الحرفيات أصبحن يمتلكن صفحات ومتاجر إلكترونية، ما يدل على انخراط فعلي في عالم التسويق الرقمي، ووعي بأهمية الصورة في بناء علاقة ناجحة مع الزبون.
- وأخيرًا، تبقى أبرز العوائق التي تحدّ من فعالية هذا التطوير مرتبطة بنقص التكوين، وضيق الوقت، وغياب الدعم المؤسسي، وهي عوامل تستوجب تضافر الجهود لتوفير بيئة أكثر دعمًا للمرأة الحرفية المقاولة.

التوصيات:

سنعرض في النهاية بعض التوصيات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

1. 1.**ضرورة تعميم التكوين المتخصص:** في مجالات مراقبة الجودة، التصميم الرقمي، والتسويق الإلكتروني لفائدة النساء الحرفيات، من أجل ترسيخ ثقافة التقييم والتجديد داخل وحدات الإنتاج.
2. **تعزيز الدعم المؤسسي:** من طرف غرف الصناعة التقليدية والحرف، والهيئات الوصية، لتوفير موارد مادية واستشارية، وتمكين النساء من أدوات الإنتاج والتطوير الحديثة.
3. **تنظيم معارض دورية ومساحات تسويقية** دائمة خاصة بالحرفيات، تسمح بعرض التجديدات التصميمية، وتساهم في تحسين العلاقة مع السوق وتوسيع قاعدة الزبائن.
4. **توفير برامج تمويل مصغرة** موجهة للنساء المقاولات في الحرف، لتجاوز عقبة غياب التمويل، وتسهيل تحديث وسائل الإنتاج.
5. **تشجيع العمل التشاركي مع مختصين في التصميم والإعلام الرقمي**، من أجل دمج الحرفية ضمن شبكات مهنية أوسع، تُسهم في دعم جودة المنتَج وتطوير هوية بصرية تنافسية.
6. **التركيز على التعليم الحرفي في البيئة المحلية**، من خلال برامج توجيهية للفتيات نحو الحرف، مع تقديم نماذج ناجحة لنساء مقاولات، قصد تحفيز الإقبال على هذا المجال بوصفه مصدرًا للاستقلالية والتمكين.

وفي الختام، يمكن القول إن موضوع "دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي" لا يزال مجالًا خصبًا يتطلب مزيدًا من البحث والتأمل، لما ينطوي عليه من أبعاد اجتماعية، اقتصادية، وتنظيمية متداخلة. فرغم ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية وتحليلات معمقة، تبقى هناك زوايا أخرى لم تُستكمل أو لم تتناولها هذه الدراسة بالشكل الكافي، نظرًا لحدود الزمن والإمكانات. ومنه، نأمل أن تكون هذه المساهمة، بما تضمنته من جهد علمي وتحليل واقعي، قد وُفقت – ولو بجزء بسيط – في إلقاء الضوء على بعض جوانب هذه الإشكالية المعقدة، وفتح آفاق جديدة أمام الباحثين لمواصلة الاشتغال عليها مستقبلاً.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

1- الكتب:

1. ابن خلدون. (1998). **المقدمة**. ط7. بيروت: دار القلم.
2. ابن خلدون. (2000). **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. تحقيق وضبط خليل شحادة. ج6. بيروت: دار الفكر.
3. احمد سرحان علي المحمودي. (2015). **مناهج البحث العلمي**. ط2. صنعاء: دار الكتب للنشر والتوزيع.
4. إسماعيل محمد الزيود. (2010). علم **الاجتما**ع. عمان: جار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
5. إلياس فرح. (1981). **تطور الفكر الماركسي**. ط6. دار الطليعة.
6. أمينة أبو الرب. (2019). **المقاولاتية والشباب**. الجزائر: الجامعة للعلاقات الخارجية. بالتعاون مع مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية.
7. أنتوني جيدنز. (2005). **علم الإجتماع**. ترجمة فايز الصايغ. ط5. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
8. ايمون باتلز. (2021). **مدخل إلى ريادة الأعمال**. ترجمة محمد مطيع. الرباط: المركز العربي للأبحاث.
9. بدوي عبد الرحمان. (1977). **مناهج البحث العلمي**. الكويت: وكالة المطبوعات.
10. بلقاسم سلاطنية وحسان جيلالي. (2004). **منهجية العلوم الاجتماعية**. الجزائر: دار الهدى.
11. جمانة طه. (2004). **المرأة العربية من منظور الدين والواقع- دراسة مقارنة**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
12. جورج فريدمان وبيار نافيل. (1985). **رسالة في سوسيولوجيا العمل**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. الحسن علي بن موسى. (د.ت). **كتاب الجغرافيا**. تحقيق وتعليق إسماعيل العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. حسين عبد الحميد احمد رشوان. (2011). **دراسات في علم اجتماع المرأة**. ط2. مصر: دار الوفاء للنشر.
15. حسين عمر. (1996). **تطور الفكر الاقتصادي**. ج1. دار الفكر العربي.
16. حنيفي هلايلي. (2008). **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**. الجزائر: دار هومة.
17. سمير نعيم أحمد. (2006). **النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**.

18. طلعت إبراهيم لطفي. (2008). **النظرية النسائية**. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

19. عامر خربوطلي. (2018). **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

20. عباد صالح. (2012). **الجزائر خلال الحكم التركي**. الجزائر: دار هومة.

21. عبد الحمدي زردوم. (2003). **تاريخ بسكرة القديمة**. ترجمة أمال هيدال. بسكرة: مطبعة المنار.

22. عبد الحميد الزيات. (2001). **العمل وعلم الإجتماع المهني (الأسس والنظريات المنهجية)**. القاهرة: دار فريب للطباعة والنشر والتوزيع.

23. عبد العزيز عجيمة. (1988). **التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي**. بيروت: الدار الجامعية.

24. عبد الهادي الجوهري. (1999). **معجم علم اجتماع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

25. عمر عبد المختار. (2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**. مصر: عالم الكتب القاهرة.

26. **قاموس الطالب**. (2002). لبنان: دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع.

27. كاميليا عبد الفتاح. (1984). **سيكولوجية المرأة العاملة**. لبنان: دار النهضة العربية.

28. محمد عبد الرحمن العيسوي. (2002). **موسوعة علم النفس الحديث**. ج8. بيروت: دار الراتب الجامعية.

29. محمد عبد الكريم. (2008). **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**. ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر التوزيع.

30. مصطفى عشوي. (1992). **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

31. مصطفى كافي ويوسف كافي. (2020). **إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**. الجزائر: الوراق للنشر والتوزيع.

32. معن خليل عمر. (2002). **علم اجتماع الأسرة**. الأردن: دار الشروق.

33. موريس الجرس. (2004). **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. اشراف ومراجعة مصطفى ماضي. الجزائر: دار القصبة للنشر.

34. ناصر الدين سعيدوني. (2013). **دراسات أندلسية مظاهر التأثّر الإيجابي بالتواجد الأندلسي بالجزائر**. ط2. الجزائر: البصائر للنشر التوزيع.

35. هنري بيرين. (1996). **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.** ترجمة عطية القوصي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب.

36. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (د.ت). **دليل الحرفي. التأمينات.** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء.

37. يمنى طريف الخولي. (2015). **مفهوم المنهج العلمي. المملكة المتحدة:** مؤسسة الهنداوي للنشر والتوزيع.

2- المذكرات:

38. بلحاج فراجي. (2011/2010). **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر.** أطروحة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

39. جليلة بن العمودي. (2012). **إستراتجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010.** رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح.

40. سفيان بدراوي. (2015/2014). **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان.** أطروحة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. الجزائر.

41. عائشة غطاس. (2008/2007). **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830: مقارنة اجتماعية واقتصادية.** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر.

42. علا زكي داوود القاق. (2015). **دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة دول العربية.** رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية. كلية الآداب. جامعة الشرق الأوسط.

43. فاطمة الزهراء لكحل. (2016). **الشباب وممارسة العمل الحرفي.** رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة احمد دراية. ادرار.

44. فريدة شلفوف. (2008). **المرأة المقاولة في الجزائر.** ذكرة ماجستير في علم الإجتماع. تخصص الموارد البشرية. جامعة منتوري قسنطينة.

45. ليلى خيراني. (2013/2012). **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.** رسالة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم التاريخ. جامعة الجزائر.

3- المجلات:

46. أحمد بوشنافة وسهيلة عبد الجبار. (2013). **دعم وترقية مقاولة الصناعات التقلدية والحرف بالجزائر.** مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية. العدد02.

47. بلقاسم بودالي. (2021). **المقاولة كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء المؤسسات الصغيرة**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. المجلد05. العدد01.

48. جميلة جنيدي. (2023). **لمقاولة النسوية ومدى مساهمتها في ترقية الصناعات التقليدية. دراسة حالة بسوق الصناعات التقليدية لمدينة بوسعادة**. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات. المجلد11. العدد1.

49. حاج سالم عطية. (2003). **الصناعة التقليدية والحرف قطاع يبحث عن إستراتيجية**. مجلة الحرفي. العدد02.

50. حسام خليفي وعمر لعلاوي. (2020). **واقع الحرفي الجزائري في ظل سياسة الدولة التشجيعية من أجل النهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف**. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد24. العدد01.

51. حسان تريكي والعربي حجام. (2015). **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. العدد03.

52. حليمة خراز. (2019). **آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية الجزائرية**. مجلة قانون العمل والتشغيل. المجلد04. العدد02.

53. حمزة الفقير. (2015). **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد01. العدد12.

54. سميرة سطوطاح. (2015). **الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا**. مجلة التسيير والاقتصاد. الجزء03. العدد01.

55. شكري بن زعرور. (2003). **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1992-2009**. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.

56. طارق علي جاسم وآخرون. (2022). **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال**. مجلة الريادة للمال والأعمال. المجلد04. العدد01.

57. العمارية لعجال. (2024). **دور هيئات الدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد. المجلد08. العدد01.

58. غنية زايدي ونوال بناي. (2022). **المرأة الجزائرية من الحرف المنزلية الصغيرة إلى عالم المقاولاتية**. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد09. العدد02.

59. فاطمة بن يحي. وأحلام مرابط. (2020). **دور المرأة الريفية في تدعيم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**. المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. المجلد9. العدد1.

60. فوزي أيت سعيد. (2013). **دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر**. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. العدد02. 2013.

61. محمد الغربي. (2019). **النظرية البنائية الوظيفية نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الإجتماعية**. مجلة التمكين الاجتماعي. المجلد01. العدد03.

62. منى حسني أحمد زيادة. (2014). **روبرت ميرتون وإعادة صياغة النظرية الوظيفية مع دراسة تطبيقية لمفهومي الوظائف الظاهرة والكامنة**. مجلة القراءة والمعرفة. العدد152.

63. موسى رحماني وزكرياء جرفي. (2018). **دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل: محاولة بناء نموذج قياسي للفترة 2005-2016**. مجلة دراسات وأبحاث. المجلد03. العدد10.

64. مولاي أحمد صالحي. (2022). **مفهوم المقاولة. أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية. أصنافها وأنواعها ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية**. مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية. المجلد02. العدد05. جامعة القاضي عياض. المغرب.

65. مومنة موحاد ونور الدين بولعراس. (2022). **تجربة المشروع المقاولتي الحرفي عند المرأة الجزائرية: قراءة سوسيولوجية في العوامل والمؤثرات لعينة من الحرفيات بالمجتمع المحلّي بمدينة أدرار**. مجلة جامعة غرداية. المجلد21. العدد04.

66. الهادي براي. (2020). **صورة المرأة المقاولة في الجزائر**. المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت. المجلد07. العدد2.

67. وسيلة السبتي ومحمد تاج الدين الصحراوي. (2018). **مساهمة الصناعات التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020**. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. العدد05.

4- الملتقيات:

68. جمال جعيل وإسماعيل زحوط. (2012). **الحرف والصناعة التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية في الجزائر**. ملتقى وطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر.

69. زكية سبتي. (2006). **البطالة والإقصاء الاجتماعي**. مجلة دراسات اقتصادية. العدد07.

70. عائشة طاغابو. (د.ت). تصريح خلال فترة توليها منصب الوزيرة المنتدبة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية. التلفزيون الجزائري .

71. عبد الباسط عبد المعطي. (2002). **العولمة وقضايا المرأة**. أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والأبحاث والخدمات المتكاملة بكلية البنات. جامعة عين الشمس. أيام 3-4 مارس.

72. ليلى أحمد الصفدي ورنا عبد الله أبو نفيسة. (2012). **واقع ريادة الأعمال النسائية في المملكة العربية السعودية**. ورقة عمل مقدمة في ملتقى ريادة الأعمال العربية. زيادة الأعمال النسائية. المنشور ضمن مجمع أعمال المؤتمرات المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية. المنظمة العربية التنمية الإدارية. جامعة الدول العربية.

5- المراسيم:

73. المرسوم التنفيذي 101-97. (1997). المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ 29 مارس. الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها.

74. المرسوم التنفيذي رقم 06-138. (2006). المؤرخ في 15 أفريل. العدد26 .

75. المرسوم التنفيذي رقم 06-93. (1993). يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخارجي رقم 302 – 066 بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية. الجريدة الرسمية. العدد02. الصادرة في 6 يناير.

76. المرسوم التنفيذي رقم 10-257. (2010). المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها وتنظيمها. الجريدة الرسمية. العدد63. الصادرة 26 أكتوبر.

77. المرسوم التنفيذي رقم 205-96. (1996). المؤرخ في 5 جوان. يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 302-084 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الصادرات. الجريدة الرسمية. العدد35. الصادرة في 09 يونيو.

78. المرسوم التنفيذي رقم 296-96. (1996). الجريدة الرسمية. العدد52. 11 ديسمبر .

79. المرسوم التنفيذي10-92. (1992).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

80. Andrew Wilson & Miko Flohr. (2016). Urban Craftsmen and Traders in the Roman World. Oxford University Press.
81. Bachir bekhar et mohamed mihoub. (2016). étude de cas sur le SPL de la selle arabe des artisanes de la wilaya REMSES N°01.
82. Bizo fatimatou. (2009). l'entrepreneuriat féminin en Afrique. université de Tahoua Niger.
83. C. Bussenaul et M. Prêtet. (1991). Organisation et Gestion de l'Entreprise. Paris: Éditions Vuibert.
84. D. Elia, E. Hasaki, & M. Serino. (2024). Technology, Crafting and Artisanal Networks in the Greek and Roman World.
85. Direction General des Impots. (2015). guide fiscale de l'artisan traditionnel. Alger: ministère des finances.
86. Ecothecnics. (2010). Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers. Alger: ministre de la PMEA.
87. James Teboul. (1990). La Dynamique Qualité. Paris: Edition d'organisation.
88. Ministère du tourisme et de l'artisanat. (1997). Guide de promoteur dans l'artisanat et les métiers. la direction de l'artisanat.
89. Sfakianaki E & Kakouris. (2018). Obstacles to ISO 9001 certification in SMEs. Total Quality Management & Business Excellence, Vol. 31, No. 13-14.
90. Shröder Mario Mikic, Marko Sopta and Tina Horvatinovic. (2020). The Role of Entrepreneurial Education in the Development of Entrepreneurship, published on ResearchGate.
91. Shröder. E, shmitt-Rodermund & Arnaud. (2011). career choice intentions of adolescents with a familybusiness background. Family business Review, vol24, N°04.
92. W.A. Sussland. (1996). Le Manager, la Qualité et les Normes ISO. Paris: Éditions Tec et Doc.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

93. الإذاعة الجزائرية. 2014. https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20170811/119245.html
94. الوكالة الجزائرية للأنباء. (2023). قطاع السياحة في الجزائر https://www.aps.dz/ar/economie/144863-350-2022
95. هيثم الباقر. تعريف المرأة الحوار المتمدن. https://m.ahewar.org. 06/12/2024. 16:50.
96. Wiki Diff. https://wikidiff.com/design/redesign.
97. Your Dictionary. https://www.yourdictionary.com/redesign.
98. Merriam-Webster. webster.com/dictionary/redesign.
99. Definitions. https://www.definitions.net/definition/redesig.
100. Sociology Plus. (2023). plus https://sociology /glossary/agil-paradigm.

الملاحق

الملحق (01):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

استمارة حول موضوع:

دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي

– دراسة ميدانية لعينة من المقاولات لولاية بسكرة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة الدكتورة:**

– عثماني سارة **– عـزيـز سامية**

في إطار إنجاز بحث لإتمام دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل والتي يتمحور موضوعها حول: دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحرفي.

يسرني أن أضع بين أيديكن هذه الاستمارة يرجي الإجابة عليها بكل موضوعية وشفافية وذلك بالتعبير عن آرائكن أمام العبارة التي تناسبكن (×) بوضع علامة.

ملاحظة: المعلومات المقدمة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي وشكرا.

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الأول: مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق جودة المنتج:

1- هل تقومين بوضع معايير محددة للجودة في منتجاتك الحرفية؟

نعم ☐ لا ☐

2- ما مدى التزامكِ بتطبيق تلك المعايير أثناء عملية الإنتاج؟

دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا ألتزم ☐

3- هل تلقيتِ تكوينًا متخصصًا في مراقبة الجودة أو التطوير الحرفي؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل تستخدمين تقنيات حديثة (أدوات أو معدات) لتحسين جودة المنتج؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل تستفيدين من الإنترنت في التعرف على معايير الجودة أو تطوير منتجك؟

نعم، بشكل دائم ☐ أحيانًا ☐ لا أستخدم الإنترنت لهذا الغرض ☐

6- كيف تتحققين من مدى رضا الزبائن عن جودة منتجاتك؟

من خلال الملاحظات المباشرة من الزبائن ☐ من خلال تكرار عمليات الشراء ☐

من خلال الشكاوى أو الانتقادات ☐ لا أتابع رضا الزبائن بشكل مباشر ☐

7- هل تشعرين أن جودة المنتج تعزز تنافسيتك في السوق؟

نعم، بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ لا ☐

8- هل سبق وأن رُفض منتج بسبب مشكلات في الجودة؟

نعم ☐ لا ☐

9- ما الجوانب التي تركزين عليها لضمان جودة المنتج؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

نوعية المواد الأولية ☐ الدقة في التصنيع ☐ الإنهاء الجيد للمنتج ☐

التغليف والتعبئة ☐ اختبار المنتج قبل طرحه ☐

10- هل تقومين بإجراء تحسينات على المنتج بناءً على ملاحظات الزبائن؟

نعم، بشكل دائم ☐ أحيانًا فقط ☐ لا ☐

المحور الثاني: مساهمة المرأة المقاولة في إعادة تصميم المنتج:

1- هل تقومين بإعادة تصميم منتجاتك بشكل دوري؟

نعم، بصفة منتظمة ☐ أحيانًا فقط ☐ لا ☐

2- ما الأسباب التي تدفعكِ لإعادة تصميم المنتج؟

تلبية طلب الزبائن ☐ تحسين المظهر والجاذبية ☐

مسايرة الموضة ☐ تقليل التكلفة ☐

أخرى:.....

3- من أين تستمدين أفكاركِ في إعادة التصميم؟

من تجاربي الشخصية ☐ من السوق والمنافسين ☐

من الزبائن ☐ من الإنترنت ومواقع التواصل ☐

4- ما مدى اعتمادكِ على الإبداع الشخصي في إعادة التصميم؟

أعتمد عليه كليًا ☐ جزئيًا ☐ لا أعتمد عليه ☐

5- هل استعنتِ من قبل بمصممين متخصصين لتطوير منتجكِ؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل إعادة التصميم ساهمت في تحسين صورة منتجكِ لدى الزبائن؟

نعم، كثيرًا ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

7- كم مرة تُدخلين تعديلات على تصميم نفس المنتج في السنة؟

أكثر من 3 مرات ☐ مرتين ☐ مرة واحدة ☐ لا أغير التصميم ☐

8- هل تعتمدين على الإنترنت أو برامج التصميم الرقمية في تطوير المنتج؟

نعم، بشكل دائم ☐ أحيانًا فقط ☐ لا ☐

9- هل لديكِ صفحة أو متجر إلكتروني لترويج منتجاتك المصممة؟

نعم ☐ لا ☐

10- هل تظنين أن استخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية ساعدكِ في الابتكار؟

نعم، بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ لم يساعدني ☐

الملحق (02): جدول المحكمين

الأستاذ	التخصص	الدرجة العلمية
زرفة بولقواس	علم اجتماع	**الأستاذة الدكتورة**
امينة سلامة	علم اجتماع	**الأستاذة الدكتورة**
سميرة مشري	علم اجتماع	**الأستاذة الدكتورة**
سميرة بشقة	علم اجتماع	**الأستاذة الدكتورة**
منسول الصالح	علم اجتماع	**الأستاذة الدكتور**

بسكرة خيضر محمد جامعة

والاجتماعية الإنسانية العلوم كلية

الاجتماعية العلوم قسم

الاجتماع علم شعبة

الرقم المرجعي/ 27 /ق.ع.إ/ 2025 إلى السيد:

الموضوع :ترخيص بزيارة ميدانية

نتقدم بسيادتكم المحترمة بهذه الرسالة المتضمنة الموافقة على إجراء بحث ميداني /تربص ميداني حول:

دور المرأة المتناولة في تطوير العمل الحرفي

وذلك ابتداء من) المدة لا تتجاوز 10 أيام 2025/04/15 (إلى 2025/04/25

الطالبة

- نعارة حنان
- (إشراف الأستاذ)ة: عزيز نعامية

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في 2025/04/15

مسؤول الشعبة

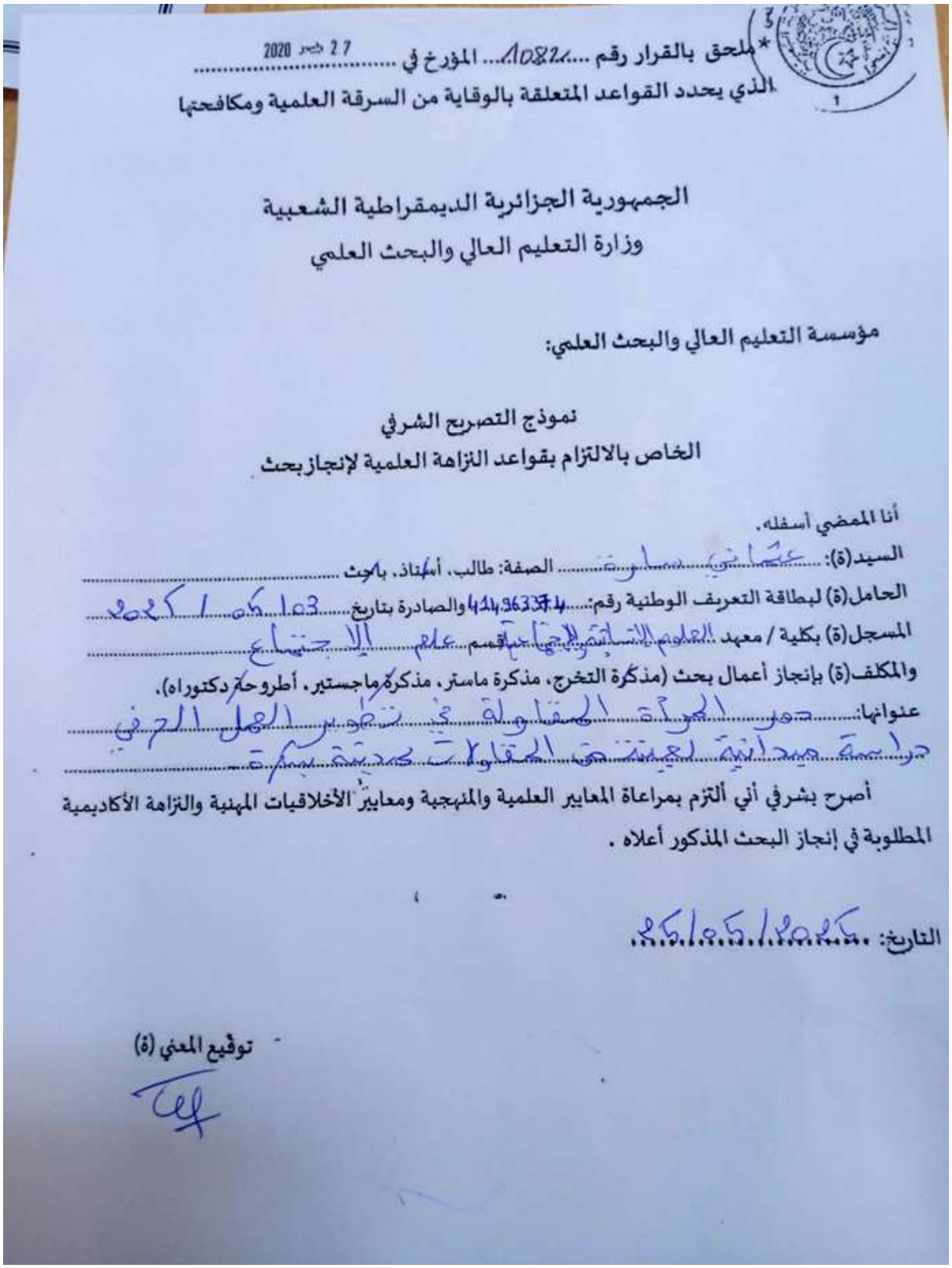

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): عثماني سارة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 114363314 والصادرة بتاريخ 03/06/2014
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: دور الحركة النقابية في تطوير العمل الحرفي
دراسة ميدانية بعينة من النقابات بمدينة بسكرة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 25/05/2025

توقيع المعني (ة)

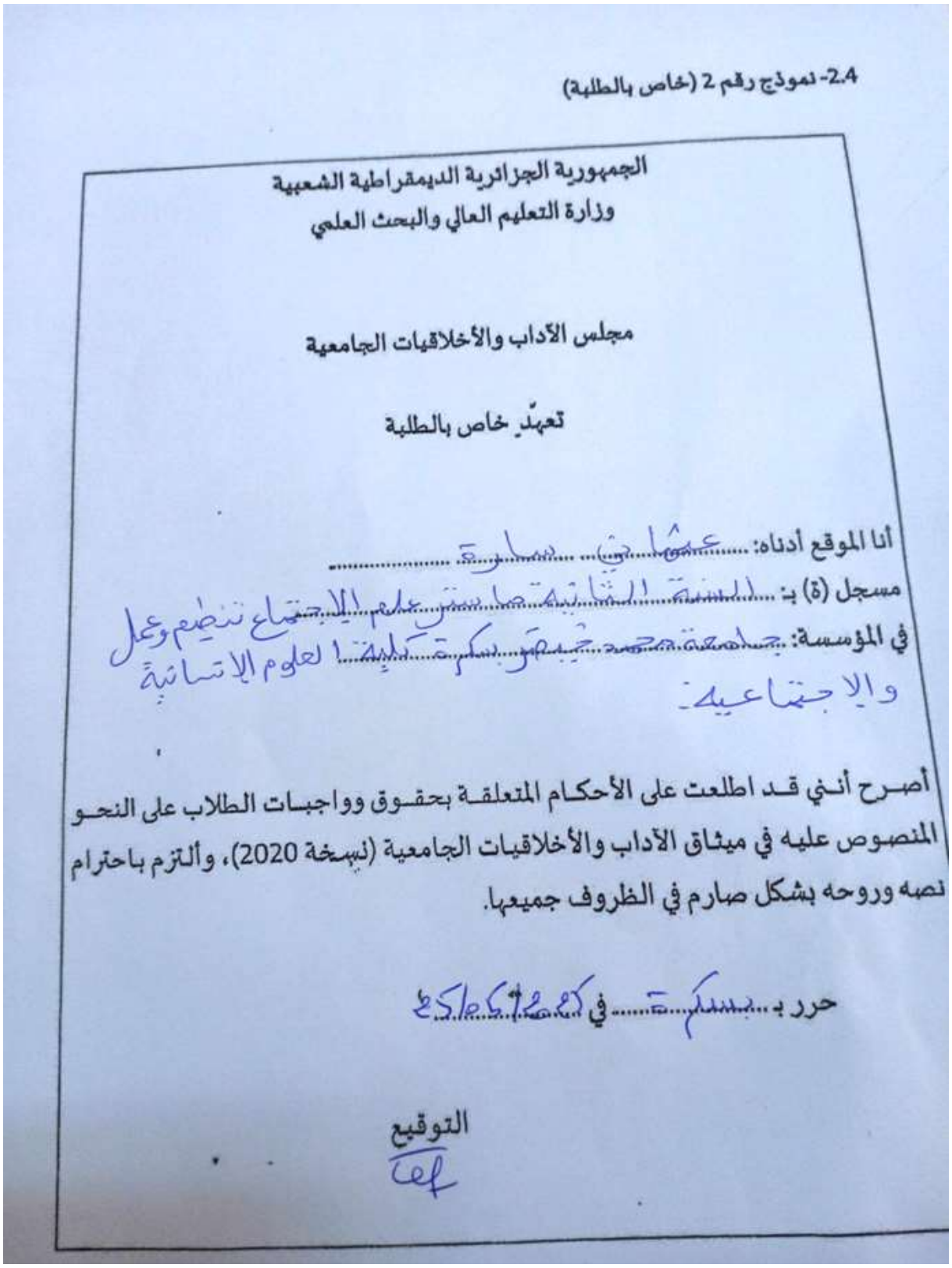

2.4- نموذج رقم 2 (خاص بالطلبة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مجلس الآداب والأخلاقيات الجامعية

تعهّد خاص بالطلبة

أنا الموقع أدناه: .....عيساوي سلوى.....
مسجل (ة) بـ: .....السنة الثانية ماستر علم الاجتماع تنظيم وعمل.....
في المؤسسة: جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أصرح أنني قد اطلعت على الأحكام المتعلقة بحقوق وواجبات الطلاب على النحو المنصوص عليه في ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية (نسخة 2020)، وألتزم باحترام نصه وروحه بشكل صارم في الظروف جميعها.

حرر بـ .....بسكرة..... في 2021/06/23

التوقيع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
الاجتماع

قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم

إذن بايداع مذكرة ماستر

اسم الأستاذ المشرف (ة): ساسية عزيز

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب (ة) : عثماني سلوى

الموسومة بـ: دور المرأة المقاولة في تطوير العمل الحر في دراسة ميدانية لعينة من المقاولات بمدينة بسكرة

المقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية والشكلية، وأذنا له بإيداع المذكرة بصيغة PDF في قرص CD على مستوى مكتب شعبة علم الاجتماع، وعبر البريد الإلكتروني لمسؤولي التخصصات.

إمضاء المشرف

أ.د: عزيز سامية

يوم: 2025/05/25